المورد

مجلة تراثية نصف سنوية محكمة

- المجلد العشرون - العدد الاول - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

WWW.ATTAWEEL.COM

الخادم
في حل الفاظ أبي القاسم

تأليف
عبدالرحمن بن عبدالله الجلي

تحقيق

حمدي عبد المجيد السلفي

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

أما بعد فان البلاغة كانت السمة المميزة لعصر بعثة الرسول الامين سيد ولد آدم يوم القيامة والمرسل الى الناس كافة بشيراً ونذيراً . فلذلك كانت الاجتماعات تعقد في عكاظ وغيرها ليلقي فيها الشعراء قصائدهم والخطباء خطبهم ، والتفاخر فيها ببلوغ أوجه .

ولذلك كان القرآن الكريم المعجزة الخالدة لرسول الإسلام محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم حيث نزل بلسان عربي مبين ـ واللغة العربية أغنى اللغات بمفرداتها ـ وهذا مادعا المسلمين للاهتمام بهذه اللغة لان القرآن دستور الاسلام وفهمه متوقف على معرفتها .

فالف العلماء المعاجم اللغوية ، ودونت العلوم العربية من نحو وصرف ووضع وبلاغة وأدب .

وهذا من فضل الإسلام العظيم على هذه اللغة .

وقسم العلماء البلاغة الى ثلاثة أقسام : المعاني والبيان والبديع . ثم ألف مؤلف هذه الرسالة أبو القاسم السمرقندي الذي كان حيا سنة ٨٨٨هـ رسالته هذه ، وبين سبب ذلك في مقدمتها .

وقد شرحها كثير من العلماء منهم عصام الدين ابراهيم الاسفرائيني وكان شرحه موضع اهتمام العلماء درسا وتعليقا ، فكتب عليه حسن بن محمد الزيباري حاشية وكذلك محمد الشرانشي الذي كان مدرسا في مدرسة كوك ميدان في بدليس أيام شرفخان البدليسي وأحمد بن حيدر وعبد الله بن حيدر ، وهؤلاء من العلماء الاكراد ، وقد اطلعت على حواشيهم وهي مخطوطة ماعدا حاشية حسن الزيباري وعلى شرح عصام الدين حواش كثيرة لاتحصى وشرح تلك الرسالة الملوي بشرحين وشرحها حسن العطار وغيرهم كاحمد بن محمد المشهور بقول أحمد .

وممن شرحها الملا عبدالرحمن مجد الدين بن ملا عبدالله (المشهور بكاكي جلي) بن ملا محمد الشيواشاني الملقب (بملازادة) بن ملا ابراهيم بن ملا حسن بن ملا ابراهيم بن ملا حسن بن ملا أبي بكر .

ويظهر من شرحه هذا ومن كثرة مؤلفاته أنه كان عالماً متبحراً في جميع العلوم وكان مشهورا في عصره بذلك ، ولكن لانعلم على من درس وكيف عاش الا ماكتبه حفيد حفيده شيخ شيوخنا ملا محمد بن ملا عبدالله بن محمد أسعد بن ملا عبد الله بن ملا عبدالرحمن هذا ، والمعروف (بملاي گەوره) رحمه‌الله .

حيث قال : كان أول نشأته العلمية رحمه‌الله في قرية (جلي) يقوم فيها بواجباته الدينية والتدريسية ، فلما بنى له عبدالرحمن باشا بابان حاكم إيالة السليمانية مسجدا ومدرسة في كويسنجق انتقل إليه مشتغلا بالتدريس والفتاوى والامور الخيرية للدين والامة الى ان توفاه الله سنة ١٢١٧ بحكم هجرية على ماوجدناه بخط ابنه الحاج ملا عبدالله بن الجلي .

وأما مؤلفاته فكثيرة :

١ ـ حاشية على الفوائد الضيائية للجامي .

٢ ـ حاشية على عبدالله يزدي على تهذيب المنطق .

٣ ـ حاشية على شرح كمال الدين الفسوي على الشافية .

٤ ـ حاشية على شرح جلال الدواني على تهذيب المنطق .
٥ ـ حاشية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني .
٦ ـ حاشية على المطول للتفتازاني .
٧ ـ حاشية على المختصر للتفتازاني .
٨ ـ حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي .
٩ ـ حاشية على شرح مختصر المنتهى للعضد .
١٠ ـ حاشية على شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه .
١١ ـ حاشية على شرح شمائل الترمذي لابن حجر الهيتمي .
١٢ حاشية على شرح الاربعين له .
١٣ ـ حاشية على شرح الهمزية له .
١٤ ـ حواش على أشكال التاسيس .
١٥ ـ حاشية على شرح الجغميني .
١٦ ـ رسالة في إثبات الواجب .
١٧ ـ شرح على خلاصة الحساب .
١٨ ـ حواش على تفسير البيضاوي .
١٩ ـ حواش على تحفة ابن حجر الهيتمي .
٢٠ ـ الخاتم في حل ألفاظ أبي القاسم ، وهو كتابنا هذا وغالب مؤلفاته مفقودة .

اعتمدنا في تحقيق شرحه هذا على نسختين :
١ ـ نسخة مكتبة ملاى كوره حفيد المؤلف التي بيعت الى دار صدام للمخطوطات ، فصورها لنا الاستاذ أسامة النقشبندي فله منا جزيل الشكر ، وهي نسخة جيدة وواضحة الخط الا انه سقطت منها الورقة الاولى وفيها عدة أسطر من أول الكتاب نقلت من نسخة بخط المؤلف وقوبلت عليها حسب الطاقة ، وهي موشاة بمنهوات المؤلف .
وكذلك سقطت ورقتان أثناء الكتاب ، وفرغ المؤلف من شرحه هذا سنة ١١٨٦هـ .
ومع ذلك اتخذناه أصلاً .
٢ ـ نسخة مصورة لدي من نسخة كانت بحوزة الاخ ملا عبدالله صاحب مكتبة الغزالي في أربيل كتبها عبدالله الشهير بالقاسي العاصي الايراني مولدا والدييه كهني مسكنا والهيداودي مسكنا لاجل ملاعبد القادر سنة ١٣٢٥هـ .
والمؤلف اعتمد في شرحه على شرح عصام الدين وشرح قول أحمد وحواشي حسن الزيباري وأحمد بن حيدر وعبد الله بن حيدر على شرح عصام وشرحي التفتازاني على التلخيص المطول والمختصر والمفتاح للسكاكي ويعقب على كثيرين منهم مما يدل على علمه الجم واستقلاليته في هذا العلم .

النص

بســـم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

الحمد لله الذي أثنى على نفسه بخلق الاشياء ، وجعل الارض ذلولا نعمة وأتمها بتزيين السماء ، وجعل البيان لتبيين آياته التي لطائفها لاتحصى ، وتضيء قلوب العارفين كالشمس في الضحى ، وأكرم على الناس بلسان دائر على حسب المرام ، وعلمه بالقلم لكتابة المقصود بالكلام ، وجعل له عينين ليصرفهما الى آياته الكبرى ، وشفتين ليبين بهما حوائج الناس وطريق المصطفى ، وهداه النجدين ليختار ما يخلصه من نار لظى ، وأنزل القرآن عليه ليكون له نورا وهدى .
والصلاة والسلام على الذي جعل الله أفعاله وأقواله شريعة للمكلفين ، وبين سبيل الرشاد ودينَ الحق به لمن تبعه من المتدينين ، محمد الذي اظهر في فترة من الرسل دينَ الاسلام ، وقلةٍ من العلم وانقطاعٍ من الزمان وضلالةٍ من الانام ، وعلى آله وأصحابه البائعين نفوسهم بالجنة ، المعينين للمرسل بافضل الأديان بالرحمة .
أما بعد فالحقير الفقير عبدالرحمن بن عبدالله الجلي يقول : لماكان علم البيان بعد علمي الاصول والمعاني أعون علم على تعاطي تاويل مشبهات القرآن ، وأنفعه في إدراك لطائفه وأسراره ، وأكشفه للقناع على وجه إعجازه ، وهو الذي يوفي كلام رب العزة من البلاغة حقه ، ويصون في مظان التاويل ماءه ورونقه ، وكانت الرسالة التي صنفها أفضل المتاخرين ، جامع علوم المتقدمين والمتاخرين ، مولانا أبو القاسم الليثي السمرقندي إمام المتبحرين ، مع قلة عباراتها مشتملة على محصل كلام السلف والخلف ، ومبينة لمذاهبهم على وجه أحسن وألطف ، ومرغوبة بين العلماء والطالبين ، لاسيما المشتاق إلى معرفة لطائف القرآن المبين ، وكان بعض شروحه غير مبين لاختصاره نكاتها ،[1] وبعضها غير مفيد لركاكتها مرامها ،[2] أردت أن أشرح له شرحا يبين المرام بعبارات رائقة ، مع الاشتمال على فوائد ونكت فائقة ، مشيراً فيه إلى دفع اعتراضات

خافضة ، وزوائد ليس لوقمتها رافعة ، سائلا من الموصوف بالأوصاف الجلالي والكمالي ، صاحب الكرم والذات المتعالي ، أن يجعله مشهورا بين الاقران ، ومحبوبا عند طالبي تفسير القرآن ، بحيث يطلبه المشرقي والمغربي ، ويرغب فيه الذكي والغبي ، توكلت على الله الغفور ، إنه إلى الله تصير الامور ، وأرجو منه أن يجعله مصباحا في دار السرور ، وعاصما عن الخطرات في دار الغرور ، وهو حسبي ونعم الوكيل في كل الامور ، وسميته «الخادم في حل ألفاظ أبي القاسم» .

قال المؤلف رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم) أي ابتدىء أو أؤلف ، والاخير أولى ، إذ المناسب لكل من يبدأ في فعله ببسم الله أن يقدر ماجعل التسمية مبدأ له .

والإسم إن كان مشتقا من السُمُوّ ـ وهو العلو ـ فهو من الاسماء المحذوفة الاعجاز ، لكثرة الإستعمال بنيت أوائلها على السكون ، وأدخل عليها همزة الوصل ، لان من دابهم الإبتداء بالمتحرك ، كالوقف على السكون .

وقيل : من الوسم ، وهو العلامة .

وفيه عشر لغات ، نظمها بعضهم في بيت فقال :

سم وسمى واسم بتثليث أولابهن سما عاشرا تمت انجلا

و«الله» علم على الذات الواجب الوجود ، المستحق لجميع المحامد ، لم يُسَمَّ به سواه ، لان المشركين وإن سموا الصنم إلهاً ، لكن لم يسموه «الله» قط ، وذلك لظهور لحديته ، وتعالي ذاته عن المماثلة ، بحيث لم يقبل اللبس والمكابرة .

ويدل على هذا قوله تعالى (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ؟)

وأصله إله ، وهو فعال بمعنى مفعول من أَلِهَ الرجل ، بالكسر ، يأله إلاهةً أي عبد عبادة ، لانه معبود ، كما يقال : إمام ، لانه يُؤمُّ به ، وأدخل عليه الالف واللام ، ونقلت حركة الهمزة إلى اللام ، وحذفت الهمزة للتخفيف ، وعوض عنها اللام ، ولهذا لايجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر كقوله : معاذ الإله أن يكون كذبية

لان الشاعر إذا اضطر جاز له أن يجمع بين العوض والمعوض عنه كقول الفرزدق : هما نعثا في في من فمويهما

فجمع بين الميم والواو ، والميم عوض عن الواو ، فصار أَلِه بلامين متحركين الاولى بالكسر والثانية بالفتح ، فسكنت الاولى ، وادغمت في الثانية للتسهيل .

والإله في الاصل يقال على كل معبود بحق أو باطل ، ثم غلب على المعبود بحق ، كما أن النجم اسم لكل كوكب ، ثم غلب على الثريا ، وهو عربي عند الاكثر ، وعند المحققين أنه اسم الله الاعظم قاله محمد الشربيني [2] . وقد ذكر في القرآن في ألفين وثلاث مئة وستين موضعا .

والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان ، بنيتا للمبالغة من مصدر رحم ، والرحمن أبلغ من الرحيم ، لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى إذا كانا من جنس واحد غالبا كقَطَعَ بالتخفيف وقَطَّعَ بالتشديد .

وقدم الله لانه اسم الذات ، وهما اسما صفة ، وقدم الرحمن لانه خاص به تعالى ، لايقال لغيره . وفي شرح لب الالباب في بحث المنادى : وقد توهم قوم أن الرحمن لم يتسم به أحد غير الله ، وأجروه مجرى الله في أنه مخصوص به .

وذلك غير صحيح لماروى عن عطاء الخراساني أنه قال في بسم الله الرحمن الرحيم : أن الرحمن اسم الله تعالى فلما تسمى به المخلوقون زيد عليه الرحيم ، ليكون له دون غيره .

وهذا نص بين على أن الرحمن قد تسمى به .

ولماروي أن مسيلمة الكذاب لعنه الله تسمى بالرحمن .

ولان أهل اللغةقد أنشدوا :

سموت بالمجد يابن الاكرمين أبا ... فانت غيث الورى لازلت رحمان

انتهى بعبارته[1] .

ولعل قوله : فلما تسمى..الخ مبني على أن الرحمن خاص بالدينا ، ومعناه مطلق الرحمة ، والرحيم بالآخرة ، فإذا اجتمعتا لايتصور في غيره تعالى .

ويمكن أن يجاب عن الثاني بان تسمية مسيلمة بالرحمن للتعنت في الكفر كما هو المشهور . وعن الثالث بأن المختص بالله تعالى هو المعرف باللام ، وماوقع في الشعر نكرة .

وعن الاول بضعف مبناه ، لان كون معنى الرحمن مطلق الرحمة ممنوع ، وبانه التبس عليه بين المعرفة والنكرة ، فلما لم يكن رحمان بغير اللام مختصابه ، توهم أنه مع اللام كذلك مع أنه ليس كذلك . (وبه) أي بذاته بعد الإستعانة باسمه على التاليف (نَستَعينُ) عليه أي على جميع المقاصد الدينية والدنيوية ، أو باسمه نستعين على جميعها كما استعنت باسمه على التاليف .

والمناسب لهذه النسخة التي فيها نستعين تقدير متعلق بسم الله بنبتدىء أو نستعين وإن كان المشهور ماتقدم

لكن قولُ احمد في شرحه : بسمل المصنف أولاتيمنا وعملا بموجب الحديث ، وعقبه بالحمدلة الخ [٥] يدل على أن «به نستعين» ليس في النسخة التي عنده ، بل صريح في عدمه حيث قال «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد» من غير توسط «وبه نستعين» .

(ألحمدُ) اللفظي لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التعظيم ، سواء تعلق بالفضائل ، وهي النعم القاصرة ، أم بالفواضل ، وهي النعم المتعدية ، وعرفا فعل ينبىء عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره ، وهذا هو الشكر لغة .

وقيل : لابد في تعريفه من إسقاط «أو غيره» .

وأما اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ماأنعم الله تعالى به عليه من نحو السمع والبصر وسائر الجوارح والحواس إلى ماخلق لاجله من الطاعات .

قال الفاضل المكي : ولمزة هذا المقام قال تعالى (وَقَليلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ) .

وحقيقة الحمد عند بعض محققي الصوفية إظهار بعض الصفات بقول أو فعل ، وهو أقوى ، لان الفعل الذي هو أثر السخاوة مثلا كالاعطاء يدل دلالة عقلية قطعية عليها بخلاف القول .

ومن هذا القبيل حمده تعالى ذاته على ذلك لما بسط بساط الوجود على ممكنات لاتحصى ، ووضع عليها أفكار كرمه التي لاتنتهي ، فقد ظهر ظهور نار القرى في الليلة السوداء ، وكشف عن صفات كماله بدلالات قطعية غير متناهية ، فإن كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ، ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات .

ومن ثمة قال عليه السلام : «لاأُحْصي ثَناءً عَلَيكَ أَنْتَ كَما أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» .

وأل للجنس ، يفيد قصره على المسند ، فاختصاص الخبر يوجب اختصاص جميع أفراده به تعالى . لان ثبوت فرد لغيره ينافي اختصاص الجنس به ، لوجوده في ضمن ذلك الفرد ، وحينئذ ساوت «ال» الجنسية «ال» الاستغراقية الدالة على ثبوت كل فرد من أفراد الحمد لله تعالى ، واختصاصه تعالى به .

(لِوَاهِبِ ٱلعَطِيَّة) .

واعلم أن أسماء الله توقيفية ، موقوفة على التوقيف ، والعلم بالورود من الشارع . بشرط أن لا يكون الوارد على جهة المقابلة ، (أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ؟) ونحو (وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) .

قال الفاضل المكي في التحفة في آخر الحقيقة (١٧٣/٨) ما حاصله : أنه جائز استعمال الواهب على المذهبين ، وأنه من الاسماء التوقيفية .

وقال : قال أصحابنا : ويستحب أن يهنىء بما جاء عن الحسن رضي الله عنه أنه علم إنساناً التهنئة ، فقال : قل : بارك الله لك في الموهوب لك ، وشكره الواهب ، وبلغ أشده ، ورزقت بره .

ومن لم يستحضروا ذلك أنكروا توقيفيتهُ والإطلاع على وروده .

وكلف بعض المتأخرين لذكر الواهب هنا تكليفاً بعيداً ، وبنى على المذهب المرجوح ، وهو مذهب الباقلاني والإمام الغزالي أنه لايشترط فيما صح معناه توقيف .

قال : لكن بطريق التوصيف دون التسمية . وأمر بالمراجعة إلى كتاب من آل [كتاب] المعتمد [٥] .
وبعضهم قال بأن إطلاق الواهب عليه تعالى ثبت بالاجماع .
ولكن الاجماع غير مسلم .
و«العطية» الشيء المعطى ، والجمع العطايا ، و«ال» كهي في الحمد .
وأما كونها للعهد إشارة الى الكوثر المعلوم إعطاؤه نبينا عليه السلام ففيه صحيح ، لانه لابد في لام العهد كضمير الغائب سبق المشار اليه ، بحيث ينتقل ذهن السامع [من] ذكر المشار به إليه .
ولايخفى أن المراد من هذا حضوره وملاحظته عند الإطلاق ، والكوثر عند إطلاق العطية هنا لعله مما لم يتصوره أحد قبل الفاضل عصام الدين .
وهذا الحمد جامع للشكر لما مر في شرح قوله «الحمد» من أنهما مرادفان تأمل[٦] .
(وَالصَّلَاةُ) أي الرحمة المقرونة بالتعظيم .
وتنظير بعض العلماء في تفسير لها بالرحمة ، لانها عطفت على الصلاة في (أُولَئِكَ عَلَيْهِم صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ) والعطف يقتضي المغايرة ، ولأنها مستحيلة في حقه تعالى ، وتصوير أن الصلاة هي المغفرة . غير سديد ، لانها أخص من مطلق الرحمة ، وعطف العام على الخاص صحيح مفيد ، ولان المراد بهما في حقه تعالى غايتهما كسائر الصفات المستحيل ظاهرها عليه تعالى .
وأتى بالصلاة بعد الحمد لقوله صلى الله عليه وسلم : «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيَّ فَهُوَ أَبْتَرُ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ» .
وسنده ضعيف ، لكنه في الفضائل ، وهي يعمل فيها بالضعيف[٧] .
وفي حديث : «مَنْ صَلَّى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ [صلى الله عليه وسلم] عَلَيْهِ السَّلَامُ ، صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ لَمْدَةً وَوَاحاً مَا دَامَ اسْمُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ» .
وقد نازع ابن القيم في رفعه ، وقال : الاشبه أن يكون من كلام جعفر بن محمد لامرفوعا[٨] .
والجواب عن ترك كتابة السلام ما ذكره عبدالرحمن الجامي في شرح الكافية عن ترك الحمد في الكتابة ، وهو أن كتابه من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يقتدي المصنف بهم في الاتيان بما أتوا به من السنن .
(عَلَى خَيْرِ الْبَرِيَّةِ) وهي الخلق ، وأصلها الهمز ، والجمع البرايا والبريات . ومنه برأه الله يبرئه برءاً أي خلقه ، أي خير المخلوقين كلهم ، بشهادة قوله عليه السلام [صلى الله عليه وسلم] «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه البخاري .
وقوله : «سَيِّدُ الْعَالَمِينَ» رواه البيهقي .
والناس والعالمين وإن اختصا بالعقلاء ، لكنهم أفضل أنواع المخلوقات ، فاذا فضل عن هذا النوع فقد فضل عن سائر الانواع .
وغيرهما من الاحاديث الكثيرة[٩]
ولاينافي في ما تقرر قوله تعالى (لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ) والاحاديث الصحيحة من نحو قوله [صلى الله عليه وسلم] عليه السلام :«لَاتُفَضِّلُونِي» وفي رواية «لَاتُخَيِّرُونِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ»[١٠] وفي أخرى «لَاتُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ»[١١] .
لان عدم التفرقة بينهم إنما هي في الايمان بهم وبما جا[؟] به ، ولان النهي إما عن تفضيل في ذات النبوة أو الرسالة ، إنهم فيها سواء ، أو عن تفضيل يؤدي الى تنقيص بعضهم ، أو على التواضع منه عليه السلام [صلى الله عليه وسلم] «لَاتُفَضِّلُونِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ» عليهم السلام .
و«ال» أيضا للجنس أي خير جنس البرية .
وكونها للعهد اشارة إلى العقلاء من الجن والانس والملك بعيد .
(وَعَلَى آلِهِ) وآل الرجل أهله وعياله وأتباعه .

والمناسب هذا المعنى الاخير، قيل: وفي مقام الدعاء ونحوه، واختاره النووي في شرح مسلم[١٢]، أي والصلاة على جميع المسلمين، لئلا يلزم إهمال الاصحاب [في الكلام].

ومراعاة المصنف الإختصار بقدر الإمكان ترفع حسن زيادة «العلية» فضلا عن الاجنسكية. (ذوي النفوس الزكية) أي المنسوبة الى الزكاء والتطهير، يعني أصحاب النفوس الرائعة الشاذة بالفضائل العلمية والعملية، فإن أصل الزكاء الزيادة والنمو، ومن الاول ومنه «زكي الزرع» إذا علا وكثر ريعه، وزكي الزرع يزكو زكاء بالمد نما.

وجاء بمعنى التطهير أيضاً.

وأهل الصلاح يظهرون ويشهرون إنفسهم بانوار طاعتهم ومعارفهم الخالصة، بخلاف أهل الفسق.

ومن فسر الزكاء بالإفلاح فقد فسره باللازم، لان الإفلاح الفوز والبقاء والنماء، كذا في مختصر الصحاح[١٣].

وهي لوازم لزكائها.

فعلم مما قررنا أن المصنف مدح الال بتهذيب القوة العلمية والعملية.

(أما بعد).

واعلم أن أما التفصيلية لابد أن تقع بعدها جملتان أو أكثر على حسب ما قصد تفصيله، يصدر كل واحد منها بها، ليكون كل منها قسيمة لصاحبها، ولابد أن تكون متوازنة بحيث اذا كان الواقع بعد أما الاولى اسما كان الواقع بعد الثانية أيضاً اسما، نحو أما الكافر فكفور، وأما الشاكر فشكور، بعد تكر حال الانسان اجمالاً، وإن كان شرطاً او ظرفاً فشرط او ظرف وهكذا، كذا في بعض الحواشي أي حواشي البيضاوي.

وأما ههنا ليست كذلك، وتقدير مجمل وعديل آخر لهذه مما لاينبغي أن يصدر من عاقل.

فعلم أنها هنا للإستئناف.

وقال عبدالرحمن الجامي: وقد جاءت للإستئناف من غير أن يتقدمها إجمال، نحو أما الواقعة في أوائل الكتب انتهى[١١].

وتلزم الفاء في حيزها غالبا لتضمنها معنى الشرط مع مزيد تاكيد.

ومن ثمة أفاد «أما زيد فذاهب» مالم يفده «زيد ذاهب» من أنه لامحالة ذاهب، والذهاب منه مقطوع به.

فالتقدير هنا مهما يكن من شيء بعد ماذكر، و «بعد» ظرف من الظروف المبنية على الضم المقطوع عن الإضافة، وهو هنا جزء الجزاء على مذهب سيبويه، قدم على الفاء لكراهة اجتماع أداتي الشرط والجزاء، وجزء الشرط عند المبرد، لامتناع تقدم جزء الجزاء على الفاء.

وعند المازني كالمبرد، لانه قال ـ إن كان مانعان من التقديم كالفاء وإن كما هنا ـ بمذهب المبرد، وإن كان مانع بمذهب سيبويه.

قال المكي في فتح المبين: أما بعد كلمة يؤتى بها للإنتقال من أسلوب الى آخر، تاسيا به عليه السلام[صلى الله عليه وسلم]، فإنه كان ياتي بها في خطبه ونحوها، كما صح عنه، بل رواه عنه اثنان وثلاثون صحابيا، والمبتدىء بها داود، فهي فصل الخطاب الذي أوتيه، لانها تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواعظ، أو قس [بن ساعدة]، أو كعب بن لؤي، أو يعرب، أو سحبان، وعليها ففصل الخطاب الذي أوتيه داود البينة على المدعي واليمين على من أنكر، انتهى[١٠].

(فإنَّ شفائي الاستعارات) علة واقعة موقع الجزاء الذي يدل عليه قوله «فاربت» الخ والتقدير أما بعد فاؤلف في علم البيان ـ أعني الاستعارات ـ تاليفاً، لان معاني الخ، كما في قول الشاعر:

فَإنْ تَفُقِ الانامَ وأنتَ مِنْهُمْ ... فإنَّ المِسْكَ بعضُ دمِ الغزالِ

أي فلا بعد ولا امتناع في فوقيتك على الانام، لان المسك الخ.

والظاهر أن الاضافة لامية، وأنه من مقابلة الجمع بالجمع لتوزيع أفراد المعاني على أفراد الالفاظ، فإن المعاني ثلاثة كالالفاظ:

أحدهما: معنى الإستعارة المصرحة.

وثانيها: معنى الاستعارة بالكناية.

وثالثها: معنى الاستعارة التخييلية.

(ومَا يَتَعَلَّقُ بها) أي أقسام تلك المعاني وقرائنها المتعلقة بها ، كما ينطق به قوله فيما بعد : «لتحقيق معاني» الخ .
وقيل : ما عبارة عن الاحكام والاصطلاحات أو الامارات والقرائن ،[١١] ولكل واحد من تلك الاقسام أقساماً ثلاثة باعتبار التجريد والترشيح والاطلاق ، حيث قال السكاكي بعد تقسيم مطلق الاستعارة الى اقسامها : وربما لحقها التجريد ، فسميت مجردة ، أو الترشيح ، فسميت مرشحة ، انتهى .
وأما المطلقة فظاهرة .
فما قيل : إنه ليس للاستعارة بالكناية أقسام مذكورة في كتب القوم ، ليس بشيء[١٢]
ولذا أشار اليها المصنف في آخر العقد الثالث .
فظهر مما ذكرنا وجه جمع الاقسام في التفسير الموافق لما يأتي .
وأما جمع القرائن في التفسير فمن مقابلة الجمع بالجمع لذكر قرينة المصرحة في ضمن قوله في آخر الفريدة الرابعة في العقد الاول : فلا تعد قرينة المصرحة تجريداً ، وقرينة المكنية ـ وهي التخييلية غالبا ، وقرينة التخييلية وهي المكنية ، وإن كان ذكرها لا من حيث أنها قرينة ، وقرينة التخييلية قد تكون ذكر المشبه به عند السكاكي نحو أظفار المنية الشبيهة بالسبع ، ولم يذكرها المصنف فيما بين ذكر القرائن لندورها ، فتدبر . (قَدْ ذُكِرَتْ) تلك المعاني ومتعلقاتها (في ٱلكُتُب) أي كتب القوم (مُفَصَّلَةً) أي مقطعة ، من فصلت الشيء فانفصل ، أي قطعته فانقطع (غَيرَةَ الضَّبْط . فارَدْتُ ذِكْرَها) أي المعاني وروابطها (مجملة) أي مجتمعة غير متفرقة من «الجمل» حبل للسفينة ، وهو حبال مجتمعة ، كذا في مختصر الصحاح[١٣] .
(مَضْبُوطَةً) أي سهلة الضبط ، بقرينة المقابلة ، وذلك الذكر (عَلَى وَجْهٍ نَطَقَ بِهِ) أي دل عليه دلالة كدلالة النطق على المراد في الكشف والايضاح (كُتُبُ ٱلْمُتَقَدِّمِينَ) وهم على ما استخرجت من كلامهم مَنْ تقدم السكاكي وصاحب الكشاف والدمشقي ، وملهم الشيخ عبد القاهر (وَنَلْ عَلَيْهِ) أي على ذلك الوجه (زُبُرُ ٱلْمُتَأَخِّرِينَ) والزبر بالكسر الكتاب ، والزُّبُرُ بضمتين جمع زبور بالفتح بمعنى الكتاب على ما نقل عن القاموس[١٤] .
والثاني أنسب ، والمتأخرون غير المتقدمين من نحو السكاكي (فَنَظَمْتُ) أي جمعت ، من نظمتُ اللؤلؤ إذا جمعته في السلك (فَرَائِدَ) والفريد الدر إذا نظم وفصل بغيره ، ويقال : فرائد الدر كبارها ، كذا في مختصر الصحاح[١٥] .
والمراد بها هنا المسائل المرغوبة لشرفها عند أهل هذا الفن . بينها بتوسط التعريفات والتقسيمات ، وبنفسها مع ملاحظة الفصل على الاول ، ومن غير ملاحظته على الثاني (فَوَائِدَ) جمع عائدة ، وهي المنفعة ، يقال : هذا الشيء أعود عليك من كذا أي أنفع .
ويحتمل أن تكون من العود بمعنى الرجوع ، بمعنى أنها عائدة وراجعة إليّ من المتقدمين والمتأخرين . وعلى التقديرين هي صفة لفرائد ، لامن قبيل إضافة المشبه به الى المشبه كما توهم[١٦] ، لان كون الفرائد استعارة للمسائل أبلغ من التشبيه ، ولوكان التشبيه تشبيها مؤكداً .
ويحتمل أن تكون من العود بمعنى الطريق القديم ، فهي على هذا أيضاً صفة ، أي فرائد قديمة ، وليس من مخترعاتي التي لم يقل بها أحد .
ومآل هذا الإحتمال متحد مع الإحتمال الثاني .
واختيار العوائد على الفوائد أما معنى فلإشعارها بكونها نافعة ، بخلاف الفوائد ، أو لانها أدل على الرجوع منها ، وأما لفظا فلغرابتها (لتحقيق) وفي بعض النسخ «يتعلق بتحقيق» الخ . صفة بعد صفة لفرائد باعتبار المذكور ، و«التحقيق» رجع الشيء إلى محض التحقق والثبوت في نفس الامر ، بحيث لا يشوبه شيء من المشابهات ، كذا في بعض شروح المفتاح ، ماخوذ من (كلامٌ محققٌ) أي رصين أي محكم ، يعني لتحكيم (مَعَانِي) ٱلإسْتِعَارَاتِ وَأَشْبَاهِهَا وقرائنها) بحيث لا يختلط بعضها ببعض ، وقد مر الكلام في جمعها ، ولم يذكر التجريد والترشيح اكتفاءً بذكر قرينة المصرحة وقرينة المكنية في ضمن «وقرائنها» بل قرينة التخييلية ، وهي المكنية عند السلف وصاحب الكشاف في جميع المواد ، وغالبا عند السكاكي ، وذلك النظم (في ثَلَاثَةِ عُقُودٍ) جمع عِقْدَة بالكسر وهي القلادة ، شبه أبواب الرسالة بالقلائد في المرغوبية والنفاسة ، ثم أطلق العقود عليها استعارة مصرحة ، وقوله «لتحقيق» قرينتها ، وذكر الفرائد و النظم ترشيح لها .

والمقصود الاصلي من العقد الاول الاستعارة المصرحة ، كما يدل عليه قوله فيما بعد . وإلّا فاستعارة مصرحة» فإنه يستخرج منه أن الاستعارة المصرحة لفظ المشبه به المستعمل في المشبه .

وأيضا أغلب مانكر في العقد الاول مما لم يجيء فيه غير الإستعارة المصرحة ، كما يدل عليه الامثلة ، وإن أمكن إجراؤه في غيرها ، وكلام الدمشقي حيث بين الإستعارة الاصلية والتبعية والمركبة قبل المكنية والتخييلية في التلخيص .

وأما قوله في الفريدة الثالثة : «ذهب السكاكي إلى إنه إن كان الخ» فليس المقصود بيان التخييلية ، بل المقصود به بيان أنه جعل المصرحة تحقيقية وتخييلية ، لان التخييلية من أقسام المصرحة عنده .

فظهر مما تقرر أن المقصود الاصلي من العقد الاول الاستعارة المصرحة وأن الاقسام التي بين فيها من نحو الاصلية والتبعية ملحوظة من حيث إنها أقسامها حتى الإستعارة التمثيلية .

والمقصود الاصلي من العقد الثاني الإستعارة بالكناية ، ومن الثالث الاستعارة التخييلية ، وإن ذكرت من حيث إنها قرينة .

فظهر أن جعل المصنف رسالته ثلاثة عقود ، لكون المقصود الاصلي ، أعني الإستعارة المصرحة والمكنية والتخييلية ثلاثة لا لبيّن في أحدها المعاني ، وفي ثانيها الاقسام ، وفي آخرها القرائن ، أو بالعكس كما توهم .

واقتصرنا على هذا القدر من الكلام ، لعدم إحاطة غير الله بما يدفع الاوهام .

(اَلْمَبْحَثُ الْاَوَّلُ فِي أَنْوَاعِ الْمَجَازِ) نقل عن القاموس : النوع كل ضرب من الشيء وكل صنف ،[٢١] فالمراد بالانواع الاقسام .

ولم يقل «في أقسام» ليوافق قوله «واقسامها» فيما سبق تفننا .

وأماحديث تبادر الوهم هنا وفيما سبق إلى الاولية ، فليس بشيء ، لان كل عالم له أدنى علم يعلم أن قسم القسم بعد قسما عرفا ، ولايتبادر الوهم إلا إلى الإطلاق ، لان تبادر الفرد الكامل إنما كان إذا كان أشهر وأولى ، وإلافلا أكثر تبادراً من أفراد مدلول اللفظ المطابقي كلها .

ولماجعل المصنف المجاز مطلقا جزءاً من مفهوم الإستعارة كما يدل عليه قوله «إن كانت علاقته» الخ صار موقوفا عليه لها ، توقفا لايتصور مفهومها على مانكرها المصنف بدون تصور المجاز ، فصار البحث عنها من هذه الحيثية تابعاً للبحث عنه ، فقوله [فقال] «في أنواع المجاز» دون أنواع الإستعارات إشارة إلى كمال سببيته من حيث المفهوم لها ، حتى أنه يليق بأن يعقد العقد له ، لاتنظر إلى من قال ، وانظر إلى ماقال .

(وفيه) أي في العقد الاول (سِتُّ فَرَائِدَ : اَلْفَرِيدَةُ اَلْاُولَى : اَلْمَجَازُ اَلْمُفْرَدُ) .

واعلم أن مطلق المجاز مفرداً أو مركباً ، هو اللفظ المستعمل في غيما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له ، ولمااستغنى عن هذا التعريف بتعريف قسميه المفرد والمركب ، لان كل من تامل في تعريفي القسمين ، يفهم منهما مفهوم المقسم ، اقتصر على تعريف قسميه .

وقيل : لما لم يمكن جمعهما في تعريف واحد ، بحيث يمتاز كل واحد منهما عن الاخر ، لمخالفة حقيقة كل منهما لحقيقة الآخر ، عَرَّفُوا كلًا منهما على حدة ابتداءً[٢٢] .

ولايخفى أن هذا لايصلح توجيها ، لعدم تعريف مطلق المجاز ، بل الوجه مانكرنا .

فلما كان المقصود تعريف القسم ، وكان ذلك القسم مقابلا للمركب ، والمقابل للمركب مفرداً قيد المصنف المجاز هنا بالمفرد ، ليمتاز عن المركب تبعا لبعض المتاخرين ، وهو صاحب التلخيص ، حيث قال : فالمجاز مفرد ومركب ، وأما المفرد الخ ، وجعل المفرد أول الفرائد . والمركب آخرها ، لان المفرد أصل بالنسبة إلى المركب ، وإن لم يكن الاول جزء الثاني ، والاصلية والتبعية وغيرهما من أكثر المباحث المذكورة بينهما ، لها زيادة ارتباط به ، بل بعضها من خواصه كالاصلية والتبعية اللتين من أقسام اسم الجنس ومقابليه . فالقول بان التقييد بالمفرد لاختصاص الكلمة الواقعة في التعريف بالمفرد ليس بشيء .

(أَعْنِي اَلْكَلِمَةَ اَلْمُسْتَعْمَلَةَ) احترز بهذا القيد عن الكلمة قبل الإستعمال وإن وضعت لانها ليست بمجاز ولاحقيقة (في غير ما) أي المعنى الذي (وُضِعَتْ) أي تلك الكلمة (لَهُ) أي لذلك المعنى ، احترز به عن الحقيقة مرتجلًا ، وهو مانقل من معنى إلى معنى آخر من غير ملاحظة مناسبة أو علاقة بينهما ، أو منقولًا أو غيرهما ، وهو مالم يتكرر فيه الوضع ، بل استعمل في الموضوع له في أصل اللغة من غير انتقال .

واعلم أن القوم زادوا هنا قيد «في اصطلاح به التخاطب» .
قال التفتازاني في المختصر ماحاصله : أنه قيد به لفائدتين :
إحداهما : جامعية التعريف ، فإنه لو لم يقيد به لخرج نحو الصلاة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي ، مع أنها مجاز ، وذلك لانها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ، فلما قيدبه دخلت فيه ، لانها وإن كانت مستعملة فيما وضعت له ، لكن يصدق عليها أنها مستعملة في غيرما وضعت له في الإصطلاح الذي وقع به التخاطب ، وهو اصطلاح أهل اللغة هنا [٢٩] . ونُظِر فيه بانه يكفي لجامعيته صدقه عليها ولو في الجملة ، وأما صدق غيره ، وهو تعريف الحقيقة عليها فلايحل بجامعية هذا التعريف[٣٠] .
وثانيتهما : مانعيته ، يعني لو لم يذكر هذا القيد لدخل فيه نحو الصلاة المستعملة بحسب اللغة في الدعاء ، لانه يصدق عليها أنها مستعملة في غيرما وضعت له في الجملة ، مع أنها ليست بمجاز ، فبهذا التقييد خرج عنه ، لانه لايصدق عليها حينئذ أنها مستعملة الخ استعمالا واقعا في اصطلاح به التخاطب [٣١] .
قيل : هذه هي التي نرضى بها [٣٢] .
وقيل : اسقاط هذا القيد لإغناء قيد الحيثية عنه [٣٣] ، فإن الامور التي تختلف باختلاف الإعتبارات يراد فيها قيد الحيثيات .
والمفهوم من كلام التفتازاني في اعتبار قيد الحيثية في تعريف السكاكي الحقيقة أنه يقدر قيد الحيثية هكذا : هي الكلمة المستعملة في غيرما وضعت له من حيث إنها غير موضوعة له ، أي مجازيته من هذه الجهة . وبعض المتاخرين قالوا : وهو حيثية الإستعمال ، أي من حيث هي مستعملة فيه [٣٤] .
(لعلاقة) أي استعمالا لاعتبار علاقة معتبر نوعها .
وفي مختصر الصحاح : والعلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما ، والعلاقة بالفتح علاقة الخصومة ، وعلاقة الحب [٣٥] .
والثاني أنسب بما نحن فيه ، لان ماههنا معنوية كالسببية والمسببية ، والكلية والجزئية ، والحالية والمحلية ، والمشابهة التي بها يجوز إطلاق أحد المتشابهين على الاخر والاول إليه الكون عليه ، والتضاد المجوز لإطلاق أحد الضدين على الاخر .والمجاورة المجوزة لاطلاق أحد المتجاورين على الاخر ، والتعلق المصحح لإطلاق المتعلَّق بالكسر على المتعلق بالفتح وبالعكس ، والخاصية والعامية .
واحترزوا بهذا القيد عن الغلط ، فانه ليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقة ، كما تقول : خذ هذا القلم مشيراً إلى دواة[٣٦] .
قيل : لا حاجة الى هذا القيد للإكتفاء بالقرينة ، لانه ليس مع الغلط قصد دال على المقصود . ورد بان هذا إنما يجري في الغلط سهوا ، وأما الصادر عمدا مع نصب قرينة دالة على المقصود فلا يجوز الاكتفاء فيه بالقرينة كما لا يخفى[٣٧] .
وأجيب بان الغلط القصدي غير ملتفت اليه ، لعدم لياقة صدوره عن عاقل[٣٨] .
ويمكن رده بانه قيل : رأيت شمساً بدراً ، مشيراً للإنسان [إلى إنسان] من قبيل بدل الغلط الفصيح ، يعني أن شمساً وقع غلطاً عن بدراً ، غلطاً قصدياً للمبالغة في حسن الممدوح .
(مع قرينة) أي علاقة كائنة مع قرينة .
ولايخفى أن تبعية العلاقة للقرينة وبالعكس ليست بمرادة .
والإيراد على العبارة بعد ظهور المراد ليس من دأب المحصلين على ما هو المشهور .
ويحتمل أن يكون حالاً من المستكن في المستعملة أو من الكلمة ، أو صفة بعد صفة .
والقرينة ماينصب للدلالة على المراد لا بالوضع ، وهي قسمان حالية أو مقالية ؛ فالمقالية ما كانت في الكلام ، والحالية ما كانت في المقام .
(مانعةٍ عن إرادته) أي عن أن يراد بها الموضوع له ، احتراز عن الكناية ، لانها مستعملة في غير ما وضعت له ، مع جواز إرادة ما وضعت له ، أي صحة إرادته وإن لم يَزُز ، يعني أن الكناية من حيث هي كناية لاينافي ارادة المعنى الحقيقي ، كما أن المجاز من حيث إنه [هو] مجاز ينافيها .
قال التفتازاني في شرح التلخيص : لكن قد تمتنع في الكناية لخصوص المادة كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى

(لَيْس كمثله شيءٌ) أنه من باب الكناية .

ولايخفى ههنا امتناع إرادة الحقيقة ، وهي نفي المماثلة عمن هو مماثل له انتهى [٣٥] .

حاصله أن الكاف ليست بزائدة مع أداء المقصود ، وهو نفي المثل لله تعالى ، لانه إذا نُفي المماثل لمن يماثله تعالى فبطريق الاولى نفي المماثل له تعالى ، كمثلك لايبخل أي أنت لاتبخل ، لانه إذا لم يبخل من هو على أخص أوصافك ، فانت أليق بعدم البخل .

ولايجوز أن يراد المعنى الحقيقي ، وهو نفي مماثل المماثل له تعالى ، وإلالزم إثبات المماثل له تعالى ، لكن عدم الجواز [لا] ليس لقرينة مانعة بل لخصوص المادة ، ولعل يجوز أن يقال خصوص المادة قرينة حالية ، فحينئذ يكون نحوليس كمثله ، على هذا المعنى مجازا لا كناية .

نقل عن التفتازاني أنه قال في التلويح شرح شرح مختصر الاصول لابن الحاجب :

ومِيل صاحب الكشاف الى أنه يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي ، لانه ذكر في قوله تعالى (ولَا يَنْظُرُ إليهم يوْمَ القيامة) أنه مجاز عن الاستهانة والسخط ، فإن النظر الى فلان بمعنى الإعتداد به والإحسان إليه كناية إذا أسند إلى من يجوز عليه النظر ، ومجاز إذا أسند الى من لايجوز عليه النظر انتهى[٣٥] .

ولايخفى أنه لا ميل لصاحب الكشاف في هذا للإشتراط المذكور ، فإن الظاهر من كلامه «كناية اذا أسند» الخ أنه على التقدير الاول لايوجد قرينة مانعة ، فإنما يختار الكناية حينئذ ، لانه أبلغ من التصريح ، وعلى الثاني مجاز لوجود القرينة المانعة ، وهي الإسناد إلى من يجوز عليه النظر ، فيكون معنى الاية ويستهين الله بهم ويسخط عليهم ، لان النظر بالعين لايتصور من الله .

وقال بعض المعتمدين على الاوهام السالكين لغير طريق الاقوام ، إنّ في فرق القوم بين المجاز والكناية بالقرينة المانعة بحثاً ، لان فيها أيضاً قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ، وهي إرادة المعنى غير الموضوع له بقرينة معينة ، وأما صحة إرادة الموضوع له ، فإنما هي للإنتقال الى المراد كالمجاز .

وأجاب عنه بأن مرادهم بجواز إرادته في الكناية وعدمها في المجاز ، تحقق الموضوع له في الكناية وعدمه في المجاز ، ففي جاءني أسد يرمي ليس أسد جائي موجودا ، بخلاف جبان الكلب ، فإن جبن الكلب موجود ، فيصح أن يراد للإنتقال الى المضيافة هذا[٣٦] .

وفيه نظر أما أولا : فلما مرّ من أن القرنية ما يفصح عن المراد لا بالوضع ، ولاشك أن قيد الحيثية معتبر في تعريفها ، أي من حيث إنه المراد على ما ذكر ذلك البعض نفيا للقرينة مع الغلط ، مع أنه ليس مع الغلط دال على قصده ، فيكون إرادة غير الموضوع له المعلومة بقرينة معينة مفصحة عن نفسها مانعة عن إرادة الموضوع له ، فيكون المُفصح بالكسر والمُفْصَح بالفتح شيئا واحداً ، وهو محال .

وأما ثانياً : فلان أحد الامرين لازم ، إما عدم وجود القرينة المانعة المقالية ، لان إرادة المعنى الغير الموضوع له قرينة مانعة عليها في المجاز كما في الكناية ، فيكون ماعداها في المجاز تجريداً أو ترشيحاً على مياتي في آخر الكتاب .

وإما اجتماع قرينتين مانعتين في نحو رأيت أسداً يرمي ، وهو خلاف ما عليه المحققون .

وأيضاً لايكون فرق من حيث القرينة بين المجاز وبين المشترك المستعمل في أحد معنييه ، لان ارادته من المشترك تمنع ارادة غيره على ماهو المشهور ، مع أنه لم يقل بالقرينة المانعة في المشترك أحد ، لا ذلك البعض ولا غيره .

وأما ثالثاً : فلان كون معنى الجواز والصحة التحقق مما لا يختاره عاقل ، لاسيما في التعريفات فضلًا عن المتبحر[ين] في علم البيان .

وأيضاً وجوب تحقق الموضوع في الكناية وعدمه في المجاز مما صرح بمنافيه [بما ينافيه] العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح التلخيص من أن الكناية كثيراً ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي . وإن كانت جائزة من حيث هي كناية ، للقطع بصحة قولنا : فلان طويل النجاد ، وإن لم يكن له نجاد قط ، وقولنا : جبان الكلب ومهزول الفصيل ، وإن لم يكن له كلب وفصيل ، انتهى[٣٧] .

فإن قلت : قد مر لصاحب الكشاف ما يدل على وجوب تحقق الخ في قوله تعالى (وَلَا يَنْظُر إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) من أنه مجاز .

قلت : قد عرفت مما قررنا هناك الجواب ، فلا يحتاج الى الإعادة ، فالقرينة المانعة أمر خارج عن ارادة غير الموضوع له حالية أو مقالية ، وأطلت الكلام في هذا المقال ، لانه من مزالق الاقدام .

(إنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ) أي علاقة المجاز المفرد المقصودة للإستعمال حين الإستعمال (غَيْرَ المُشَابَهَةِ) وهي مشاركة أمر لامر في معنى (فَمَجَازٌ مُرْسَلٌ) أي فهو مسمى به ، وجعل المجاز جزء اسمه ظاهر ، وأما جعل المرسل جزءه فلإرساله بين علاقات هي أربعة وعشرون على ما هو المشهور ، وأشرنا إلى بعضها فيما سبق فلاتنس نصيبك ، (وإلَّا) أي وإن لم تكن علاقته غير المشابهة ، بل هي (فَاسْتِعَارَةٌ مُصَرَّحَةٌ) أي فهو مسمى بالاستعارة المصرحة ، وتصيير الإستعارة جزء اسمه ، لانه متعلّقها بالفتح ، والمصرحة لذكر وجه الشبه في ضمن المشبه به الذي هو الاصل فيه .

وقد عرفت أن هذا المقد ممقود أولا وبالذات للإستعارة المصرحة .

وأيضا إن المقسم وهو المجاز المرسل لايصدق من الإستعارات على غيرها إلا بتاويل في تعريف المجاز المفرد ، لان المتبادر من المستعملة في غير ما وضعت له الإستعمال بالفعل ، ولا شك أنه لو كانت مكنيةً من المكنيات مستعملةً فيه لكانت مكنيّة السلف ، وياتي أنها عندهم لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس المرموز إليه بذكر لازمه .

ولايخفى أن المفهوم من هذا أنه لاينكر ولا يستعمل ، بل يرمز إليه بذكر ملائمه ، كما ياتي تحقيقه ، والتاويل بان المراد بالإستعمال أعم من القوة والفعل بعيد ، لاسيما في التعريفات .

وأما التخييلية فعند السلف فغير داخلة في المقسم فضلا عن الاقسام ، وعند السكاكي داخلة في الاستعارة المصرحة كما سنحقق لك إن شاء الله تعالى في الفريدة الثالثة .

فعلم أن مانكره بعض الشارحين لهذه الرسالة من أنا لم نجد التقييد بالمصرحة في كلام غيره ، مع أنه ينافيه ما سياتي أن الإستعارة المكنية عند صاحب الكشاف المشبه به الخ [٢٨] ليس بشيء ، لانه مبني على أن المراد بالإستعارة مطلق الإستعارة ، وأنه ليس كذلك ، وعلى أن المستعملة أعم من القوة والفعل ، وقد علمت بعده .

فإن قلت : هذا تقسيم باعتبار انقسام العلاقة الى المشابهة وغيرها ، فلم يقسم باعتبار انقسام القرينة الى الحالية والمقالية ، وجعل كل قسم مختصا باسم خاص .

قلت : لأن مقصودهم بيان الفرق بين المجاز المرسل والإستعارة لانهما المتداولان عند أهل العلوم المعتبرة ، وهذا القدر من الفرق كاف بينهما .

[تنبيه]

قد علم مما سبق أن موضوع هذا العلم ، أي علم البيان اللفظ ، لكن لا مطلقا ، بل من حيث يؤدى به المعاني لغير الموضوع لها ، وأن المجاز المرسل هو الكلمة المستعملة في غيرما وضعت له لعلاقة غير المشابهة ، وأن الاستعارة المصرحة هو الكلمة المستعملة فيه لعلاقة هي المشابهة ، وأن الإستعارة مبني على التشبيه ، وأن المقصود من هذا العلم المجاز والكناية . ومن هذه الرسالة الاستعارة .

وبعضهم جعل التشبيه من المقصود من العلم لابتناء قسم من المجاز ، وهو الاستعارة عليه فاحفظه وألقه على ظهر القلب ، فارجو الله أن ينفعك يوم شدة الحرب .

ولما بين الاستعارة المصرحة بمفهومها في ضمن التقسيم ، أراد أن يقسمها باعتبار اللفظ المستعار الى قسمين أصلية وتبعية ، وبينهما في فريدة فقال :

(الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ) هذه (إنْ كَانَ اللَّفْظُ المُسْتَعَارُ) وقيد بالمستعار ليخرج العلم الشخصي الغير المشتهر بصفة ، لانه لايدخل تحت مفهومه المشخص شخص آخر لا حقيقة ولا ادعاء ، حتى يستعار لفظ العلم للداخل في مفهومه ادعاء ، لانه ينافي الشخصية .

ولم يقل إن كان الإستعارة مع أنها المراد باللفظ المستعار ، لئلا يتوهم في الظاهر عدم صحة حمل اسم الجنس عليها ، لكن الاظهر والمناسب لما سبق الكلمة بدل اللفظ ، لان كلامنا في الاستعارة المصرحة التي هي قسم المجاز المفرد ، إلا أن يراد التعميم في هذا التقسيم ، لئلا يحتاج الى بيان ماهو معلوم من الكلام القديم ، ولا شك أن الإستعارة التمثيلية ليست من

الاصلية المرادة هنا ، لانها ليست اسم جنس ، لكنها ملحقة بالاصلية التي نحن فيها ، كما يعلم مما يأتي .

وأما الكلام في عدم تبعيتها فسيأتي أن شاء الله تعالى في آخر الفريدة السادسة (اسْمَ جِنْسٍ أَيْ اسْماً غَيْرَ مُشْتَقٍّ) .

ولما كان اسم الجنس بحسب أصل الوضع مساوقا للنكرة عند النحاة ، فلم يكن تعريف الإستعارة الاصلية الحاصل من التقسيم جامعا لخروج نحو أسامة .

قيل : والاسد[٣٩] .

قلت : إن أراد أسداً مجرداً عن اللام فلا نسلم خروجه ، وإن أراد اللام فقط فلا بأس بخروجه ودخوله في الاستعارة التبعية ، بل هو كذلك ، وإن أراد المجموع فليس اسما حقيقة عندهم . وإنما اعتبروه اسما لاحكام لفظية بين في موضعها ، فالإستعارة في المجموع كالفعل بتبعية الجزء .

وأيضا إن ذلك القائل قيد الاسم بالكلية [٤٠] ولم ينظر الى خروج المعرف باللام عن اسم الجنس مع أن الإستعارة فيه اصلية على ما قاله ، فالصواب «وأسماء الإشارة المستعارة للمعقولات» بدل «والاسد» .

ولا مانعا لشموله للمشتقات المأخوذة فيها معنى المشتق منه لا للترجيح .

ومقابلا للمصدر كالمشتق عند عضد الدين ، فلا يكون جامعا أيضا ، وإن كان مانعا ، لخروج المصادر عنه ، فسره بقوله «أي اسما غير مشتق» والمتبادر من المشتق هو الذي روعي فيه معنى المشتق منه ، لصحة إطلاقه على مدلوله ، لا لترجيح الإسم على غيره ، كاخمرّ المشتق من الحمرة إذا جعل علما لذي حُمْرة ، فيصدق التفسير على الاعلام المشتقة ، لانها أسماء غير مشتقة بالمعنى المتبادر ، ونحو أسماء الإشارة .

ولاحاجة إلى إخراج الأعلام الشخصية الغير المشتهرة بصفة ، لعدم دخولها في المقسم كمامر . قيل في تفسير «أي اسما غير مشتق» أي اسما دالا على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق معنى بذات ، فيدخل فيه نحو رجل وأسد من الاعيان ، ونحو قيام وقعود من المعاني ، ويخرج عنه الصفات وأسماء الزمان والمكان والالة (المشتقة من الافعال) ، لكن الاعلام المتضمنة لنوع وصفية مثل حاتم ومادر المتضمنين لوصف الجود والبخل ملحقة باسماء الاجناس لا بالاوصاف ، فإن الإستعارة فيها أصلية أيضا ، نحو رأيت اليوم حاتماً ، وهو ظاهر ، وكذا الحال في أسماء الإشارة المستعارة للمعقولات إذا لم تجعل داخلة في أسماء الاجناس المذكورة انتهى[٤١] .

واختاره عصام الدين في الاطول شرح التلخيص ، إلا أنه نُظر في إلحاق نحو حاتم باسماء الاجناس ، وجعله استعارة أصلية بان الصواب إلحاقه بالتبعية ، لأن الإستعارة إنما تجري فيه للتاويل بالمتناهي في الجود ، فيكون مؤولا بالصفة التي الاستعارة فيها تبعية[٤٢] .

أقول : لايلزم من تاويل الشيء بالشيء إلحاقه به في التسمية ، لأن ضرب في قولنا ضرب فعل ماض مؤول بهذا اللفظ ، مع أنه لايسمى باسمه تأمل[٤٣] .

وبما قررناك قبل هذا المنقول علم أن اسم الجنس وإن كان عاما بالتفسير المذكور للعلم الشخصي غير مشتهر بصفة ، لكن التعريف الحاصل من التقسيم للإستعارة الاصلية ، وهو الإسم المستعار غير المشتق يخرج عنه العلم المذكور ، ويدخل فيه أيضا العلم المشتهر ، مشتقا أخذ فيه المشتق منه للترجيح ، أو لم يكن مشتقا أصلا ، وأسماء الإشارة المستعارة للمعقولات ، فاعتمد التحقيق في الكلام ، وانزل عن فرس الاوهام ، فإن راكبه غير موصل للمرام ، ويجول من غير قصد إلى المقام (فَأَصْلِيَةٌ) أي فالإستعارة أي اللفظ المستعار المذكور يسمى أصلية .

وإنما قدرنا الموضوع مؤنثا لتانيث أصلية وتبعية ، وفي بعض النسخ «فالإستعارة أصلية» والمناسب بالإختصار أنه من امتزاج الشرح بالمتن ، ويدل عليه «والإفتبعية» وعبارة الأطول شرح التلخيص : وإنما سميت أصلية ، لانها ليست تابعة لامر آخر ، ولانها أصل الاستعارة التبعية[٤٤] (وَإِلَّا) أي وإن لم يكن اللفظ المستعار اسما غير مشتق ، وعدم كونه اسما ، بان يكون فعلا أو حرفاً أو استعارة تمثيلية على التعميم المذكور ، وعدم كونه غير مشتق ، بان يكون مشتقا بالمعنى المتبادر المذكور (فَتَبَعِيَّةٌ) أي فالإستعارة أي اللفظ المستعار الذي لم يكن اسما أو كان اسما مشتقا ، يسمى استعارة تبعية (لِجَرَيَانِهَا) أي الإستعارة بالمعنى المصدري ، وهو استعمال المشبه به الذي يقال المستعار منه في المشبه الذي يقال المستعار له ، ويسمى اللفظ مستعارا ، لانه المناسب للجري ، وإن كان مخالفا لما قدرنا سابقاً ، رعاية لقول المصنف «وإلا

فاستعارة مصرحة» فالضمير راجع إلى الاستعارة التي هي مدلول تضمني للإستعارة بمعنى المستعار. وقيل: فعلى الاستخدام[١٥].

وقيل: المقدر أو المذكور سابقا على اختلاف النسخ بالمعنى المصدري[١٦].

(في اللفظ) [أي] الذي هو الفعل أو المشتق أو الحرف أو المركب على التعميم. وجعل التمثيلية تبعية، لكنها غير ملحوظة هنا، لأن كلامنا فيما هي قسم من المجاز المفرد (المذكور) حين الاستعمال في غير ماوضع له لعلاقة هي المشابهة.

وحمل المذكور على المذكور في كلام المصنف، والإيراد عليه بأن الحرف لم تذكر، والجواب عنه بأنها مفهوم بقوله «وإلا» لأن المشتق والحرف بقيا لقوله «و الا» بُعِّدَ عن المرام، للاشتغال بالاوهام[١٧]. (بعُدَ جزيئاتها) أي الإستعارة (في المصدر) الذي هو اسم الحدث الجاري على الفعل (إنْ كَانَ) أي اللفظ المذكور المستعار (مُشْتَقًّا) أخذ فيه معنى المشتق منه، لصحة إطلاقه على مدلوله، فدخل فيه الصفات وأسماء الزمان والمكان والالة كالافعال.

ويدل على أن المراد بالمشتق في هذه الرسالة شامل لكل ماشتق من المصدر، وكان الحدث ملحوظا فيه غنمُ مقابلته بالفعل.

وبهذا يشعر كلام السكاكي في التمثيل للتبعية، حيث قال: «كالافعال والصفات المشتقة منها وكالحروف» فإن الكاف على ماهو المشهور يشعر بأن التبعية تجري في غيرها.

وكذا كلام الدمشقي.

وتفصيل وجه جريان الإستعارة التبعية في الصفات وأسماء الزمان والمكان والالة، ماذكره سيدا المحققين في حاشية المطول من قوله: إن الصفات إنما تدل على ذوات مبهمة باعتبار معاني متعينة هي المقصودة منها، ولما لم تكن تلك الذوات المبهمة مقصودة منها، ولامشتهرة بمايصلح وجه الشبه [فيه] في الإستعارة، لم يتصور جريان الإستعارة فيها بحسبها، بل لم يتصور ذلك إلا بحسب معاني مصادرها المقصودة، فكانت تبعية.

وأما أسماء الزمان والمكان والالة فإنها وإن دلت على ذوات متعينة باعتبارها، إلا أن المقصود الاصلي منها أيضا معاني مصادرها الواقعة فيها أوبها، فتكون الاستعارة لها أيضا، ولو قصد التشبيه والإستعارة بحسب تلك الذوات لوجب أن يذكر بالفاظ دالة عليها، هذا كلامه[١٨].

وأما عدم جريانها في الفعل والحرف، فلان الإستعارة تعتمد التشبيه، وهو يقتضي كون الطرفين محكوما عليه بوجه الشبه، ولايصلح كل منهما له، فلا تجري فيهما إلا بتبعية المصدر أو المتعلق.

واعلم أن دليل القوم في بحث الاستعارة التبعية دليلٌ لصحة التمثيلات لا للإستعارة التبعية في جميع المواد، كما توهم العلامة التفتازاني، و [أ] طال في الرد عليهم.

ويدل على مانكرنا نكرهم الافعال والصفات والحروف على سبيل التمثيل كما قال السكاكي: القسم السادس في الاستعارة التبعية، هي مايقع في غير أسماء الاجناس كالافعال والصفات المشتقة منها، وكالحروف بناءًا على أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه به موصوفا به، والافعال والصفات المشتقة منها، والحروف عن أن يوصف بمعزل.

فهذه كلها عن احتمال الاستعارة بانفسها بمعزل، وإنما المحتمل لها في الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها، وفي الحروف متعلقات معانيها، فتقع الاستعارة هناك، ثم تسري فيها انتهى بعبارته[١٩]. والظاهر أن بناءَ علة لقوله كالافعال الخ.

وعلل بعض المتاخرين للتبعية في المشتقات بما حاصله أن المشتقات موضوعات بوضعين وضع المادة ووضع الهيئة، فإذا كان في استعارتها لايتغير معاني هيئاتها، فهي باعتبار المادة المتحدة بالذات مع المصدر الذي وقع فيه التشبيه، وإن كان فيها لايتغير معاني موادها، فهي باعتبار استعارة الهيأة، وغدُّ من مواهب الواهب[٢٠].

ولايخفى على ذي عقل أعطاه إياه الواجب أن استعارة الهيأة ليست داخلة في المصرحة، لعدم دخولها في المقسم، ولا في غيرها، وهو ظاهر، فكيف تجعل أصلًا للإستعارة التبعية التابعة للاستعارة الاصلية، كما هو الظاهر من كلام القوم، وصرح به المصنف؟ أو للتشبيه كما جوزه، بعض المتاخرين، وليس مانكره من العجائب حتى نتوهم أنه ناس لقوله عليه السلام: «عَلَيْكُمْ بِالْجَادَّةِ وَإِنْ طَالَتْ».

ونقل عن المصنف في حواشي هذه الرسالة اعلم أن الإستعارة في الفعل إنما تتصور بتبعية المصدر ، ولا تجري في النسبة الداخلة في مفهومه الإستعارة تبعا على قياس الحرف ، فإن معناه نسبة مخصوصة تجري فيها الإستعارة تبعا ، لأن مطلق النسبة لم تشتهر بمعنى يصلح لأن يجعل وجه الشبه في الإستعارة ، بخلاف متعلقات معاني الحروف ، فإنها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة .

ثم ان الإستعارة في الفعل على قسمين :

أحدهما : أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ، ويستعار له اسمه . ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديداً .

والثاني : أن يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق الوقوع ، فيستعمل فيه ضرب ، فيكون المعنى المصدري – أعني الضرب – موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به ، لكنه قُيِّدَ كل منهما بقيد مغاير للآخر ، فيصح التشبيه لذلك ، كذا أفاده المحقق الشريف .

لكن ذكر العلامة عضد الملة والدين في الفوائد الغياثية أن الفعل يدل على النسبة ، وهي تستدعي حدثا وزمانا ، والإستعارة متصورة في كل واحد من الثلاثة ، ففي النسبة كهزم الامير الجند ، وفي الزمان كـ(نادى أصحاب الجنة) ، وفي الحدث نحو (فبشرهم بعذاب أليم) هذا كلامه .

فتامل ، فإن فيه إشارة إلى أن النسبة الجارية فيها الإستعارة نوع من النسبة دون النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي فافهم انتهى .

غرض المصنف من هذه الحاشية الاشارة إلى الفرق بين ماذكره المحقق الشريف ، وماذكره عضد الملة والدين ، وقوله في أولها : «إنما تتصور بتبعية المصدر» أي بتبعية استعارة المصدر أو تشبيهه مقيدا بنحو الشدة أو باحد الازمنة الثلاثة ، وقوله : «على قياس الحرف» مرتبط بالمنفي لا بالنفي ، وليس المراد إجراؤها فيها إجراءً مخالفا للحرف كما يوهمه التقييد ، بل المراد لاتجري في النسبة الداخلة في الفعل ، بل تجري في النسبة التي هي معنى الحرف فقط ، وقوله «فإن معناه» الخ علة لمفهوم قوله «على قياس الحرف» أي تجري الاستعارة التبعية في النسبة التي هي معنى الحرف : «فإن معناه» الخ ، وقوله «لأن مطلق النسبة لم يشتهر» الخ علة لقوله «لاتجري» وذلك لانه لماكان مطلق النسبة لاتعد فيها كتعدد النسب المطلقة في الحروف لم يكن تشبيه بعضها ببعض فكيف يشتهر الخ ، فلم تتحقق الاستعارة في النسبة الداخلة في مفهوم الفعل بتبعيتها .

ونُظِرَ في قوله : «لأن مطلق النسبة» الخ بانها متعددة كثيرة ، لها أنواع مخصوصة ، كمطلق نسبة الفعل إلى الفاعل أو إلى المفعول أو إلى غيرهما .

وقوله : «ثم إن الإستعارة» الخ أي الإخبار بان الاستعارة في الفعل تكون تابعة للنسبة الداخلة في مفهومه أُخْبِرَ بانها فيه قسمان :

أحدهما : ماتكون الاستعارة فيه تابعة لاستعارة اسم الحدث المشبه به للحدث المشبه بالاول المقيد بشيء غير الزمان.

وثانيهما : ماتكون هي فيه تابعة لاستعارة اسم الحدث المقيد بزمان لحدث مقيد بزمان آخر.

وقوله : «فيستعمل فيه ضرب» أي بعد استعارة اسم ذلك الحدث واشتقاق الفعل عنه ، ولم يذكره اكتفاء بماسبق .

وقوله : «لكنه» أه إشارة إلى وجه صحة الإستعارة في القسم الثاني مع اتحاد الحدثين المشبه والمشبه به في الذات ، يعني أن التغاير الإعتباري كاف لاعتبار الشبه بينهما .

ولعل وجه الفهم في آخر الحاشيه أنه لاتجري الإستعارة في النسبة ولا في الزمان ، لانه لايصدق عليهما الكلمة المستعملة في غير ماوضعت له الخ ،

وقيل : الحق مع العلامة ، لأن الفعل قد يوضع للنسبة الإنشائية نحو اضرب ، وهي مشهورة بصفات تصلح لان يشبه بها كالوجوب ، وقد يوضع للنسبة الإخبارية ، وهي مشهورة بالمطابقة واللامطابقة ، ويستعار الفعل من إحداهما للاخرى كاستعارة «رحمه الله» لـ «ارحمه» واستعارة «فَلْيَتَبَوَّأْ» في قوله عليه السلام [صلى الله عليه وسلم] : «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» .

للنسبة الإستقبالية الخبرية ، فإنه بمعنى «يتبوأ مقعده من النار» صُرِّحَ [به] في شروح الحديث انتهى[٥١] .
وردّ في الاول : بانها تابعة لتشبيه الرحمة المأمور بها بالرحمة المخبر بوقوعها في تحقق الوقوع .
وفي الثانية : شبه التبوؤ في مقعد المخبر عنه بانه يتحقق بالتبوؤ الذي أمر عليه السلام [صلى الله عليه وسلم] في أنه لما لاينبغي [لمامور]لامور أن يتخلف كذلك لاينبغي لما أخبر عنه بانه سوف يتحقق أن يتخلف[٥٢] وطولنا الكلام ، حتى لايفوت على الانام ، ماهو الحق في أقوال الاعلام .
وبعد جريانها (في مُتَعَلَّقِ مَعْنى ٱلحرفِ إنْ كَانَ) أي اللفظ المذكور المستمار (حَرْفاً) ولما كان المتبادر الموافق لكلام النحويين وأهل الوضع من متعلق معنى الحرف مامعنى الحرف معنى فيه ملحوظ بتبعيته حتى توهم صاحب التلخيص أخذاً من كلام صاحب الكشاف أن المتعلق في لام التعليل في قوله تعالى (فَٱلْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَ حَزَناً) مجرورها وهو العداوة والحزن الحاصلان بسبب الإلتقاط ، فسر الكلام بما هو المراد في المقام فقال : (وَٱلْمُرادُ بمتعلَّقِ مَعْنى ٱلحرف) أي مراد أهل علم البيان في بحث الاستعارة التبعية به (فَايُعَبَّرُ به عَنْهُ) أي معاني مطلقة يعبر بها بالالفاظ الموضوعه لها عن ذلك المتعلق عند تفسير معاني الحروف ، فقوله (مِنْ ٱلمَعاني ٱلْمُطْلَقَةِ) بيان لما (كَٱلإبتداء وَنَحوِهِ) كالانتهاء والغرض ، ولعل هذا ماخوذ من كلام السكاكي حيث قال : وأعني بمتعلقات معاني الحروف مايعبر عنها عند تفسيرها مثل قولنا : مِنْ معناها ابتداء الغاية ، وإلى معناها انتهاء الغاية ، وكي معناها الغرض ، فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها ، إذ لو كانت هي معانيها - والابتداء والإنتهاء والغرض أسماء - لكانت هي أيضا أسماء ، لان الكلمة إذا سميت اسما سميت لمعنى الإسمية لها ، وإنما هي متعلقات معانيها ، أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزام . هذا كلامه بلا تغيير .
حاصله أنه لما لم يصح كون المعاني المطلقة موضوعا له للحروف لما ذكره من قوله : «إذ لو كانت» الخ وكانت لها معاني رجعت إلى هذه ، وهي هنا الإبتداءات والإنتهاءات والاغراض المخصوصة المتصورة بين أشياء متعينة على أنها آلة لملاحظتها بنوع استلزم ، وهو استلزام المقيد للمطلق ، صرح بان المراد بالمتعلقات المعاني المطلقة المتعلقة لمعاني الحروف .
وفي دليله ردٌّ على الجمهور القائلين بوضعها للمعاني المطلقة المستلزم لكونها مجازات لاحقائق لها ، وموافقةً لبعض أهل التحقيق الجاعل وضعَها للمعاني المخصوصة ، والمعاني المطلقة آلات له فائدة يظهر منها تحقيق الإستعارة التبعية في الحروف ، إنك إذا قلت : «خلق الله الخلق لعلهم يعبدون» لم تكن كلمة «لعل» فيه محمولة على معناها الحقيقي الذي هو الترجي المخصوص المتصور على الوجه الذي عرفته في معاني الحروف ، لامتناع الترجي في حق علام الغيوب ، بل مستعارة لارادته المخصوصة المتعلقة بفعل المكلف الممكن من الفعل وتركه ، وكما أن المعنى الحقيقي لكلمة «لعل» غير مستقل بالمفهومية ، وإذا أريد أن يفسر عبر عنه ، كذلك معناها المجازي المراد بكلمة «لعل» في المثال المذكور غير مستقل بالمفهومية ، وإذا أريد أن يفسر عنه بالإرادة فلايتصور تشبيه أحد هذين المعنيين المخصوصين غير المستقلين بالمفهومية بالاخر الإتيما ، وذلك بان تقدر تشبيه إرادة الفعل من الممكن بالترجي من المترجى منه في أن متعلق كل منهما يتميل بين إقدام وإحجام مع رجحان ما للاقدام ، ثم يدخل المشبه في جنس المشبه به مبالغة ، حتى كانه صار لفظ الترجي مستعاراً للإرادة ، وبذلك تصير تلك الإرادة المخصوصة بمنزلة ذلك الترجي المخصوص ، فيستعار لها منه كلمة «لعل» كذا حققه الشريف قدس سره في مُلَخَّصِ كلام السكاكي هنا في شرح المفتاح .
وفي المفتاح : وعليه قول رب العزة عز شانه (يَاأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبَّكُمُ الذي خلقكم والذين مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُم تتقون) ونظائره ، انتهى[٥٣] .
ونقل عن المصنف في الحاشية : لم يقسموا المجاز المرسل إلى الاصلي والتبعي على قياس الإستعارة ، لكن ربما يشعر بذلك كلامهم .
قال في المفتاح : ومن أمثلة المجاز المرسل قوله تعالى (وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْآنَ فَٱسْتَعِذْ بالله) استعملت «قرأت» مكان «اردت القراءة» لكون القراءة مسببة عن إرادتها استعمالا مجازيا [مجازا][٥٤] فبين العلاقة في المصدر ، فيشير إلى أن استعمال المشتق بمعنى المشتق بتبعية المصدر .
وجُوِّزَ في شرحي التلخيص أن يكون «نطقت» في «نطقت الحال» مجازاً مرسلًا عن «دلت» باعتبار أن الدلالة لازمة للنطق فافهم ، انتهى[٥٥] .

قيل : وفيه لان غرضهم التنبيه على أن العلاقة باعتبار بعض الاجزاء دون الكل لا الإشعار [الاستعارة] باجزاء المجاز المرسل تبعا .

وفيه أن كون المقصود هذا لاينافي اشعار كلامهم بهذا ، وأن كل مايقوم حجة على تبعية الإستعارة معاذكر يقوم حجة على تبعية المجاز المرسل .

ولعل وجه الفهم أنه لايتوجه هذا على المصنف إن كان غرضُه منها النظر ، أو لايناسب هذا التحقيق لهذه الرسالة إن كان التحقيق ، لان المقصود بالذات من هذه الرسالة تحقيق معاني الإستعارات الخ كما سبق[٥٦] .

واعلم أن مدار قرينتها في نحو الفعل على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا ، أو المفعول نحو قتل البخل ، أو المجرور نحو (فبشرهم بعذاب أليم) .

وقال العلامة الثاني المحقق التفتازاني : لاتنحصر القرينة فيما ذكر ، بل قد تكون حالية نحو قتلت زيداً إذا ضربته ضرباً شديداً انتهى[٥٧] .

ولعله ماأطلع عليه السكاكي أو لم يبال بالقرينة الحالية في التبعية لندورها ، وإلالم يجز إنكار تبعية قرينتها حالية ، لعدم إمكان جعلها استعارة بالكناية على مذهبه (وأنكر التَّبعيَّة) أظهرها لدفع توهم أن المنكر الإستعارة الاصلية . أو مطلق الإستعارة ، ويظهر وجه تقديم المفعول على الفاعل من قولي : «أظهرها» (السَّكَّاكيُّ وَزنُهَا) أي التبعية أي قسم الإستعارة التبعية (إلى) قسم الإستعارة (المَكْنيَة) للاقربية إلى الضبط . لسقوط التبعية وعدم اعتبار مقابلها يعني الاصلية .

ولما كان المقصود رد قسم التبعية إلى قسم المكنية بجعل قرينتها استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينتها لارد التبعية نفسها إلى المكنية ، وكان غير واضح الفهم من هذه العبارة قال (كما سَتَعْرِفُهُ) تنتظر بيانه ، ولا تكتفي بالمفهوم من ظاهر العبارة .

قال السكاكي : ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الإستعارة بالكناية بأن قلبوا فجعلوا في قولهم : «نطقت الحال بكذا» الحال التي ذكَرُوها عندهم الإستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام ، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة ، كما تراهم في قوله :

وإذا المَنيَّةُ أنشبتْ أظفارَها .....

يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ، ويجعلون إثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة وهكذا[٥٨] ، لكان أقرب إلى الضبط ، فتدبر هذا الذي ذكرته عبارته .

ولايخفى أن قوله : «ولو أنهم» الخ بارجاع الضمائر إلى الاصحاب المذكور في المفتاح ، وقوله : «وجعلوا نسبة النطق» الخ صريحان في أن مراده أن الرد للقوم أولى من عدها قسما برأسها .

فإن قيل : فعلى هذا لاوجه لقول المصنف وغيره : وأنكر التبعية السكاكي .

قلت : لمانكر قسم الاصلية وقسم التبعية في تقسيم الإستعارة بناء على مذهب القوم بلفظٍ ربما قسمت إلى أصلية وتبعية بسور الجزئية ، وأسقطهما في تقسيمها بناء على مذهبه قبيل الاصل الثالث من علم البيان حيث قال في المفتاح :

وتنقسم الاستعارة إلى مصرح بها ومكني عنها ، والمصرح بها الى تحقيقية وتخييلية ، والمكني عنها إلى ما قرينتها أمر مقدر وهمي ، كالانياب في قولك : «أنبت المنية» وكنطقت في قولك : «نطقت الحال بكذا» أوأمر محقق كالانبات في قولك : «أنبت الربيع البقل» علم أن الرد هو المقبول والمختار عنده ، حتى كان التبعية منكرة عنده ، فعبر المصنف عن اختيار الرد وعدم العد بانكر ، مبالغة ، فاحفظ هذا التحقيق ، حتى لاتكون مقطوعا عن الرفيق .

(الفَرِيدَةُ الثَّالثَةُ) هذه غرضه من هذه الفريدة التقسيم للاستعارة المصرحة على مذهب السكاكي ، لان التخييلية عنده من المصرحة»

قال : والمصرح بها ينقسم إلى تحقيقية وتخييلية والمراد بالتحقيقية أن يكون المشبه المتروك شيئا متحققا [محققا] إما حسيا أو عقليا ، والمراد بالتخييلية أن يكون المشبه المتروك شيئا وهميا محضا لاتحقق له إلا في مجرد الوهم ، هذا كلامه ملتقطا[٥٩] .

وأما على مذهب غيره فالتي هي قسم المجاز المفرد كلها تحقيقية مصرحة أو مكنية (ذَهَبَ السَّكَّاكيُّ) في كتابه المفتاح

(إلى أنّهُ) أي أن الشان (إنْ كانَ المُشتعارُ لهُ) أي المشبه المتروك لفظه شيئا (متحققا حساً) أي تحققا حسيا ، أو متحققا محسوسا ، أو بحسب الحس ، وهكذا قوله (أو عقلاً فالإستعارة تحقيقية) لتحقق معناها ، وهو المستعار له في الحس أو العقل نحو «رأيت أسداً يرمي» ونحو (اهدنا الصراط المستقيم) (وإلّا) أي وإن لم يكن المستعار له شيئا متحققا حساً أو عقلا ، بل يكون شيئا وهميا محضا لاتحقق له إلا في مجرد الوهم ، ولكن هو اخترعه من أمر محقق (فتخييلية) أي فالإستعارة تخييلية لكون المستعار له مماخيله واخترعه الوهم ، نحو «أظفار المنية نشبت بفلان» .

قال السكاكي : ثم تنقسم كل واحد منهما إلى قطعية ، وهي أن يكون المشبه المتروك متعين الحمل على ماله تحقق حسي أو عقلي ، أو مما لاتحقق له البتة إلا في الوهم ، وإلى احتمالية ، وهي أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل تارة على ماله تحقق ، وأخرى على مالاتحقق له[٦٠] .

والحاصل على ماذكره في المفتاح قبيل الاصل الثالث في علم البيان أن مرجع هذه إلى أقسام ثلاثة تحقيقية بالقطع ، وتخييلية بالقطع [و] تحقيقية أو تخييلية بالإحتمال ، ولعل عرفت مما نقلنا لك من كلام السكاكي هنا وفيما سبق أن المصنف لم يترك المحتملة ، لان من نظر إلى ظاهر كلام المصنف يعلم أن المذكور فيه هو المقسم للقطعية [إلى القطعية] والإحتمالية .

وتخصيص ماذكره المصنف بالقطعية ، والجواب عن ترك المحتملة للتحقيقية والتخييلية بعدم الخروج عنهما كما توهم ، تبعيد لظاهر الكلام عما هو المقصود والمرام[٦١] .

ولما كان مفهوم التحقيقية ظاهراً والتخييلية مبهماً ، وكان مفهومها مبينا فيما سياتي أحال مفهومها إليه فقال (وستنكشف لك حقيقتها) أي مفهوم التخييلية على مذهب السكاكي ، لان كلامنا فيه في المريدة الثالثة في العقد الثالث .

فإذا تاملت ، بل نظرت إلى مانقلت لك من عبارته ينكشف لك مفهوم التخييلية كالتحقيقية ، واستغنيت عماسياتي .

فما قيل : وإنما قال : «وستنكشف لك حقيقتها» إشارة إلى ماسينكره من أنها قرينة للإستعارة المكنية وأحالة إلى ماسياتي من تزييفها بانها على مذهب السكاكي ، تَعسُّف صرف لظاهر الكلام عن مقصود المصنف ، لان مقصوده الإعتذار عن ترك البيان كقوله فيما سبق : «كما ستعرف»[٦٢] .

(الفريدةُ الرابعةُ) هذه غرضه منها تقسيم المصرحة أصالة إلى أقسام ثلاثة مرشحة ومطلقة ومجردة ، وتقسيم غيرها من المكنية والتخييلية والمجاز المرسل والتشبيه كما يأتي في آخر الرسالة إليها ، يعلم منه (الإستعارةُ) أي اللفظ المستعار (إنْ لَم تُقترنْ) أي الإستعارة (بما) أي بوصف وهو معنى قائم بغيره - أي بتفريع كلام - وهو ذكر حكم مبني على أن المستعار غير مستعمل في معناه الوضعي (يُلائِمُ) هو (شَيْئاً مِنَ المُستعارِ منهُ) المتروك في المصرحة (والمُشتَعارُ لهُ) المذكور بلفظ المستعار منه فيها (فمطلقة) أي فتسمى مطلقة ، والسكاكي لم يسمح هذا القسم باسم ، بل قال ماحاصله : إن كان هكذا لاتكون مجردة ولامرشحة[٦٣] .

وقال في موضع : وربما لحقها أي الاستعارة التجريد فسميت مجردة ، أو الترشيحُ فسميت مرشحة انتهى[٦٤] ولما كان المتبادر من اقتران الإستعارة بالملائم اقترانها بعد تمامها ، لم يحتج إلى تقييد الملائم بما سوى القرينة كما توهم .

فإن قيل : فعلى هذا لايكون لذكر المصنف فيماياتي «أن اعتبار التجريد الخ» [وجه] قلت : فيه تنبيه على هذا المتبادر .

وماقيل من أن الإستعارة تتحقق بالقرينة المانعة عن إرادة الموضوع له ، والقرينة المعينة تلائم المستعار له ، فيصدق أنها باعتبار الثانية مقترنة بمايلائم المستعار له مع أنها ليست بمجردة باعتبارها ، فلابد من التقييد[٦٥] فليس بشيء ، لانك قد عرفت أن القرينة مايفصح عن المراد لابالوضع ، فكل قرينةٍ مانعةٍ ومفصحة معينة للمراد ، فإذا وجد [ت] القرينة المانعة لاحاجة إلى معينة أخرى ، فماعدا المانعة من الملائمات تصير الإستعارة باعتبار ترشيحا أو تجريداً كما هو المتبادر من كلام المصنف ، فبهذا الحق الكامل زهق الفاسد الباطل .

(نَحْوُ رأيتُ أسَداً) ولم يقيده بنحو «يرمي» لئلا يلزم كونه تجريداً بناءً على أنّ كَوْنَ المثال للإستعارة المطلقة قرينةً واضحة عليها ، ولو لم يعتبر هذا قرينتها لوجب التقييد .

فقول من قال : الاولى تقييده بالوصف بالرمي لئلا يتوهم أن الإطلاق مشروط بانتفاء القرينة[٦٦] رمي من غير روي وتفكر

(وإنِ اقْتَرَنَتْ) أي الإستعارة ، عطف على قوله «إن لم تقترن» (بما يُلائم المُشتعارَ مِنْهُ فمرشحةٌ) أي فتسمى استعارة مرشحة (نَحْوُ رأيتُ أسَداً لهُ لِبدٌ) بكسر اللام جمع لِبْدَة بكسرها : الشعر المتراكب بين كتفي الأسد ، وفي المثال مبالغة فكانه

اسد له لبدات ، كذا قيل[٦٧] (أظفارُهُ) أي تلك الأسد (لم تُقلّم) التقليم مبالغة القلم ، فهو من قبيل قوله تعالى (لَيْسَ بِظَلّام لِلْعَبيد) وقوله : «لبد» ترشيح بلا شبهة ، لان الإستعارة مصرحة ، وهو من ملائم المشبه به ، قيل : وكذا «أظفاره لم تقلم» ترشيح باعتبار معناه الكنائي ، وهو القوة على ما في حواشي الكشاف ، فعلى هذا يجتمع التجريد نظراً إلى معناه الحقيقي ، والترشيح نظراً إلى معناه الكنائي ، فالاولى تركه وجعله قرينة عندي أحسن ، ويكون المثال الاول اشارة إلى جواز اعتبار كونه مثالاً للإستعارة قرينة عليها ، فلم تذكر قرينة لفظية ، والمثال الثاني اشارة إلى جواز عدم اعتباره كذلك فتذكر القرينة فاحفظه (وَإن اقْتَرَنَتْ بِمأيُلائِمُ المُسْتعارَ له فمجرّدَةٌ) أي فالإستعارة تسمى مجردة ، عطف على «إن لم تقترن» الخ . (نَحْوُ رأيتُ أسَداً شاكي السِّلاحِ) ويقال : رجل شاكي السلاح وشائ في السلاح . والشاك السلاح ، وهو اللابس السلاح التام فيه ، كذا في مختصر الصحاح[٦٨] ، يقال : هو شايك السلاح وشاكي السلاح على القلب ، كذا في بعض شروح المفتاح ، فشاكي السلاح تجريد بالإعتبار المذكور في المثال الاول فتنكر .

وقد يجتمع التجريد والترشيح إما بالنظر إلى معنى الكلمة الموضوع له وغيره كما مر ، وإما بتكرر التجريد وحده ، والترشيح كذلك في استعارة نحو قوله :

لدى أسد شاكي السِّلاح مقنف لهُ لِبد أظفارُهُ لَمْ تُقلّم

وشاكي السلاح تجريد كما عرفت بناءً على أن القرينة حالية أو البيت السابق ، وإلافشاكي السلاح قرينة الاستعارة لاتجريدها ، كذا قيل في بعض حواشي المطول .

و «مقنف» مثل «له لبد» ترشيح إن فسر بمن كثر لحمه حتى كانه قنف ورمي باللحم ، وتجريد إن فسر بمن أوقع نفسه في الوقائع كثيراً .

قيل : قوله :«أظفاره لم تقلم» تجريد ، لان الظفر والقلم يستعملان في المستعار له ، وقد عرفت الكلام فيه[٦٩] .

قيل : الترشيح ينبىء على تناسي التشبيه والتجريد على تذكره فيهما متنافيان .

وأجيب : بانه يجوز تناسي التشبيه في بعض الصفات دون بعض ، وعلى الإجتماع المذكور ، فالتقسيم اعتباري لاجتماع القسمين أي المرشحة والمجردة على استعارة واحدة[٧٠] .

واعلم أن وجه التسمية مطلقة ظاهر ، وأماوجه التسمية مجردة فلتجريد الاستعارة عن بعض مايهيؤها وهو الإتحاد ادعاءً ، لان ذكر ملائم المستعار له يشعر بانه لم يتحد مع غيره ، وإلا لما أثبت له هذا .

ووجه التسمية مرشحة ، لان الترشيح مهيأ لدعوى الإتحاد وقائم عليها ، لان بذكره يوهم بان المشبه به بجميع صفاته ثابت للمشبه وصار متحدا معه حتى يصح أن يثبت له كل ماهو للمشبه به ، من رشح ولده لولاية العهد أي أهله لها ، ورشح للخضيد – وهو المقطوع من شجر التمر – أي قام عليه وأصلحه (وَالتَّرْشيحُ أبْلَغُ) اي أشد مبالغة في التشبيه من الإطلاق والتجريد واجتماع التجريد والترشيح إذا كانا متساويين ، أما إذا كان الترشيح زائداً من التجريد ، فإن كانت بواحد فهو مساوٍ للترشيح فقط ، لان أحد الترشيحين مثلا يقابل التجريد فيبقى واحد ، وأكثر فبالاولى ، وقس على هذا جهة التجريد ، بل الترشيح على الترشيح والتجريد على التجريد ، ولعل الاولى أن يكون لفظ الترشيح ههنا [هنا] من قبيل ذكر المصدر وارادة المفعول ، أي المرشحة ، لئلا يرد علينا أن لامبالغة في نفس الإطلاق والتجريد ، بل في التجريد نزع [شرع] المبالغة ونحتاج في الجواب بتقدير المبالغة فيهما كما في «زيد أفقه من الجدار» أو بانها لما كانت في المطلقة والمجردة ، فكانها في الإطلاق والتجريد .

وأما على مانكرنا فالمعنى والمرشحة أبلغ من المطلقة والمجردة ، ولايخفى أن في الإستعارة مطلقا مبالغة في التشبيه ، وعلم من وجه تسمية المطلقة والتجريد أن الإطلاق أبلغ من التجريد ، وأشرنا إلى أن بعض مواد [مدار] اجتماع التجريد والترشيح في مرتبة الإطلاق ، وبعضها في مرتبة التجريد . وبعضها في مرتبة الترشيح فتذكر .

(لاِشْتِمالِهِ) أي الترشيح باقيا على ظاهره أو بمعنى المرشحة (عَلَى تَحْقيقِ المُبالَغَةِ في التَّشْبيهِ) من حققته أي اثبتُهُ ، أي على إثبات مبالغة المتكلم في التشبيه المبتنى للاستعارة .

فذكر المبالغة هنا يشعر بان الابلغ من المبالغة في التشبيه المبنية للفاعل ، ففي إسناد الابلغية إلى الترشيح مجاز ، لان أصل الفعل وهو المبالغة قائم بالمتكلم لابالترشيح .

ولما كان في المتبادر الذي أشرنا إليه في شرح قوله «فمطلقه» خفاءً أوضحه غاية الإيضاح بقوله (واعتبارُ التَّرشيح

والتجريد) للإستعارة (إنما يكونُ بَعْدَ تَمام الإستعارةِ) وإذا لم يعتبر إلا بعد تمامها (فَلا تُعَدُّ قَرِينَةُ المُصَرِّحَةِ تَجريداً ولاقرينة المكنية تَرشيحاً) وإلا لم يكن تعريف المطلقة المستفاد من التقسيم جامعا ، لعدم صدقه حينئذ على فرد من أفرادها .

واعلم أن المصنف أشار بهذا إلى أن قرينة المصرحة لاتكون إلا من ملائمات المستعار له ، وقرينة المكنية لاتكون إلا من ملائمات المستعار منه ، لأن القرينة لافصاح المراد كما مر غير مرة ، وهي إنما يحتاج إليها لغير المذكور لفظه . ففي الاستعارة المصرحة المذكور لفظ المشبه به ، والمتبادر من اللفظ معناه الحقيقي ، فلابد من قرينة صارفة للفظ عن المتبادر الظاهر ، ملائمةٍ لغير معناه الحقيقي المتبادر ، وفي الإستعارة المكنية بالعكس ، فلو لم تكن قرينة على أن هناك مشبهابه وتشبيها لم تفد المقصود ، ولابد أن تكون تلك من ملائمات المشبه به غير المذكور ، لانه المشبه مذكور لاحاجة إلى نصب قرينة دالة عليه .

قيل : يستفاد من اشتراط زيادة الترشيح على قرينة المكنية أنها لو لم تشترط لكانت التخييلية ترشيحا عند السكاكي كالقوم مع أنه ليس كذلك ، لأن المستعار منه الذي حكم المصنف بانه ملائمه ترشيح هو المشبه عند السكاكي ، وملائم المشبه لايكون ترشيحا عند أحد ، فكيف يتوهم عند عدم الإشتراط المذكور كونه ترشيحا ؟.

وأشار إلى جوابه بتخصيص الإشتراط بمذهب الجمهور والسكوت عن مذهب السكاكي .[٣١] وأجاب بعض المتاخرين بان المراد بالمستعار منه والمستعار له المشبه به مطلقا والمشبه كذلك[٣٢] وبعض آخر فهم بأن مذهبه بحسب التحقيق موافق لمذهبهم ، ولاعتبار بالظاهر[٣٣] .

أقول : لايخفى على من تامل في أدلة السكاكي للتجريد والترشيح في المفتاح أن المراد بالمستعار منه والمستعار له المشبه به والمشبه الحقيقيان المعتبران[٣٤] أولا إياهما ، فتامل واختر ماهو الحق من الكلام ، فالحق مع الاخير غالبا للإطلاع على كلام من سبق من الأنام . ونعني قرينة المكنية ترشيحا تقريبا إلى الافهام ، والإفالمصرحة هو المقصود من المقام .

ولما كان المتعارف من لفظ ملائم المشبه به الواقع ترشيحا استعماله فيه حين كونه ترشيحا ، وكان الامر قد يترك هذا المتعارف ، ويستعمل في غيره ، فيكون تجريدا بالنسبة إلى غير الموضوع له ، وترشيحا بالنسبة إلى الموضوع له ، وضع قرينة لبيان طريق ترك هذا المتعارف في الترشيح بحيث يعلم منه حال التجريد فقال (ٱلقَرِيدَةُ ٱلخَامِسَةُ) هذه (التَّرشيحُ يجوز أنْ يكُونَ) أي الترشيح إن كان المراد به اللفظ الدال على الترشيح مجازاً ، أو لفظه على حذف المضاف إما على المرجع أو على الراجع .

(باقياً عَلَى حَقِيقَتِهِ) أي مستعملا فيما وضع له (تابِعاً) ذكرُ المستعار مصلحا (لِلاشتِعارَةِ لايُقْصَدُ به) أي بذلك الترشيح (إلاتقويتها) أي الإستعارة ، لإشعاره بان المشبه عين المشبه به حتى أخذ لفظه ورديفه ، لا التقوية مع التضعيف ، فيكون مدلول الترشيح حينئذ ترشيحا ومقويا فقط (ويجوزُ أنْ يكُونَ) أي الترشيح أو لفظ الترشيح (مُستعاراً) يجوز أن يكون بمعناه الإصطلاحي ، ويعلم جواز كونه مجازا بالاولى ، ويجوز أن يكون من عاره يعوره ويعيره أخذه وذهب به أي ماخوذا (مِنْ مُلائِمِ المستعار مِنْهُ لِمُلائِمِ ٱلمُشتَعارِ لَهُ) على سبيل الإستعارة أو المجاز المرسل ، فيشملهما ، فعلى هذا يكون ترشيحا باعتبار الموضوع له وبقويها ، وتجريداً لها باعتبار المستعمل فيه ويضعفها بخلاف الاول .

والحاصل أن للفظ الترشيح في الصورة الاخيرة دلالتين ومدلولين ، أحدهما حقيقي[٣٥] والآخر مجازي ، ترشيح باعتبار الاول ، تجريد باعتبار الثاني ، فلا ينحصر في التَّقَوِّي .

وأما على الاولى فليس له إلا دلالة واحدة ومدلول واحد ، فلا يكون إلا ترشيحا ومقويا .

وعلمت من تحقيقنا في تمهيد المتن وتقريره من قولنا : «ولماكان» إلى هنا أن ليس قصور فيه .

فإذا عرفت ماهو المقصود من الكلام ، فلا تلتفت إلى ماقيل من الأوهام ، فإن فيه عدولا عن المرام ، كما لايخفى على ذوي الافهام[٣٦] .

(ويَحْتَمِلُ ٱلوَجْهَيْنِ) أي البقاء على الحقيقة والإستعارة ، بل واستعمال اللفظ في غير ماوضع له استعارةً أو مجازاً مرسلا (قَوْلُهُ تَعَالَى : وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ [جميعاً] حَيْثُ اسْتُعِيرَ ٱلحَبْلُ لِلعَهْدِ) لما فيه من الوصلة بين المتعاهدين ، كما أن الحبل وصلة بين الشيئين [شَيْءٍ مَّا](وَذُكِرَ ٱلإعْتِصَامُ) قيل : وهو التمسك بالحبل (تَرْشِيحاً لها) أي للاستعارة (إمّا) ترشيحاً (باقِياً عَلَى مَعْنَاهُ أو) ترشيحا (مُسْتَعاراً لِلْوُثُوقِ بالعَهْدِ) لمشابهة الوثوق به التمسك بالحبل في اطمئنان القلب

بالكل ، أو مجازاً مرسلاً له بعلاقة الإطلاق والتقييد ، بان استعمل الإعتصام الحقيقي المقيد ، وهو التمسك الذي يلائم الحبل في مطلق التمسك ، ثم استعمل ذلك المطلق في المقيد الذي هو الوثوق الذي يلائم العهد ، فيكون مجازاً بمرتبتين ، أو للوثوق فقط ، كانه قيل : ثقوا بعهد الله ، وذلك بأن أطلق الإعتصام على الوثوق المقيد بالحبل ، ثم استعمل في مطلق الوثوق ، ثم استعمل المطلق في أفراده استعمال سائر الالفاظ العامة في أفرادها فهو مجاز بمرتبة .

ويما قررناك سابقا من ان الترشيح باعتبار المعنى الحقيقي للفظ ملائم المشبه به ، وباعتبار المعنى المجازي الذي هو ملائم المستعار له تجريد ، ظهر لك أن النظر بان الترشيح المعرف بذكر الملائم للمشبه به ، يبعد شموله لذكر الملائم للمشبه بلفظ الملائم للمشبه به[٧٧] ، ليس بشيء ، لأن حاصله مبني على ماقاله ذلك الناظر في بعض حواشيه للفوائد الضيائية من أن الإرادة شرط للدلالة ، لانها الإلتفات من اللفظ إلى المعنى من حيث إنه مراد ، فلولا العلم بالإرادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ إلى المعنى ، ولم يتحقق دلالة على المراد ولاعلى الجزء ولاعلى لازمه انتهى[٧٨] .

فعلى هذا لا دلالة للمجاز على معناه الحقيقي ، فيكون تعريف الترشيح بماذكر قاصراً ، لعدم شموله الخ .

وإما مبني على أن المراد بالذكر الإرادة ، وحينئذ لايذكر المعنى الحقيقي في المجاز أيضا ، والكل ممنوع .

وقال الناظر عقب نظره إشارةً إلى بيان منشا غلط المصنف فيما قاله في هذه الفريدة : وكانه أخذه مما ذكره الشارح المحقق في شرحه للتلخيص : إني استنبطت من كلام الكشاف أنه قد تكون قرينة الإستعارة بالكناية ذكر ملائم المشبه بلفظ ملائم المشبه به [فيما ذكره] في قوله تعالى (وَيَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ) وسنذكر تفصيله وماعليه انتهى[٧٩] .

وعبارة الشارح المحقق في المطول هكذا : استفدنا منه أن قرينة الإستعارة بالكناية لايجب أن تكون استعارة تخييلية ، بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لإبطال العهد انتهى[٨٠] .

ولعل تفويض الناظر عبارة المحقق مبني على مامر من مبنى الناظر ، والإفاقول : ليس المراد أن التحقيقية قرينة باعتبار معناها المجازي ، بل باعتبار معناها الحقيقي كما قررنا لك في الترشيح ، لان دلالة اللفظ عنده ليس مشروطا بالإرادة كما عرفت ، فمانكره منشأ للغلط منشا للصواب ، كما لايخفى على من لبس ثوب صنيعته الإعتتاب .

ولما فرغ المصنف من بيان المجاز المفرد وأقسامه ، أراد أن يشرع في تبيين المجاز المركب وأضرابه فقال : (اَلْقَرِينَةُ السَّادِسَةُ) هذه (اَلْمَجَازُ اَلْمُرَكَّبُ) مبتدأ خبره «إن كانت» وقوله :- (هُوَ اَلْمُرَكَّبُ اَلْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِمَا) أي المعنى الذي (وُضِعَ) المركب (لَهُ) أي لذلك المعنى (بِعَلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ) أي استعمالا لاجل واعتبار علاقة معتبرة ، مصاحبة مع قرينة (كَالْمُفْرَدِ) أي كقرينة المجاز المفرد في أنها مانعة عن إرادة ماوضع له بقرينة ، ذكر «مانعة» هناك لاهنا - جملة معترضة لبيان المبتدأ .

وفي بعض النسخ «مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له كالمفرد» فمعنى كالمفرد حينئذ كما في صورة تخصيص القرينة بالمانعة على تقدير الإطلاق كالمجاز المفرد في إنه إن كانت الخ .

فعلى هذه النسخة أو تخصيص القرينة بالمانعة يكون «كالمفرد» خبراً لقوله «المجاز المركب» قوله «مع قرينة كالمفرد» احتراز عن الكناية المركبة .

وقيد الحيثية المستفاد من التعريف ملحوظ فيه ، أي المركب المستعمل الخ من حيث إنه مركب مستعمل الخ ، يعني من غير نظر إلى حقيقته أو مجازية مفرداته كلها أو بعضها .

وبهذا اندفع ماقيل من عدم مانعية التعريف ، لصدقه على مجموع المركب الذي استعمل أحد أجزائه أو كلها على سبيل الإنفراد في غير ماوضع له الخ .

لان الموضوع له للمجموع مجموع أمور وضع له الاجزاء ، فإذا لم يكن أحد أجزائه مثلا مستعملا فيما وضع له ، لم يكن المجموع مستعملا فيما وضع له ، نحو «ففي رحمة الله» أي في الجنة ، مع أنه لايسمى استعارة تمثيلية ، كما لايسمى مجازا مركبا . [انتهى][٨١] .

(إِنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ) أي المجاز المركب (غَيْرَ اَلْمُشَابَهَةِ فَلَا يُسَمَّى) أي هذا القسم من المجاز المركب (اِسْتِعَارَةً) أي فلا يسمى باسم خاص غير اسم المقسم ، بخلاف ماعلاقته المشابهة ، فيكون من قبيل ذكر الخاص - وهو الإستعارة - وإرادة العام - وهو الإسم الخاص استعارة او غيرها من الاسماء الخاصة .

فإن قيل : فأي قرينة على هذا ؟

قلت : لما حصر القوم المجاز المركب في الإستعارة التمثيلية ، ولم يرض به المصنف ، نبّه على أن هنا قسما آخر لم يذكره القوم ولم يسموا باسم خاص ، بل سمي باسم المقسم ، وهو المجاز المركب .

فإن قيل : فعلى هذا كان الأولى أن يقول : فيسمى مجازا مركبا .

قلت : لما لم يسموه باسم لانكارهم إياه ، ماوضع المصنف له اسما خاصاً ، لان هذا القدر كاف لامتيازه عن قسميه ، وترك إطلاق تسميته مطلقا باسم خاص أو عام .

وبما حققنا علم أن ماقيل : يوهم نفي التسمية استعارة أنه يسمى باسم آخر ، وهم محض[٨٤] .

ويؤيد ماذكرنا من أنه لم يقل : فيسمى مجازا مركبا لعدم تسميتهم إياه باسم ، مانقل عن المصنف : ولم يقل : ويسمى مجازا مرسلا لعدم تصريحهم بذلك انتهى .

وإنما خالف القوم لما حقق من أن كل مركب من حيث هو مركب موضوع لمعناه التركيبي بحسب النوع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص ، مثلا مجموع زيد قائم من حيث هو مجموع موضوع للإخبار بالإثبات ، فإذا استعمل في غيره لعلاقة هي المشابهة فاستعارة ، وإلافغيرها .

وهذا هو مراد المحقق التفتازاني بقوله : المركبات موضوعة لمعانيها التركيبية بحسب النوع ، مثلا هيأة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للإخبار الخ .[٨٥] لا أن الهيأة هي المستعملة فيما وضع له أو غيره ، حتى يرد أن التجوز في هيأة المركب الخبري أو الإنشائي أوّلا ، وفي المركب باعتبارها لافي المجموع من حيث هو مجموع ، فليس مجاز مركب غير الاستعارة التمثيلية .

والفرق بينها وبين سائر المركبات بأنه لاينظر إلى الاجزاء في الإستعارة التمثيلية دون غيرها من المركبات ، بل التجوز فيها سار إليها من التجوز في أحد أجزائها[٨٦] ، تحكم ، لانه كما أن المجاز في المفردات أبلغ من الحقيقة على مافي المطولات ، كذلك هو في المركبات أبلغ منها .

ولكن يمكن أن يجاب عن القوم بانهم لم يلتفتوا إلى القسم الاخر لقلته وقلة لطائفة ، كذا أجاب بعض المتاخرين[٨٨] وقاله ، كما يستفاد من كلام الفاضل الرومي في حواشي المطول .

واعلم أن حاصل الفرق بين ماعرّف به القوم المجاز المركب ، وماعرّف به المصنف أنه لم يقيد العلاقة بالمشابهة ، بخلاف القوم على مايستفاد من التلخيص (وإلّا) أي وإن لم تكن علاقته غير المشابهة بل هي (يُسمى) أي المجاز المركب ، وفي بعض النسخ «فيسمى» وهو الموافق لما سبق ، وكلاهما جائزان ، لوقوع الجزاء مضارعا مثبتا (اسْتِعارَةً تَمْثِيلِيَّةً) أما جعل الاستعارة جزء الإسم فظاهر ، وأما جعل التمثيلية جزءه ، فلانها منسوبة إلى التمثيل الذي هو أصل هذه الاستعارة ، وهي مبنية عليه ، وهو التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد أمرين أو أمور .

وماقيل من أنه خص التمثيل بمعنى التشبيه بها مع أنه لااستعارة بدونه ، لان فضل التشبيه لتشبيه المركب بالمركب ، حتى كان ماعداه في نظر أهل البلاغة كلا ، فهو وجه تسمية التشبيه التمثيلي المعرف بما عرفنا به ، فلعله اشتباه المبنى بالمبنى عليه[٨٩] .

وحمل التمثيل على التمثيل اللغوي - وهو التشبيه مطلقا - لانها لما كانت مشتملة على التشبيه التمثيلي المصطلح المشتمل على التشبيه المطلق ، كانت مشتملة على المطلق ، تكلف نازل ، لايرتكبه ذو عقل كامل ، سيما المدقق الفاضل .

(نحو) قولك لذحو المفتي المتردد في الفتوى (إني أراك) يامفتي (تُقَدِّمُ رِجْلًا) تارة (وَتُؤَخِّر) هاتارة (أخرى) فالضمير المنصوب الراجع إلى الرجل والظرف كلاهما محذوفان ، ويكون «أخرى» صفة الظرف .

وبعضهم جعل لإفادة هذا المعنى «أخرى» مفعول «تؤخر» باعتبار حذف الموصوف الظاهر حذفه ، وهو رجلا ، واعتبر التغاير الإعتباري ، وقال : المراد بالرجل الأخرى هو الاولى بعينها ، وسماها أخرى باعتبار أن صفتها وهي التأخر في المرة الثانية غير الصفة في المرة الاولى وهي التقدم[٨٧] .

وهذا تكليف لفظي ، وتكليف معنوي ، والاول تكليفات لفظية لإصلاح المعنى فدقق . (أَيْ تَرَيْنِ) أي أنت (في الإقْدام) والإرتكاب على الفتوى (والإحْجام) بتقديم الجيم على الحاء المهملة ، من أحجم عن الشيء كف أي الكف عنه (لأتَيْري) أنت (أيُّهما) أي [أيا] من الإقدام والإحجام (أخرى) اي أولى وأليق بالإختيار له .

شبه تردد المفتي في الإجابة وعدمه بتردد من قام ليذهب في أمر ، فتارة يقدم رجلا للذهاب ، وتارة يؤخرها للإحجام ، فاستعمل الكلام الدال على الاخير في الاول .

ووجه الشبه هو الإقدام والإحجام لاشتراكهما فيه ، وهو منتزع من عدة أمور ، والمراد بها مافوق الواحد ، وهي في المشبه به تقدم الرجل وتاخرها ، وفي المشبه التكلم بمطلوب المستفتي وعدمه .

وقال العلامة الثاني والمحقق التفتازاني في المطول : وكما كتب الوليد بن يزيد لمابويع إلى مروان بن محمد ، وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له : أما بعد فإني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت انتهى[٨٨] أي من التقديم والتاخير لاالرجلين .

قد علمت مما قررنا أولا أن المجاز المركب ليس في جزء منه تجوز من حيث إنه مجاز مركب ، فإذا كان المطلوب [المطلق] بهذا الطريق ، فكيف بالإستعارة التمثيلية المتفق عليها لاهل التحقيق ، حتى أنه نقل عن المصنف في الحاشية : أجزاء هذا المركب المسمى استعارة تمثيلية وإن كان لها مدخل في انتزاع وجه الشبه ، إلا أنه ليس في شيء منها على انفراده تجوز باعتبار هذا المجاز المتعلق بمجموعها ، بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة أو مجازا ، أما الاول فكما في المثال المذكور ، وأما الثاني فكما لوغيّر في الكلام المذكور عن التقديم والتاخير والرجل بلفظ مجازي ، وكما في قوله تعالى (خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) إذا جعل الختم استعارة لإحداث هيأة مانعة عن خلوص الحق فيها ، وجعل الكلام استعارة تمثيلية بناءً على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها محققة أو مقدرة انتهى .

قوله : «من كونها حقيقة أومجازا أي حقيقة كلها أو مجازا كلها ، يعرف منه ماكان بعضها حقيقة وبعضها مجازا بطريق الاولى ، ولذا مثل له بقوله وكما في قوله تعالى الخ ، فجعله من الثاني .

وقيل : حقيقة كلها أو مجازا كلها أو بعضها ، على أن المراد بالمجاز مالايكون كلها حقيقة سواء كان كلها مجازا أو بعضها هو وبعضها حقيقة من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم[٨٩] .

قوله : «أما الاول» وهو مايكون جميع أجزائه حقائق ، والمثال المذكور نحو إني أراك الخ .

قوله : «وأما الثاني» وهو مايكون جميع أجزائه مجازا أو بعضها مجازا وبعضها حقيقة .

قوله : «فكما لوعبر في الكلام الخ أي في إفادة معنى الكلام المذكور في المتن ، ولم يقل في المثال المذكور للتفنن ، على أنه ليس في المثال المذكور قرينة على أن المراد بنحو التقديم معناه المجازي ، فاندفع ماقيل من أن الاولى في المثال بدل «في الكلام» وذلك بأن يعبر عن التاخير بالتقديم وبالعكس ، وعن الرجل بالخطوة ، نحو إني أراك تؤخر إلى القدام خطوتك اليمنى وتقدمها إلى الخلف أخرى .

قوله : «وكما» عطف على «كما» الاولى ، مثال للثاني أيضا .

قوله : «إذا جعل الختم استعارة الخ» لانه إذا جعل تخييلا للاستعارة بالكناية ، بأن شبه القلوب الممتنعة عن نفوذ الحق فيها بالأواني المختومة الممنوعة عن التصرف ، ثم ذكر لفظ المشبه وترك لفظ المشبه به ، وأثبت الختم على سبيل التخييل لها ، لم يكن لفظ في الاية مجازا إلا على مذهب السكاكي ، والاصل عدم التخصيص بمذهب دون آخر ، فليس مما نحن فيه .

قوله : «وجعل الكلام الخ» يعني بعد كون الختم استعارة لإحداث هيأة مانعة الخ ، واشتقاق ختم منه ، حتى يصح التمثيل بها لما يكون بعض ألفاظه حقيقة وبعضها مجازاً .

قوله : «بناء على تشبيه حال قلوبهم الخ» أي تشبيه هيأة مركبة منتزعة من القلب ، والحالة التي أحدثها الله فيه ، كالكفر ومنعها صاحبه عن الإنتفاع به بإدراك الامور الدينية بهيأة مركبة منتزعة من الشيء والحالة الحاصلة له من محدثها ومنعه صاحبه من الإنتفاع به والتصرف فيه ، فاستعمل لفظ الثانية في الاولى .

إن قيل : لم يذكر لفظ الثانية أي المشبه به بتمامه .

أجيب : بانه اقتصر على مامعناه عمدة في تصور تلك الهيأة واعتبارها ، وأما باقي الالفاظ من المنع والصاحب والإنتفاع منوية مرادة وإن لم تكن مقدرة في نظم الكلام ، وحمله على هذا التفسير يكون بناءً علة لجعل الكلام استعارة تمثيلية ، وحال قلوبهم المشبهه وحال قلوب ختم الله الخ المشبه بها مفردان بحسب الظاهر ، وطرفا التمثيلية يجب أن يكونا هيأتين مركبتين منتزعتين من أمرين أو أمور .

ويحتمل أن يكون استعارة تمثيلية من غير استعارة الختم للإحداث ، بل هو الاولى ، لكن يكون مثالا للأول كالمثال المذكور في المتن .

ويعلم هذا مما قررنا[ه] الآن ، ولايحتاج إعادة وجه كونه استعارة تمثيلية من الخ .

ونقل عن المصنف حاشية أخرى ، وهي هذه :

إذا قيل : أنبت الربيع البقل ، وقصد به تشبيه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي فاستعمل المركب الموضوع النوعي للثاني في الاول ، فلا شك أنه مجاز مركب ، والعلاقة فيه المشابهة ، وصرح العلامة التفتازاني في شرح الاصول بانها استعارة تمثيلية ، نحو إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى .

ولي فيه بحث ، فإن في الاستعارة المركبة التمثيلية على ماصرحوا به ، يجب أن يكون وجه الشبه هيأة منتزعة من عدة أمور ، وكذا الطرفان يجب أن يكونا هيأتين منتزعتين من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا ، فيقع في كل من الطرفين عدة أمور ، ربما يكون وجه الشبه فيما بينهما ظاهراً ، لكن لايلتفت إليه ، ولي كون المثال المذكور كذلك بحث ، ولاشبهة في أن نحو إني أراك تقدم الخ غير مستعمل في التلبس الغير الفاعلي ، ثم القول بمثل هذا النوع من المجاز في مثل هذا التركيب نسبة العلامة عضد الملة والدين في الفوائد الغياثية وشرح المختصر إلى الإمام عبد القاهر ، وذكر الفاضل التفتازاني أنه ليس مقولا لعبد القاهر ولالغيره من علماء البيان ، لكنه ليس ببعيد انتهى .

واعلم أن غرضه من هذه الحاشية تحصيل قسم للمجاز المركب علاقته المشابهة مع أنه ليس من الإستعارة التمثيلية كما يدل عليه قوله : «ولي فيه بحث الخ»

يعني نحن قلنا : المركب المستعمل في غير ماوضع له لعلاقة هي المشابهة استعارة تمثيلية كما هو عند القوم ، والمركب الموضوع للتلبس الفاعلي إذا استعمل في التلبس الفاعلي لعلاقة هي المشابهة لاشك أنه مجاز مركب ، والعلاقة فيه المشابهة مع أنه ليس باستعارة تمثيلية .

قوله : «صرح العلامة التفتازاني الخ» غرضه من نقله إيراد البحث عليه بقوله : «ولي فيه بحث الخ» دفعا لما يمكن أن يستدل به من الدليل النقلي على كون المركب المذكور استعارة تمثيلية .

قوله : «ولي فيه بحث الخ» حاصله أنه إن أراد أنه استعارة تمثيلية كما أن نحو إني أراك الخ استعارة تمثيلية ، فليس كذلك ، فإن في الإستعارة المركبة التمثيلية الخ كما في نحو إني أراك ، وفي كون المثال المذكور كذلك أي وجه الشبه فيه هيأة منتزعة من عدة أمور ، والطرفان [الطرفين] هيأتين الخ بحث ، لان التلبس الفاعلي والغير الفاعلي ووجه الشبه ، وهو تلبس الفعل بهما ، مفردات كما لايخفى ، بخلاف نحو إني أراك الخ . والحاصل أن هذا القياس قياس مع الفارق .

وإن أراد أنه «نحو إني أراك» في أنه قسم آخر للإستعارة التمثيلية غير ماهو المشهور كما أن «إني أراك» كذلك ، لاستعماله في التلبس الغير الفاعلي ، فليس كذلك أيضا ، إذلا شبهة أن «إني أراك الخ» غير مستعمل في التلبس الغير الفاعلي ، حتى يكون قسما آخر لها .

والقول باختيار الشق الاول وأن المراد بالتلبس الفاعلي هيأة مركبة منتزعة من عدة أمور هي الفعل والفاعل والتلبس بينهما ، وهكذا في التلبس الغير الفاعلي وفي وجه الشبه[٩٠] ، ليس بشيء ، كما يدل عليه مافي آخر الحاشية من قوله : وذكر الفاضل التفتازاني أنه ليس مقولا الخ ، لانه لو كان كذلك لكان استعارة تمثيلية بلا خفاء عند عبد القاهر وغيره من علماء البيان .

وأيضا قوله : «ليس ببعيد» يقتضي أن هذا ليس استعارة تمثيلية على ماهو المشهور ، ولكنه لو كان هذا قسما منها ، وماهو المشهور قسما آخر منها الخ ، يبعد لان كلا مركب مستعمل في غير ماوضع له لعلاقة هي المشابهة .

فظهر أن الجواب الحق عن البحث باختيار الشق الاول ، وأن المراد تشبيه [هذا] المركب بالمركب المذكور في مجرد كونهما استعارة تمثيلية ، الاول استعارة تمثيلية على اختيار الفاضل فقط ، والثاني على المشهور ، ولكن القوم لم ينكروا الاولى لنقص مرتبتها عن على الثانية ، حتى كانها من المفرد ، لان التشبيه فيها بين مفردين مقيدين كما لايخفى .

وإذا عرفت هذه الفائدة الجليلة ، فلاتلتفت إلى ماقيل ، فإنه مجرد وهم أطيل .

قوله : «ثم القول الخ» بعد ماذكر من كلام التفتازاني والبحث عليه ، ولما كان عدّ نحو أنبت الربيع البقل من المجاز

اللغوي المركب خلاف ماهو المشهور ، لان المجاز فيه عقلي في الاسناد عند الجمهور ، وفي الفاعل عند السكاكي على أنه استعارة بالكناية ، أراد المصنف أن يشير إلى قائله الاول فقال : «ثم الخ» .

نقل أن مافي الفوائد الغياثية هو هذا :

وتحقيقه أي تحقيق المجاز المركب أن دلالة هيأة المركبات بالوضع لإختلافها باللفات ، وهذه وضعت لملابسة الفاعل ، فإذا أفيد بها ملابسة غيرها كان مجازاً لغةً كما قال الإمام عبد القاهر انتهى .

وقال في شرح مختصر المنتهى في الاصول لابن الحاجب : واعلم أنهم اختلفوا في أنبت الربيع البقل ، لعدم كون الربيع هو الفاعل حقيقة ، فلابد من تاويل في اللفظ أو في المعنى ، وإلا لكان كذبا ، والتاويل في اللفظ إما في الإنبات أو في الربيع أو في التركيب ، فهذه احتمالات أربعة الخ ، الرابع أن التاويل في التركيب ، وهو أن كل هيأة تركيبية وضعت بازاء تاليف معلوي ، وهذه وضعت لملابسة الفاعلية ، فإذا استعمل وضعت لملابسة الظرفية أو نحوها كان مجازا ، وذلك نحو صام نهاره وقام ليله ، وهذا مختار عبدالقاهر انتهى[٩١] .

ونقلت هذا للا يشوش قلب المتعلم .

ونقل عنه أيضا حاشية أخرى هي هذه :

كما أن الإستعارة المصرحة قد تكون مركبة ، يجوزأن تكون الإستعارة المكنية أيضا مركبة ، إذ لا مانع من ذلك عقلا ، لكنهم لم ينكروها ، وفي وقوعها في كلامهم تردد .

ثم كتب عليها : ظفرت بعد حين من الدهر بوقوعها في كلام الله تعالى على مانكره العلامة التفتازاني في قوله تعالى (أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي ٱلنَّارِ) في سورة التنزيل انتهى .

ومانكره العلامة على ماقيل هو أنه نزل مانزل عليه قوله (أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ) من استحقاقهم العذاب فهم [وهم] في الدنيا منزله دخولهم منزلة دخولهم النار في الاخرة على طريق الإستعارة بالكناية في المركب حتى يترتب عليه تنزيل بذل النبي عليه السلام جهده في إعادتهم إلى الايمان منزلة إنقاذهم من النار الذي هومن ملائمات دخولهم النار ، فصار قرينة على الاول انتهى[٩٢] .

[و] قيل : لايخفى على هذا يكون التخييلية أيضا مركبة بناءً على مذهب السكاكي[٩٣] ، لكن لم يتعرض له ، لانه ليس مرضي المصنف كالقوم .

حاصل كلام التفتازاني أنه شبه هيأة مركبة منتزعة من مَنْ والحقية عليه وكلمة العذاب وكونهم في الدنيا بهيأة منتزعة منهم ومن دخولهم النار ومن كونهم في الاخرة ، وعبر عن الاولى بالمركب الدال على الثانية ، وترك على سبيل الإستعارة التمثيلية الكناية ، والقرينة قوله تعالى (أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي ٱلنَّارِ) تامل في هذا المقام كله ، وكُنْ على بسط في ذهنك ، وإنما طولنا الكلام في هذا المقام ، لانه أصعب مقامات الرسالة في إفادة المرام ، ولذا علق عليه حواشٍ لذوي العقل الفهام .

وههنا فائدة جليلة ، وهي أن وجه الشبه في الإستعارة التمثيلية ، وكذا طرفاه مركب من متعدد نزل منزلة الواحد ، فكل من الطرفين وإن كانامركبين ، لكنهما في حكم المفردين في صحة كونهما محكوما عليه بوجه الشبه ومشاركة أحدهما للاخر ، فالإستعارة التمثيلية أصلية لاتبعية كما توهم بناء على أنه لايمكن الحكم على مفهوم الجملة كما لايصح على مفهوم الفعل والحرف ، فلا يصح التشبيه الذي هو مبنى الإستعارة ، فلابد أن يعبر أولًا في مضمون الجملة أو الهيأة المنتزعة منها ، فتكون تبعية[٩٤] .

وإذا عرفت مانكرنا فاعلم أن المراد بالهيأة الخ هو المجموع المركب من حيث هو مجموع مركب [وليست] فليست غير المركب حتى تكون بتبعيتها .

وقد علم مما قررنا وجه خلو كلام القوم عن الإيماء إلى وجه كونها تبعية .

قال بعض شارحي الرسالة ماحاصله : اختلج في صدري فقط أن المركب المذكور في المتن مسبب عن التردد ، فيحتمل كونه مجازا مرسلا في المجموع من حيث هو كالإستعارة[٩٥] .

قلت : إن أراد خصوص المثال المذكور فليس بشيء ، لان كثيراً من الامثله يحتمل أن يتصور كونها استعارة تمثيلية أو مجازاً مرسلا ، مع أنها لم تخطر بباله أيضا ، وإن أراد أنه لم يصرح أحد بالمجاز المركب غير التمثيلية قبلي فليس بشيء أيضا ، لان المصنف صرح به قبله ، والتفتازاني قبل المصنف في شرح التلخيص ، إلا أنهما لم يسمياه باسم ، هذا ، فإنه

يتضح إن شاء الله تعالى .
ولما فرغ المصنف من العقد الاول المقصود منه الإستعارة المصرحة ، شرع في العقد الثاني المقصود منه الاستعارة بالكناية فقال :
(أَلنَّمَطُ الثَّاني) مبتدأ خبره قوله (في تحقيق معنى) لفظ (ألإستِعارَةِ بِألكِنَايَةِ) أو الإضافة بيانية .
ذكر المصنف هنا وفيمامر وياتي ماهو نص في الخبرية ، يعني في العقود الثلاث دون الفرائد لما مر من أن الرسالة في تحقيق معاني الإستعارة وأقسامها وقرائنها ، وتحقيق الاقسام راجع إلى تحقيق المعاني ، فاكتفى بذكر الخبر الذي هو في تحقيق الخ في المقسم عن ذكره في غيره ، بخلاف القرينة تامل .
(اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ ألقَومِ) أي اتفقت مضمونات كل مايتكلم به البيانيون في الاستعارة بالكناية بعضها مع بعض ، فالكلام من حذف المضاف لتبادره ، والكلمة بمعناها اللغوي ، وهو ما يتكلم به قليلًا كان أو كثيراً ، والإضافة استغراقية ، والمراد بالقوم البيانيون (عَلى أَنَّهُ) أي الشان (إذَا شُبِّهَ أَمرٌ بِآخَرَ مِن غَيرِ تَصْرِيحٍ) أي تنصيص (بِشَيءٍ مِنْ أَركَانِ التَّشْبِيهِ) وهي طرفاه ووجهه وأداته كالكاف ومثل ونحوهما .
وقال التفتازاني في شرح التلخيص : فإطلاق الاركان على الاربعة المذكورة إما باعتبار أنها ماخوذة في تعريفه ، أعني الدلالة على مشاركة أمر لامر في معنى بالكاف ونحوه ، وإما باعتبار أن التشبيه كثيراً ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا : زيد كالاسد في الشجاعة انتهى[٩٦] (سِوَى ألمُشَبَّهِ) أي سوى التصريح والتنصيص على المشبه بالتشبيه المضمر في النفس الذي هو مبنى [معنى] الاستعارة بالكناية ، لكن الإستعارة مطلقاً من حيث هي مبنى على تناسي التشبيه ، ولايخرج المشبه بهذا عن كونه مشبها ، لغايته أن التشبيه غير ملحوظ فيه بعد الإستعارة .
فمن قال : إن المراد به المشبه بالفرض ، يعني لو أتي بالتشبيه لكان مشبها[٩٧] فقد أتى به من غير تامل . والمراد بالتصريح الذكر في الكلام حقيقةً أوحكماً ، بان قدر في نظم الكلام ، فلا يشمل مانكر من الشرط «زَيْدٌ» في جواب من قال : «من يشبه عمراً» لان تقدير الكلام «زيد يشبه عمراً» فكان ثلاثة أركانه ، المشبه وهو زيد ، والمشبه به وهو عمرو ، وأداته وهو يشبه مذكورة حتى يحتاج إلى إخراجه بقيد .
ولما كانت القرينة ماخوذة في بيان الاستعارة بالكناية كالإستعارة المصرحة قال : (وَلَوْ غَلَبَ) وفي بعض [النسخ أي] نسخ المتن «أي علم ذلك التشبيه» ولو كانت الدلالة التزامية [الإلتزامية] فحينئذ يشمل مذهب السلف ، لان الرمز إلى المشبه رمز إلى التشبيه في الجملة ، ومذهب السكاكي كما يدل عليه كلامه حيث قال : القسم الرابع في الإستعارة بالكناية هو [هي] كما عرفت أن تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها انتهى[٩٨] .

ولاشك أن لفظ ذلك إشارة إلى ذكر المشبه وإرادة المشبه به ، فالقرينة كما تدل عليهما تدل على التشبيه (بِذِكْرِ مَايَخُصُّ ألمُشَبَّهَ بِهِ) أي بذكر معنى يخص ذلك المعنى المشبه به بلفظه ، سواءً أريد بذلك اللفظ نفس المعنى الخاص أو غيره لعلاقة المشابهة ، لان اللفظ يدل على المعنى الموضوع له سواء أريد أو لم يرد .
وقد نبهتك في الفريدة الخامسة من العقد الاول على هذا ، ويعلم من هذا معنى قولهم هذا قرينة الإستعارة بالكناية بحسب اللفظ .
وبما كشفناذلك علمت أنه يشمل مثل «ينقضون» إذا أريد بالنقض إبطال العهد ، لان النقض يدل عليه وإن لم يرد ، ومذهب السكاكي (كَأَنَّ هُنَاكَ) أي عند تشبيه أمر بآخر الخ (اسْتِعَارَةً بِألكِنَايَةِ) لكن لم يعلم أهي لفظ المشبه به المتروك كما هو مذهب السلف ومنهم الشيخ عبدالقاهر ومذهب صاحب الكشاف او المشبه المذكور كما هو السكاكي أو التشبيه المضمر في النفس كما هو مذهب الدمشقي ، ولهذا الإختلاف قال (لَكِن اضْطَرَبَتْ أَقوالُهم) أي القوم .
قيل : اختلفت أقوالهم من قولهم : إضطرب خبر القوم بمعنى اختلفت كلماتهم انتهى[٩٩] .
ويحتمل أن يكون من «الموج يضطرب» أي يضرب بعضها بعضا ، كانه لمماندة أقوالهم يضرب بعضها بعضا .
ولعله حينئذ المناسب أن يكون من اضطربا بمعنى تضاربا .
ولما كان في قوله (وَلْنَتَعَرَّضْ لَهَا في ثَلاث فَرَائِدَ) إشارة إلى أن الاقوال ثلاثة ، وأنه بين كُلًّا منها في فريدة ، لم يحتج إلى بيان

أن الإضطراب إلى ثلاثة أقوال لبيان وجه هذا القول .

وبهذا اندفع ماقيل : «الاولى أن يقول : اضطربت أقوالهم إلى ثلاثة حتى يتعين وجه قوله : «ولنتعرض الخ»[١٠٠] (مذيّلة) اسم مفعول بالذال المعجمة من ملاء مذيل أي طويل الذيل ، فالمعنى طويل ذيل هذه الفرائد الثلاث كاننا ذلك الذيل الطويل (بقرينةٍ أخرى) أي بزيادة قرينة غير هذه الثلاث عقبها ، فصارت أربعة (لبيانِ أنَّهُ) أي الشان (هَلْ يَجبُ أنْ يكوْن المشبه) المذكور (في الإستعارةِ بالكنايةِ مذْكوراً بلفْظه) أي لفظ المشبه الموضوع له (أم لا) يجب ذكره بلفظ الموضوع له ، بل يجوز أن يكون مذكورا بلفظ مستعمل فيه مجازا ، وسياتي ماهو الحق منها [منهما] .

(الْقَرينةُ الأولى) هذا ، قدمها ، لانه المناسب للفظ السلف ، أو لان مذهب السلف هو الارجح عنده (ذَهَبَ السَّلَفُ) من سلف يسلف سلفا مضى ، والقوم السلاف المتقدمون كذا في مختصر الصحاح[١٠١] .

فالمراد المتقدمون ، وقد نبهتك أول الرسالة على المتقدمين والمتاخرين (إلى أنَّ المُستعار بالكنايةِ) لم يقل إن الإستعارة ، لئلا يتوهم أن المراد بها المعنى المصدري ، وهو استعمال اللفظ في غيما وضعت الخ (لفْظُ المُشبَّهِ بِهِ) المتروك (المُستعار) الظاهر أنه صفة لا اسم كما يدل عليه قوله (للمشبه) وكونه صفة للفظ ، وقوله (في النَّفْسِ) لانه متعلق بالمستعار (المَرْموزُ إليْهِ) صفة بعد صفة للفظ المشبه به (بِذكْرِ لازِمِهِ) أي لازم لفظ المشبه به ، إجراء لحال المعنى على اللفظ ، وإلا فاللازم للمشبه به لا للفظه .

وماقررنا هو الموافق لظاهر كلام المصنف والتفتازاني في شرح التلخيص ، حيث قال فيه : معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو أن لايصرح بذكر المستعار ، بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه انتهى[١٠٢] ولاشك أن الضمائر الثلاثة الاخيرة كلها راجع إلى المستعار ، وهو لفظ المشبه به .

واعلم أن الرمز في اللغة على مافي مختصر الصحاح الإشارة والإيماء بالشفتين والحاجب[١٠٣] ، وفي الإصطلاح على ماذكره الدمشقي كناية خَفِيَتْ وسائط الإنتقال منها إلى المقصود مع خفاء في اللزوم[١٠٤] كقولهم كناية عن الأبلَهِ ، وهو الذي لايطلب الكمالات : عريض القفا ، والثاني ماخوذ من الاول .

ولايخفى أن المناسب لهذا الفن أن يكون المراد المرموز إليه هنا اللفظ الذي رمز إليه بالرمز الإصطلاحي ، فيكون ذكر لفظ اللازم رمزا إلى لفظ الملزوم . بناء على أن كلا منهما لازم مساو للآخر ، وإلا فلا يجوز أن يكون ذكر اللازم الاعم وإرادة الملزوم الاخص ، لانه لا دلالة للعام من حيث هو عام على الخاص ، لاتعريضا كما توهمه بعض الشارحين .

وكنا في مذهب الدمشقي نكر اللازم رمز [رمزا] إلى التشبيه تعريض [تعريضا] .

ولما كانت المناسبة بين المعنى اللغوي والإصطلاحي معتبرة عند الاكثرين ، وكانوا يرجحون بها بعض المعاني على بعض ، جعل المصنف وجه التسمية الذي هو المناسبة بينهما دليلا عقليا على رجحان مذهب السلف على غيره فقال (وحينئذ) أي حين إذا كان الإستعارة بالكناية لفظ المشبه به الخ (وَجْهُ تَسْميتِها) أي جهة وطريق تسمية الإستعارة بالكناية مرادا بها اللفظ المستعار ، لاهذا اللفظ ، حتى لايصير المفعولان شيئاً واحداً (اسْتِعارةً بالكناية) أي بهذا اللفظ (أوْ) لفظ استعارة (مكنيةٌ) وعطف جزء العلم على علم آخر شائع في عرف المؤلفين (ظاهر) أي متبين ، من ظهر الشيء ظهوراً تبين ، أما ظهور تسميتها استعارة أي جعلها جزء الإسم فلاشتمالها عليها بالمعنى اللغوي ، بناءً على أن الإستعارة ماخوذة من العور ، وهو أخذ الشيء والذهاب به ، فعلى هذا كانت من قبيل ذكر المصدر وإرادة المفعول ، لان المشبه به مستعار وماخوذ منه للمشبه ، وأما تسميتها بالكناية أو مكنية فلما فيها من إخفاء التصريح بها لتركها في الكلام من كننت الشيء سترته .

[و] قال السكاكي : ودلالة كنى على ذلك لان [ك ن ى] كيفما تركبت دارت مع تادية معنى الخفاء من ذلك كنى [عن] الشيء يكنى إذا لم يصرح به ، ومنه الكنى ، وهو أبو فلان ، وابن فلان وأم فلان وبنت فلان ، سميت كنى لما فيها من إخفاء وجه التصريح باسمائهم الاعلام ، ومن ذلك نكى من [في] العدو ينكى إذا وصل إليه مضارٌ من حيث لايشعر [بها] هذا كلامه[١٠٥] .

ويحتمل احتمالاً بعيداً أن يجعل وجه التسمية اشتمالها على الاستعارة الإصطلاحية ، وهي لفظ المشبه به المستعمل في المشبه لعلاقة هي المشابهة ، والتباسها بالكناية لما عرفت من أن لازم المشبه به المذكور هو كناية عن لفظه ، ولاينافيه بقاء اللازم على حقيقته لجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز على ماذكره السكاكي لعدم قرينة مانعة عن إرادة أحدهما

ولاعنهما ، وعد من وجوه الترجيح أن الإستعارة غير التخييلية حينئذ تكون لفظ المشبه به ، فيكون أقرب إلى الضبط ، وهذا أيضا دليل عقلي .

ولما اهتم المصنف باظهار حقيَّة مذهب السلف ، لم يكتف بالدليل العقلي عليها ، بل رجحه بمذهب من هو أفضل المتاخرين وأكمل المتبحرين مولانا محمود الزمخشري فقال (وَإِلَيْهِ) أي إلى أن الإستعارة بالكناية هي لفظ المشبه به (ذَهَبَ صَاحِبُ ٱلْكَشَّاف) قدم الظرف للحصر ، وإلا فلا يصلح دليلا على ماذكره السلف ، وليس صاحب الكشاف تابعالهم ، بل وافق مذهبه مذهبهم ، وإلا لكان المناسب أن يقول : واختار صاحب الكشاف مذهبهم .

واعلم أن الإضافة قد تفيد تعظيم المضاف ، وقد تفيد تعظيم المضاف إليه ، ففي مانحن فيه إن كان الكتاب مشهورا بالقدر كما هنا أضيف الصاحب إليه لتعظيم المضاف ، وإن كان صاحبه مشهوراً به أضيف الكتاب إليه ، فيقال : كشاف جار الله .

قوله (وَهُوَ) أي كون الإستعارة بالكناية لفظ المشبه به (ٱلْمُخْتَارُ) فيما بين المذاهب الثلاثة عند العلماء الناظرين إليها ، دليل آخر على رجحان أن الإستعارة بالكناية لفظ المشبه به .

فإن قيل : كيف والمصنف لم يعلم إلا حال من قبله من المتاخرين كالتفتازاني ومن في عصره .

قلت : لما علم منهم اختيار مذهب السلف كما نقلناك من التفتازاني من قوله : معناها الصحيح المذكور في كلام السلف الخ حكم بانه المختار مطلقا ، لان من عداهم بالنسبة إليهم كالعدم ، أولان من عداهم لاينكره إذا اطلع على دليلي المصنف السابقين ، فكل من الجمل الثلاث إما مستقلة لاستقلال كل منها برأسه في أصل الدليلية .

ويدل على هذا تصدير كل جملة بالواو دون الاخريين فقط ، وجمل المتوسطة جملة فعلية ، وأما الاخريان معطوفتان على الاولى .

ومما أنهينا إليك علمت أن من قال : فالاولى بقوله : «وهو المختاره التفريع ، فقد غفل عن المرام من الكلام[١٠٧] واللام في المختار للجنس يفيد الحصر أي جنس المختار من بين هذه المذاهب منحصر في مرجع هو .

(ٱلْقَرِينَةُ ٱلثَّانِيَةُ) هذا .

ولما كان كلام السكاكي في كثير من المواضع يشعر بمذهب السلف ، حتى إن العلامة الثاني ذهب في المطول إلى أن مذهبه مذهبهم ، وأول عبارات المنافية لمذهبهم قال (يُشْعِر ظَاهِر كَلَام ٱلسَّكَّاكِي) في المفتاح نَوْنَ كلام السكاكي بدون ظاهر (بِأَنَّهَا) أي الإستعارة المكنية (لَفْظ ٱلْمُشَبَّهِ) المذكور (ٱلْمُسْتَعْمَلُ فِي ٱلْمُشَبَّهِ بِهِ) استعمالا متلبسا (بِادِّعَاءِ أَنَّهُ) أي المشبه (عَيْنُهُ) أي عين المشبه به ، أو استعمالا كائنا بسبب ادعاء الخ ، فعلى الاول الباء للملابسة ، وعلى الثاني للسببية (وَٱخْتَارَ) السكاكي للاقربية إلى الضبط لقلة الاقسام (رَدَّ) قسم (ٱلتَّبَعِيَّة) التي قرينتها لفظية (إِلَيْهَا) أي إلى قسم الإستعارة بالكناية (بِجَعْلِ قَرِينَتِهَا) أي قرنية التبعية (اسْتِعَارَةً بِالْكِنَايَةِ وَجَعْلِهَا) أي ويجعل التبعية عند القوم (قَرِينَتِهَا) أي الإستعارة بالكناية جعلا (عَلَى عَكْسِ مَا) أي الجعل الذي (ذَكَرُوهُ) أي الجعل (ٱلْقَوْمُ) في بيان الإستعارة التبعية (فِي)ضمن (مِثْلِ نَطَقَتِ ٱلْحَال بِكَذَا مِنْ أَنَّ نَطَقَتْ اسْتِعَارَةٌ لِذَلِكَ) بتبعية تشبيه الدلالة بالنطق في كشف المراد واستعارته لها ، أومن غير استعارته لها (وَٱلْحَال) الذي هو فاعل نطقت (قَرِينَةٌ عَلَيْهَا) أي على الإستعارة التبعية التي في نطقت (وَيَرِدُ عَلَيْهِ) أي على مانكره السكاكي أو على السكاكي ، واستعمال يرد بمعنى يدل على أن كونه من الورود أولى من كونه من الرد ، بل يتعين كونه من الاول ، لان يرد بالبناء للمفعول يجعل لفظ عليه زائداً في الكلام كما لايخفى على ذوي الافهام[١٠٨] .

وللإيراد جزآن كما أن المورود عليه كذلك ، فالاول للاول والثاني للثاني على سبيل اللف والنشرالمرتب .

أحدهما : (أَنَّ لَفْظَ ٱلْمُشَبَّهِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي مَعْنَاهُ) الحقيقي (فَلَا يَكُونُ) ذلك اللفظ (اسْتِعَارَةً) فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية ، لانها مطلقا قسم من المجاز المفرد المذكور أَوَّلَ الكتاب ، وذلك ظاهر عند من نظر إلى كلامه .

واعلم أن السكاكي أول من علم هذا الرد حيث قال على وجه السؤال ماحاصله : إن اللفظ المستعار يجب أن يكون مستعملا في غير ماوضع له أي حقيقته ، والإستعارة بالكناية مبناها على ذكر المشبه باسم جنسه ، ولا اعترافاً بحقيقة الشيء الحمل من التسمية باسم جنسه ، فكيف تكون استعارة ، ثم قال : على وجه الجواب : فالوجه في ذلك هو أنا نفعل ههنا باسم المشبه مانفعل في الإستعارة بالتصريح في مسمى المشبه به ، كما أنا ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الأسد

بارتكاب تاويل ، ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفاله بارتكاب تاويل ، وهو أن المنية يدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه بالطريق المعهود ، هذا عبارته في الجواب باختصار[١٠٩] .

وإذا عرفت هذا فنقول : مقصود السكاكي لاشك أن المستعار في الإستعارة بالكناية لفظ المشبه ، لان لفظ المشبه به وأداة التشبيه متروكان في الكلام وغير مذكورين لا لفظاً ولاتقديراً في نظمه ، وغير مستعملين في غير ماوضع له لالفظاً ولاتقديراً أيضاً .

أما أداة التشبيه فظاهر .

وأما لفظ المشبه به فاظهر ، لكن ننبهك على وجه الاظهرية ، لاقتضاء المنسوب إلى السلف كونه مستعملا في غير الموضوع له ، وهو أنه لاخفاء في أن استعماله في المشبه ثم طرحه يقتضي أن يكون كل استعارة بالكناية مسبوقة بمصرحة ، ولم يقل به أحد ، وإن استعمل للمشبه من غير استعمال لم يدخل في مطلق الإستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد ، لانها هي الكلمة المستعملة في غير الخ ، فلاوجه لتسميته استعارة ، فضلا عن كونها بالكناية أو مكنية .

وجعل المستعملة الواقعة في تعريف مطلق الإستعارة كالمجاز المفرد بمعنى مامن شانه الإستعمال ، لايقبله الطبع السليم ، سيما في التعريف .

وبهذا ظهر رد مانهب إليه صاحب الكشاف كالسلف واختيار غيرهم له ، ولاشك أن لفظ المشبه المذكور في الإستعارة بالكناية مستعمل في معناه الحقيقي ، فلا يكون استعارة عند بقائه على ظاهره ، مع أن الظاهر أنها هو لاغير ، لانه المذكور من أركان التشبيه ، فلابد من تاويل ههنا ، بحيث يدخل في المجاز الذي هو مقسم للإستعارة ، وذلك التاويل هو كما أنا ادعينا أن الشجاع مثلا مفهوم للفظ الاسد كالحيوان المفترس ، فيكون اللفظ مشتركا بينهما بالإدعاء ، كذلك ندعي أن لفظ المنية مثلا موضوع لمفهوم السبع ، فهما لفظان مترادفان باعتبار أن المنية داخلة في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه ، فبهذا الإعتبار صار الموت معنى مجازيا له ، فيصدق عليها الكلمة المستعملة في غير ماهي موضوعه له بالتحقيق استعمالا في الغير الخ ، فصارت كالإستعارة المصرحة في أنها لفظ المشبه به إلا أن في الإستعارة المصرحة لفظه حقيقة ، وفي الإستعارة بالكناية لفظه بدعوى الترادف ودخول المشبه في جنسه .

فإن قيل : فعلى مانكرت أيضا لابد من التاويل ، وهو اعتبار أنه غير ماوضع له حقيقة أو بالإعتبار . قلت : لاشك أن المتبادر غالبا هو المعنى الاعم ، فنقول : إن غير ماوضع له أعم من أن يكون حقيقة أو ادعاءً كما وضع له ، على أن في هذا التاويل فائدة جليلة ، وهي زيادة المبالغة في التشبيه في الاستعارة بالكناية ، بحيث لم يتصور أبلغ منه .

فإن قيل : فليعتبر الإستعارة المصرحة مستعملة فيما وضعت له بادعاء أن المشبه عين المشبه به ، ولفظ المشبه به موضوع لهما ومشترك بينهما باعتبار هذا الإدعاء كالإستعارة بالكناية ، حتى تكون فيها أيضا زيادة مبالغة في التشبيه .

قلنا : لاحاجة في الإستعارة المصرحة إلى هذا حتى يترتب عليه هذه الفائدة ، بخلاف الإستعارة بالكناية كما علمت .

هذا هو الحق الحقيق بالقبول ، فلا تلتفت إلى الاوهام ، وإن كان أصحابها من الفحول ، فإنه يجول من القلب مايجول ، فكثير مانهب الناس في طريق مع الذهول .

وظهر مما ذكرنا أن مانكره السكاكي هو المختار لذوي العقول ، فاخترنا في هذا الباب مذهبه ، وظهر الجواب عما ذكره المصنف في وجه وجه ، ووجه تسميتها استعارة بالكناية ومكنية لاستعمالها في غير ماوضعت له على ماذكرنا .

وثانيهما : هو ماأشار إليه بقوله (وَهُوَ قَدْ صَرَّحَ) ولم يقل وأنه مع أنه الظاهر ، ليكون عطفا على «أن لفظ المشبه» لئلا يتوهم أنه من تتمة الإعتراض الاول ، وهكذا الجواب عما وقع في بعض النسخ من قوله : «وقد صرح» من غير ضمير ، يعني صرح السكاكي في المفتاح (بِأَنَّ نَطَقَتْ) في نطقت الحال (مُسْتَعَارٌ) بتبعية المصدر استعارة تخييلية (لِلْأَمْرِ الوَهْمِيِّ) الذي اخترعه الوهم من أمر محقق ، وهو التكلم بسبب تشبيه الحال بإنسان متكلم في الإرشاد إلى المطلوب ، وترك لفظ المشبه به الحقيقي ، حيث قال في تمثيل قرينة المكنية : إذا كانت أمراً مقدراً وهمياً كالانياب في قولك : أنياب المنية ، وكنطقت في قولك : نطقت الحال انتهى[١١٠] .

قيل : قال : وإذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها أعني نطقت أمرا وهميا[١١١] وما رأيته في كلام السكاكي ، ولعله نسبه إليه بقال لتضمن مانقلناه لك إياه (فَيَكُونُ) لفظ نطقت (اسْتِعَارَةً) مصرحة للامر الوهمي ، لان التخييلية

عنده من قسم المصرحة كعامر (وَ) بأن (ألإستعارَةُ في ألفعل لاتكونُ) هي (إلّا تَبَعيَّةً) حيث قال : فلا تستمر الفعل إلا بعد استعارة مصدره هذا (فَلْزمه) أي السكاكي (ألقَوْلُ) أي الحكم ، لتعدية القول بالباء (بألإستعارةِ التَّبعية) فلم يستغن عن التبعية ، حتى يصير الاقسام قليلة ، ويحصل زيادة الضبط .

نقل عن السيد الشريف قدس سره في شرح المفتاح أنه قال : وقد يجاب عن هذا بان مقصود السكاكي تقليل التبعية لا انتفاؤها[١١٢] .

وقال الناقل : ليس بشيء ، لان الاقربية إلى الضبط إنما تحصل بنفي التبعية رأسا لابتقليلها . ويمكن أن يجاب بأن الناذر في حكم العدم ، وساقط عن درجة الإعتبار ، وهذا هو المراد من قوله قدس سره : إن مقصود السكاكي تقليل الخ .

وبهذا يجاب عما أورده بعض المتاخرين بان قرينة التبعية قد تكون حالية فلا يمكن الرد حينئذ[١١٣] .

وقال بعض شارحي الرسالة : والإيراد الثاني مسالم يذب عن السكاكي .

ويمكن دفعه بوجهين :

أحدهما : أنه يعترض على القوم بانهم لو قلبوا الإعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكناية ، واستغنوا عن اعتبارها ، لانهم يجعلون الإستعارة التخييلية إثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله في حقيقته ، ولايشعر كلامه بان يردها إلى الإستعارة بالكناية والتخييلية على مذهبه ، بل كل من ينظر في كلامه يعرف أنه كلام مع القوم .

وثانيهما : أنه جعل الإستعارة التخييلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الإستعارة في الغاية قبل رد التبعية ، فله أن يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور ، هذا كلامه[١١٤] .

وفي كليهما نظر .

أما الاول فلانه وإن كان كلام السكاكي في بعض المواضع مع القوم واعتراضا عليهم كما قال في آخر بحث الإستعارة التبعية : هذا ماأمكن من تلخيص كلام الاصحاب في هذا الفصل .

ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية ، بان قلبوا فجعلوا في قولهم : «نطقت الحال بكذا» الحال التي ذكرها عندهم قرينة الإستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام ، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الإستعارة كماتراهم في قوله :

وإذا المنيةُ أنشبتْ أظفارها [ألفَيْتَ كُلَّ تميمةٍ لاتَنْفَعُ] .

يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ، ويجعلون إثبات الاظفار لها قرينة ، لكان أقرب إلى الضبط فتدبره .

هذه عبارة السكاكي بسقوط بعض الامثلة في البين .

ولاشك . أن المفهوم منها أن القوم لوجعلوا الحال مكنية وإثبات النطق الحقيقي قرينة لها لكان أقرب الخ .

لكن كلامه في بعض مواضع آخر يشعر بالرد حيث قال في بحث تقسيم الاستعارة إلى أقسامها عند القوم ، ثم إن الإستعارة ربما قسمت إلى أصلية وتبعية .

وقال في آخر بحث المجاز العقلي ماحاصله : أن الاستعارة عندي على قوله كذلك ، مشيرا به إلى نفي الإستعارة كما في شرح المفتاح ، تنقسم إلى مصرح بها ومكنى عنها ، والمصرح بها إلى تحقيقية وتخييلية ، والمكنى عنها إلى ماقرينتها أمر مقدر وهمي كالانياب في قولك : أنياب المنية ، وكنطقت في قولك : نطقت الحال بكذا أوأمر محقق كالإنبات في قولك : أنبت الربيع البقل .

من «إلى مصرح بها ومكنى عنها» إلى هنا عبارته[١١٥] .

ولايخفى على من له أدنى ذهن أنه يعلم من ترك التقسيم إلى الإصلية والتبعية في وذكره في تقسيم القوم ، وقوله : «على قول كذلك» على ماذكر ، وتمثيله لقرينة المكنية المقدرة الوهمية بنطقت في نطقت الحال بكذا ، أنه رد التبعية إلى المكنية ، وإلا فكيف يوجد في نطقت الحال مكنية .

فقول الدافع : «ولايشعر كلامه» منشؤه عدم الشعور والإحاطة بكلام السكاكي .

وأما الثاني : فلانه وإن كان بحث رد التبعية بعد بحث جعل الإستعارة التخييلية للصورة الوهمية في كلام السكاكي ، فيحتمل الرجوع عن ذلك الجعل وتبع الجمهور في معنى التخييلية لمصلحة الرد المذكور .

لكن يعلم مما نقلناك آنفا الذي هو في آخر بحث المجاز والإستعارة أن السكاكي لم يرجع عن كون التخييلية صورة

وهمية محضة ، وذلك لانه لو رجع لماصح قوله في تمثيل الامر الوهمي : «وكنطقت» لان استعماله فيه على سبيل الاستعارة ، لانه لاعلاقة هنا سوى المشابهة كما لايخفى على غير المتحير في المقام ، فلا وجه لقول الدافع أيضا فله أي للسكاكي الرجوع عن القول به أي الحكم بجعل الإستعارة للصورة الوهمية .

فالجواب الحق مامر أولا من أن السكاكي لم يعتبر بالامثلة النادرة .

ولما كان رد التبعية إلى المكنية لاإلى التخييلية ذكره هنا .

وبهذه المناسبة اعترض عليه هنا ، وإلا فالمناسب الإعتراض بعد تحقيق التخييلية ، نثرنا الدر ربما لاعليه المزيد ، فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد ، فاختر ماهو مستقيم عندك وسديد .

(ألفَريدَةُ الثَّالثَةُ) في الاستعارة بالكناية على مذهب الخطيب الدمشقي محمد بن عبد الرحمن فقال (ذَهَبَ ٱلخَطيبُ إلىٰ انها) أي الإستعارة بالكناية (التَّشْبيهُ ٱلمُضْمَرُ) أي المستتر الملحوظ (في النَّفْس) أي في نفس المستعير من غير تصريح بأداة التشبيه كالمشبه به ، وقد مر أنه يدل عليه بامر يخص المشبه به .

ولما كان ضعف وضع الالفاظ المصطلحة بضعف المناسبة بين المنقول منه والمنقول إليه ، أشار إلى ضعف ماذهب إليه الدمشقي بقوله (وحينَئذٍ) أي حين إذا كانت الإستعارة بالكناية مسماة بالتشبيه المضمر (لاوَجْهَ) أي لاجهة (لتَسْميَتِها اسْتِعارَةً) أي لجعل لفظ الإستعارة جزء اسم الإستعارة بالكناية ، فضلا عن الكناية ، لانه إذا انتفى المقيد المقصود ههنا ، وهو الإستعارة لم يلاحظ القيد ، وهو للكناية ، لانا لسنا بصدد الكناية بالمعنى اللغوي أو الإصطلاحي ، فلاوجه لتسميتها كناية أومكنية فقط أيضا .

ولذا لم يتعرض المصنف لنفي وجه تسميتها بها ، لا لان وجه تسميتها بها ظاهر كما توهم[١١٦] .

قال بعض الشارحين : ماعده تحقيقا ومذهبا رابعا غير المذاهب الثلاثة المذكورة ، وهو أن الإستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب ، فكما يجعل المشبه مشبها به مبالغة في كماله في وجه الشبه ، حتى يستحق أن يلحق به المشبه به كقوله :

وَبَدا الصَّباحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ ... وَجْهُ ٱلخَليفَةِ حينَ يُمْتَدَحُ كماله

حيث شبه غرة الصباح بوجه الخليفة ، كذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به ، فيكون غاية في المبالغة في كمال المشبه في وجه الشبه ، كما في أظفار المنية ، هذا .

ثم قال ماحاصله : أنه يجعل الكلام الذي فيه الإستعارة بالكناية أبدأ كناية عن تحقق مايقتضيه المقام ، فيجعل في نشبت المنية أظفارها بفلان كناية عن تحقق الموت ، فوجه تسميتها استعارة المستفاد من القول الاول ، ووجه تسميتها بالكناية المستفاد من الثاني في غاية الوضوح هذا[١١٧] وفيه نظر من وجوه :

الاول : ماعده استعارة مكنية على الوجه الذي ذكره هو استعارة مصرحة بالإتفاق ، لان الإستعارة المصرحة لفظ المشبه به المستعمل في المشبه الخ ، والمشبه به أعم من أن يكون أكمل من المشبه في وجه الشبه كما في غير المقلوب ، نحو رأيت أسداً يرمي ، أو أنقص كما في أظفار المنية ، على أن يراد بالمنية السبع الحقيقي .

والتخصيص بماهو أكمل ليس بشيء ، لانه أطلقوا على الانقص لفظ المشبه به كالاكمل ، كما هو صريح عبارة التلخيص ، حيث قال : والغرض منه أي من التشبيه في الاغلب يعود إلى المشبه ، وقد يعود إلى المشبه به هنا ، والاول في غير المقلوب ، والثاني قد يكون في المقلوب ، ولاشك أن المراد بالمشبه به في قوله : «وقد يعود إلى المشبه به» ماكان في وجه الشبه أنقص ومشبها بالحقيقة ، إلا أنه جعل في التشبيه المقلوب مشبهابه في الكلام قصداً إلى ادعاء أنه أكمل .

والثاني : أن ماقاله يستلزم أن يكون كل استعارة بالكناية متبوعة ومستلزمة لكناية اصطلاحية ، وهي ذكر الملزوم وإرادة اللازم رعاية لوجه التسمية ، وذلك غير معلوم وغير مقبول ، وأيضا يلزم أن لايسمى استعارة لفظ المنية للسبع باسم قبل جعل الكلام كناية ، ودعوى وجود الإستعارة والكناية في زمان واحد غير سابق إحداهما على الأخرى غير مسموع لذوي العقول .

والثالث : أنه يلزم إرتفاع الإستعارة التخييلية بالكلية ، لان ماعده القوم ملائما للمشبه به كالاظفار في المثال المذكور ملائم للمشبه عنده ، فهو باق على حقيقته ، مثل يرمي في رأيت أسداً يرمي ، ولايخفى على من تفحص كلامهم يعلم أن المجاز أبلغ من الحقيقة .

فإن قيل : هذا مدفوع بتقليل الاقسام .

قلت : تقليل الاقسام إنما يقبل ويعد لطيفا إذا كان بعضها راجحا إلى بعض كما فعله السكاكي في رد التبعية إلى المكنية ، وأما إفساد بعض منها لاسيما إذا كان ذلك البعض مرغوبا ففاسد لايرتكبه إلاحاسد[١١٨] .

فما أخذه بعض الشارحين مذهبا وعده ملهما من ربه أخاف أن يكون مما ألقى الشيطان في أمنيته أي متمناه ، وهو أن يخترع مذهبا رابعا مخالفا لمذهب السلف والخلف حتى يمتاز عن أقرانه ، نعوذ بالله من أن نكون نحن وهو كذلك .

فالمذاهب ثلاثة لاغير ، فما عده مذهبا ماكان مذهبا .

لما فرغ المصنف من الفرائد الثلاث التي في تحقيق الإستعارة بالكناية ، أراد أن يشرع في الفريدة الرابعة التي هي ذيل طويل للفرائد الاخرى فقال :

(ألفريدةُ الرَّابِعَةُ) في بيان أنه هل يجب أن يكون المشبه في الإستعارة بالكناية مذكوراً أم لا ؟ ولماتوهم من كونها في بيان أنه هل يجب الخ أن يكون الترديد بالنسبة إلى لفظ المشبه به حقيقة أشار إلى دفعه بقوله (لاَشُبْهَةَ فِي أَنَّ ٱلْمُشَبَّه في صورَةِ ٱلإستعارةِ بالكنايةِ لايَكُونُ مَذْكُوراً بِلَفْظِ ٱلمشبَّهِ به) أي اللفظ الموضوع له كما يكون مذكورا بلفظ المشبه به في صورة الاستعارة المصرحة .

ولما ظهر من هذا السؤال ، وهو أنه إذا لم يذكر بلفظ المشبه به من غير شبهة ، لانا قد ذكرنا أن المستعار له إما مذكور بلفظه كما في المكنية أو بلفظ المستعار منه كما في المصرحة ، فالكلام والبحث في وجوب ذكره باي لفظ ، أشار إلى جوابه بقوله (وَإِنَّما ٱلكَلَام) أي مابحثنا إلا (في وُجُوبِ ذِكْرِه) أي المشبه (بلفظ ٱلمَوْضُوعِ لَهُ) يعني هل يجب ذكره به أم يجوز بلفظ غيره لفظ المشبه به ؟

ولما كان الحق عنده الثاني قال (وَٱلحقُّ) من الامرين (عَدَمُ ٱلْوجوب) بلفظ الموضوع له . وعلله بقوله (لجوازِ أَنْ يُشَبَّهَ شَيْء) أي معنى (بأَمْرَيْنِ) أي بمعنيين (وَيُسْتَعْمَلَ لَفْظ أَحَدِهِمَا) أي أحد الامرين (فيه) أي في ذلك الشيء المشبه بالامرين (وَيُثْبَتَ لَهُ) أي لذلك الشيء الخ (أَمْرٌ مِنْ لَوَازِمِ) الامر (ٱلآخَرِ) أي غير الامر الذي استعمل لفظه في ذلك الشيء المشبه بالامرين .

قوله : «ويستعمل لفظ الخ» ناظر إلى المصرحة ، وقوله : «ويثبت له من لوازم الخ» ناظر إلى المكنية ، (فَقَد ٱجْتَمَعَ ٱلمصَرَّحَةُ وَٱلمَكْنِيَةُ) فإنه يكون بالنظر إلى الامر الاول استعارة مصرحة ، وبالنظر إلى الامر الثاني مكنية كما أشرنا إليه (مِثَالُهُ) أي مثال كون المشبه غير مذكور بلفظه في الاستعارة بالكناية ، أو مثال التشبيه بامرين ويستعمل الخ .

ويحتمل أن يكون المراد بمثاله مثال الإجتماع لتفرعه على ماسبق (قَوْلُهُ تَعَالَى [فَأَذَاقَهَا ٱللهُ لِبَاسَ ٱلجوعِ وَٱلخوف] فَإِنَّهُ شُبِّهَ) بالبناء للمفعول كما ينل قوله فيما يأتي : «فاستعير» (مَاغَشِيَ ٱلإِنْسَانَ) أي الشيء الذي غطاه مما يكرهه من غشيت الشيء تغشيته غطيته (عِنْدَ ٱلْجوع) وهو كيفية تحصل له من قلة أو انتهاء الطعام منه (وَٱلخَوْف) وهو حالة تحصل له عند إدراك مايتصور من الشر (مِنْ أَثَرِ الضُّرِّ) بيان «ما» لتغير لونه ورثاثة الهيأة تشبيها ناشئا (مِنْ حَيْثُ ٱلإِشْتِمَالِ) أي من جهته ، فهو مفعول مطلق لشبه ، ومن للإبتداء الإتصالي ، وقوله (باللِّباسِ) متعلق بِشُبِّهَ (فَاسْتُعِيرَ لَهُ) أي لما عش الإنسان (اسْمُهُ) أي اسم اللباس ، وشبه ما غشي الإنسان الخ تشبيها ناشئا (مِنْ حَيْثُ ٱلكَرَاهِيه) وقوله (بِالطَّعْمِ) متعلق بشبه المفهوم من واو العطف (ٱلمُرِّ ٱلبَشِيع) بكسر الميم أي الكريه طعمه يأخذ بالحلق وترك المشبه به أي الطعم (فيكونُ) لفظ اللباس (اسْتِعَارَةً مُصَرَّحَةً نَظَراً إلى الاوّل) وهو تشبيه ماغشيه الخ باللباس واستعارة اسم اللباس لماغشيه الخ ، لانه يصدق عليه اللفظ المستعمل في غير ماوضع له لعلاقة هي المشابهة (وَمَكْنِيَةً نَظَراً إِلَى الثَّاني) وهو تشبيه ماغشي الخ من حيث الكراهية بالطعم المر البشيع وترك المشبه به (وَتَكُونُ ٱلإِذَاقَةُ تَخْيِيلًا لَهَا) لانه لم يذكر من أركان التشبيه سوى المشبه أي ماغشيه الخ ، ولكن بلفظ مستعار له .

والاولى تقديم قوله : «وتكون الإذاقة تخييلا» على قوله : «نظر إلى الثاني» لئلا يتوهم وجود المكنية في هذا المثال بدون التخييلية هذا .

واعلم أن منشأ مافي هذه الفريدة هو مايتوهم من قولنا : إن في الاستعارة بالكناية لايذكر من أركان التشبيه سوى

المشبه ، ومن قولنا : إن لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه ، من أنه هل يجب أن لايذكر المشبه إلا بلفظه الموضوع له ، لان المتبادر من ذكر المشبه ذكره بلفظه ، ولانه كما لايستعمل لفظه الموضوع له ، إلا في معناه الموضوع ، كذلك لم يذكر معناه الموضوع له إلا بلفظه الحقيقي أم لا ؟ أيهما هو الحق ؟

فدفع المصنف ذلك الوهم ، وأظهر ماهو الحق عنده .

وبهذا اندفع ماقيل من أن بيان المصنف يقتضي وقوع الإختلاف في جواز ذكر المشبه بغير لفظه ، ولم نعثر عليه ، عليه[١١٩] ، ومنشؤه عدم التأمل في المنشا ، فخذ ما آتيناك ولاتكن من الظاهرين .

قيل ماحاصله[٣٠] أن المشبه على مذهب السكاكي لايجوز أن يكون مذكورا بغير لفظه ، لان الاستعارة المكنية عنده اللفظ المستعار للمشبه به ، فإن كان ذلك اللفظ مستعاراً لشيء آخر قبل الاستعارة بالكناية ، فإذا استعير من ذلك الآخر المشبه بشيء له ، فإما أن يقطع عن المستعار له الاول فتفوت الإستعارة الاولى ، أولا يقطع عنه ، فلم توجد استعارة ثانية ، وهو خلاف المفروض ، أو لايقطع عن شيء منهما ، فيلزم الجمع بين معنيين مجازيين وهو غير جائز .

وأجيب بأنا نختار الشق الاول ، وفوت الإستعارة ليس بمحذور . لمافرغ من العقد الاول والثاني ، أراد أن يشرع في العقد الثالث فقال :

(ألعَقْدُ الثَّالثُ في تَحقيق قَرينة الإستعارةِ بالكنايةِ) وهي ماأثبت للمشبه من خواص المشبه به ، كما أشار إليه المصنف في أول العقد الثاني بقوله : «ودل عليه بذكر مايخص المشبه به» (ق) تحقيق (فَاذْكُرْ زِيادَةً عَلَيها) أي على قرينتها ، وقوله : «زيادة» مفعول له ليذكر أي لاجل الزيادة عليها لفائدة (مِنْ مُلائِماتِ ٱلْمُشَبَّه به) الكائنين هما أو كائنين بدون اللام (في نَحوِ قَولِك مَخالِبُ ٱلْمَنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلانٍ) على أن يكون صفة أو حالا من القرينة وما ، أو الكائن أو كائنا كل واحد منهما على ذلك أيضا في نحو الخ .

ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا للتحقيق أي تحقيقا كائنا في نحو الخ .

والمخالبُ : جمع مخلب بكسر الميم وفتح اللام ، وهو للطائر والسبع بمنزلة الظفر للإنسان كما في مختصر الصحاح ، قرينة ، ونشبت الشيء في الشيء ، بالكسر نشوبا غلق فيه ، وهو زائد على القرينة ، ففي المثال استعارة بالكناية ، حاصله من تشبيه المنية بالسبع في إهلاك النفوس من غير تفرقة بين نَفّاعٍ وضَرّارٍ وعالم وأمير ، وترك المشبه به وذكر المشبه ، وتخييلية ، وهي المخالب ، وترشيح ، وهو نشبت (وفيه) أي في العقد الثالث (خَفْيُ فَوائِدَ) :

(ألقَرينةُ الاولى) في تحقيق الخ على مذهب السلف (نَحْوُ الشَّلَفُ سِوى صاحِبِ ٱلْكَشّافِ) والإستثناء إما منقطع أو متصل ، لانه لما كان مذهبه في الاستعارة بالكناية مذهبهم كانه منهم ، وإلا فقد مر أنه ليس منهم (إلى أنْ ٱلاثَرَ الَّذي اثبت للمشبه مِنْ خَواصِّ ٱلْمُشَبَّهِ به) أي من ملائماته ، وإن لم يكن مختصا به بحسب الحقيقة (مُسْتَعْمَل) أي لفظه (في مَعْناه الحقيقي) فقط ، والا فقد يستعمل فيه عند صاحب الكشاف ، بل عند السكاكي كماسياتي .

كانه قيل : فباي اعتبار يعدونه مجازا ولايصدق تعريفه [عليه] فيشار إلى الجواب في ضمن الحصر بقوله : (وإنَّما ٱلْمَجازُ في ٱلإثْبات) أي ما المجاز الا في إثبات ونسبة تلك الملائم للمشبه ، فهو مجاز عقلي ، نحو إنبات الربيع البقل ، لامجاز لافوي كما بين في موضعه .

والالف واللام في الامر للعهد الخارجي إشارة إلى ماإثباته قرينة للإستعارة بالكناية ، لان هذه الفريدة ومايليها سوى الخامسة فيه ، يعني معهوديته لفهمه من المقام ، أو لمروره في الكلام السابق حيث قال فيه : «ودل عليه بما يخص بالمشبه به» وقال : «وتكون الإزالة تخييلا» .

فالإيراد بأن البيان يعم الترشيح والتخييلية ، دعوى فسادها جلية[١٢١] .

وعلم من هذا أيضا عدم شمول قوله (وَيُسَمُّونَهُ) أي السلف الامر الذي أثبت للمشبه الخ ، لانه المحكوم عليه في الكلام المذكور صريحا ، ولكن فيه مسامحة ، لان السلف لم يسموه (اسْتِعارَةً تَخْييلِيَّةً) بل سموا الإثبات إياها .

ويحتمل إرجاع الضمير المنصوب الى الإثبات المذكور في ضمن أثبت من قبيل [اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى] أي ويسمون إثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية للترشيح .

وتسمية الإثبات استعارة تخييلية ، لانه استعير من المشبه به للمشبه ، وخُيِّل أن المشبه من جنس المشبه ومتحد معه .

فإن قيل : هذا الوجه يقتضي أن يسمى الترشيح تخييلا .

قلت : ولايلزم من وجه التسمية التسمية ، ومن هذه التسمية ظهر أنه كما يسمى بعض أفراد المجاز اللغوي استعارة كذلك ، يسمى بعض أفراد المجاز في الإثبات – وهو المجاز العقلي – استعارة (وَيَحْكُمُونَ) أي السلف (بِعَدَمِ انْفِكَاكِ الْمَكْنِي عَنْهَا) أي عن التخييلية ، يعني باستلزام التخييلية للمكنية .

ويحتمل أن يكون المعنى ويحكمون بعدم وجود المكنية بدون التخييلية كماياتي ، والكل مطابق لمذهبهم ، والاول هو المطابق لمذهب صاحب الكشاف ، لانه جوز وجود المكنية بدون التخييلية كماياتي عن قريب ، ولذا لم يستثن هنا فعلى الإحتمال الثاني المخالف لظاهر العبارة يعتبر الإستثناء هنا أيضا ، وعدم ذكره للإكتفاء بماسبق ، والسكاكي جوز وجود كل واحدة منهما بدون الاخر نحو أظفار المنية الشبيهة بالسبع ، فإن الاظفار تخييلية بلامكنية لذكر طرفي التشبيه على وجه ينبىء بالتشبيه ، ولايجوز في الإستعارة ذكرهما معا كذلك ، ونحو أنبت الربيع البقل بناءً على ماذكره السكاكي من إنكار المجاز العقلي ، فإن الربيع عنده استعارة بالكناية للفاعل الحقيقي ، وللانبات أمر محقق قرينة لها ، وليس تخييلا ، فقد وجدت المكنية بدون التخييلية .

وقيل : نحو أظفار المنية الشبيهة الخ من باب الترشيح للتشبيه كماسياتي[١٢١] .

وأجيب عن الثاني بان كون الربيع استعارة بالكناية مربوط (وَإِلَيْهِ) أي إلى ماذهب إليه السلف من مضمون قوله : «إن الامر الذي الخ» (ذَهَبَ الْخَطِيبُ) وتقديم إليه للحصر . .

(الْفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ) في مذهب صاحب الكشاف (جَوَّزَ صَاحِبُ الْكَشَّافِ كَوْنَهُ) أي كون ذلك الامر الذي أثبت الخ (استعارةً تحقيقيةً) مصرحة لاتخييلية (فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ لَهَا) أي للامر الذي (يُلَائِمُ الْمُشَبَّهَ) وذلك(كما في قوله تعالى [يَنقُضُونَ عَهْدَ اللهِ]) قوله (حَيْثُ اسْتُعْمِلَ الْحَبْلُ للعهد عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ وَ) استعير (النَّقْضُ لِإِبْطَالِهِ) أي العهد على سبيل التصريح ، علة لصحة التمثيل ، وعبارة صاحب الكشاف على مانقله التفتازاني وغيره :

شاع استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لمافيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين ، وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه ، فيذيبوا بذلك الرمز على مكانه ، نحو شجاع يفترس أقرانه ، ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد ، هذا كلامه[١٢٢] .

قوله : «من حيث تسميتهم العهد» أي بسبب تسميتهم اه .

قوله : «لمافيه» متعلق بالتسمية لابشاع كما توهم ، وضمير «فيه» راجع إلى العهد ، وهو الامان ، يعني كما أن الحبل فيه إثبات الوصل بين المربوط والمربوط به .

نقل عن السيد قدس سره :

فإن قلت : لو كان النقض مستعملا في إبطال العهد لم يكن شيء من روادف المستعار المسكوت عنه أعني الحبل مذكورا ، فلايصح قول صاحب الكشاف : «ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه . فوجب أن يكون النقض ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية التي هي من روادف المستعار المسكوت عنه . وحينئذ يكون إثباتها للمستعار له على سبيل التخييل ، فصح أن الاستعارة المكنية تستلزم التخييلية .

قلت : لما صرح باستعمال النقض في إبطال العهد علم أنه أراد بذكر الروادف ماهو أعم من أن يراد به معناه الاصلي الذي هو الرادف الحقيقي ، أو يراد به ماهو مسند بذلك المعنى منزل منزلته . فإن النقض من رادف الحبل ، أما إذا أريد به معناه الحقيقي فظاهر ، وأما إذا أريد معناه المجازي ، فلأنه إذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صار مرادفا للحبل أيضا . فالرادف على الاول مذكور لفظا ومعنى حقيقة ، وعلى الثاني مذكور لفظا حقيقة ومعنى ادعاء ، وكلاهما يصلحان قرينة للإستعارة المكنية .

ونقل عنه قدس سره أيضا :

فإن قلت : إذا كان النقض استعارة مصرحة بها قد شبه معناه المراد بمعناه الاصلي ، فيكون كناية عن استعارة أخرى .

قلت : هذه الاستعارة من حيث انها متفرعة عن الاستعارة الاخرى صارت كناية عنها ، فإن النقض إنما شاع استعماله في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل ، فلما نزل العهد منزلة الحبل ، وسمي باسمه ، نزل إبطاله منزلة نقضه ، فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن ، بل يصح إستعارة النقض للإبطال ، وقس على ذلك نظائره هذا[١٢٣] .

قوله : «فيكون كناية الخ» لان المشبه والمشبه به هنا مضافان ، والمضاف إليه في كل منهما مغاير للمضاف إليه الاخر مع

ملاحظة الإضافة في التشبيه ، فلابد من وجود التشبيه بين ماأضيف إليه كما أضيفا .

وحاصل الجواب الثاني التسليم ، ودعوى أنه لامانع من كونه كناية عن استعارة أخرى .

وأقول في الجواب عن السؤال الاول : إن للفظ المجازي دلالة بنفسه على معناه الحقيقي ، ودلالة بالقرينة على معناه المجازي ، فلا مانع من كونه ههنا تخييلا باعتبار معناه الحقيقي ، لانه يدل على إثبات ملائم المشبه به للمشبه في الجملة .

والحاصل أنه يجوز ذكر النقض ههنا استعارة لإبطال العهد ، وتخييلا لإثبات النقض الحقيقي له في بادىء الرأي كما قلت في الترشيح .

واعلم أن في مختصر الصحاح أن النقض نقض البناء والحبل والعهد[١٢٥] . فالنقض في الآية باق على معناه الحقيقي ، فلا يصلح شاهدا لصاحب الكشاف ومن تبعه ، وهو المصنف ، على أن قرينة المكنية قد تكون تحقيقية .

فإن قيل : هذا مناقشة في المثال ، وهي ليست من دأب المحصلين .

قلت : ليست هذه مناقشة في المثال ، بل في الشاهد الذي يليق عليه المقال ، فإن بينهما فرقا ، فإن المثال ذكر فرد لإيضاح كلي ، ولو كان فردا بالفرض ، ولذا جاز المثال بماليس من أفراد الممثل له حقيقة ، والشاهد ذكر فرد لاثبات كلي ، ولذا لايكون إلا من الموثوق به .

ومما ذكره قدس سره في الجواب الاول ، وكذا مماذكرنا فيه ظهر فساد ماقيل تفريعا على كلام صاحب الكشاف بناء على ماحققه التفتازاني : فالقرينة مجرد التعبير عن ملائم المشبه بماوضع لملائم المشبه به .[١٢٦]

ومماذكرنا من قولنا : «واعلم الخ» ظهر حقيقة ماذكره ذلك القائل من أن جعل القرينة التخييلية مطلقا أقرب إلى الضبط وأنسب بالإعتبار[١٢٧] ، فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد ، فدقق بذهنك الحاذق الشديد .

(ألقَرِينَةُ الثَّالِثَةُ) في مذهب السكاكي ، ذهب السكاكي إلى أنه اسم صورة محققة مستعمل في صورة وهمية محضة مشبهة بها مع قرينة مانعة عن إرادتها ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله (جَوَّزَ السَّكَّاكِيُّ) أي ذهب ، عبر هنا بجوز لمشاكلة ماسبق ، وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ، أولانه جوزكون قرينة المكنية أمراً محققاً لاتخييلية بالمعنى الذي ذكره لها كماياتي ، فهو باق على ظاهره .

فاندفع ماقيل : إنه لم ينسبه أحد إليه غير المصنف ، لان مذهبه التمييز[١٢٨] (إلى كَوْنِهِ) أي لفظ الامر الذي أثبت للمشبه من خواص المشبه به الذي هو قرينة الإستعارة بالكناية (مُسْتَعْمَلًا) على وجه الإستعارة التصريحية (في أَمْرٍ وَهْمِيٍّ شَبِيهٍ) لذلك الامر (بِمَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ وَيُسَمِّيه) السكاكي ذلك الامر الوهمي (اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً) وجه تسميتها استعارة ظاهر ، وأما وجه تسميته تخييلية فلانه مما قبله المكنية ، فإنه إذا شبه المنية مثلا بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ورحم بمن يفترسه أخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها ، فاخترع لها مثل صورة الاظفار المحققة ، ثم يطلق عليه لفظ الاظفار ، فيقال : أظفار المنية نشبت بفلان .

واعلم أن ضمير كونه راجع إلى الامر الذي هو قرينة الإستعارة بالكناية كما أشرنا إليه .

ولايلزم من هذا التلازم بين المكنية والتخييلية على مذهب السكاكي ، لان التخييلية قد لاتكون قرينة أصلا ، فضلا عن أن تكون الاستعارة كما مثل السكاكي نفسه لها بانياب المنية الشبيهة بالسبع ، ولان قرينة المكنية قد تكون أمرا محققا كما صرح به في تقسيم المكنية إلى ماقرينتها أمر مقدر وهمي ، كالانياب في قولك : أنياب المنية ، وكتطلقت في قولك : تطلقت الحال بكذا ، أوأمر محقق كالإنبات في قولك : أنبت الربيع البقل ، وكالهزم في قولك : هزم الامير الجند .

فإن قلت : ظاهر عبارة المصنف على مافسرت الضمير به يدل على كون كل قرينة للاستعارة المكنية استعارة تخييلية عند السكاكي ، وإن لم يدل على كون كل تخييلية قرينة المكنية عنده ، مع أن قرينتها قد تكون أمراً محققا عنده .

قلت : هذا لايوجب التلازم من الطرفين ، وكلامنا فيه ، على أن المقصود الإمتياز عن المذهبين الآخرين ، فبوجود التخييلية بدون المكنية كما قال السائل بقوله : وإن لم يدل الخ يحصل الإمتياز .

وأيضا نختار كون جوز باقيا على معناه فلاغبار .

وبهذا التحقيق علمت أنه من قال : ولعل الباعث أي للسكاكي عليه أي على تسمية الامر الوهمي استعارة تخييلية الفرار عن لزوم انفكاك المكنية عن التخييلية ، زاعما أن المكنية والتخييلية متلازمان في الوجود بالإتفاق[١٢٩] ، فلم يات بسلطان مبين ، بل الظاهر أن الباعث هو أن المتبادر من الإستعارة أن يسمى بها لفظ استعمل في غيرما وضع له لعلاقة هي المشابهة (وَلايخفى أَنَّهُ تَعَسُّفٌ) والعسف والتعسف والإعتساف الاخذ في غير الطريق .

وقال العلامة الثاني في وجه التعسف : لمافيه من كثرة الإعتبارات التي لايدل عليها دليل ولايمس إليها حاجة انتهى[١٣٠] .

وقيل : وذلك لان الجادة جعل اللفظ تابعا للمعنى ، والسكاكي تكلف في المعنى لرعاية لفظ الإستعارة[١٣١] .

وعلى الاخير يرد على صاحب الكشاف والمصنف بالنظر إلى نحو [يَنْقُضُونَ] الاية أنه تعسف أيضا ، ويأتي الجواب عنه في الفريدة الرابعة إن شاء الله تعالى .

وحاصل ماذكره التفتازاني أن ارتكاب السكاكي لهذا ، إما لدليل يقتضي ذلك ، ولادليل له ، و إما لان يكون الجميع على نحو واحد ، وقد حصل الغنى عن هذا التكلف لهذا الغرض بمذهب السلف الذي لاتكلف فيه ، على أنه لم يكن الكل على نحو واحد عنده كما عرفت .

(اَلْقَرِينَةُ الرَّابِعَةُ) فيما اختاره المصنف أخذا من مذهبي السلف وصاحب الكشاف ، فالضابط (اَلْمُخْتَارُ) أي الذي اختير عندي ، أي اللائق بالإختيار لكل من تامل (في قَرِينَةِ اَلْمَكْنِيَّةِ التي هي الامر المذكور (أَنْ) أي أن الشان (إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُشَبَّهِ اَلْمَذْكُورِ) في الكلام الذي فيه الإستعارة بالكناية ملائم (تَابِع) لازم (يُشْبِهُ) ذلك الرادف والتابع (رَادِفَ اَلْمُشَبَّهِ بِهِ) أي تابعه ، فقد تفنن المصنف في العبارة (كَانَ) أي لفظ رادف المشبه به ، فالضمير راجع إلى الرادف على حذف المضاف . أو على الإستخدام (باقياً عَلَى مَعْنَاه الحقيقيّ ، وَكَانَ إِثْبَاتُهُ) أي رادف المشبه به ، وفي بعض النسخ «له» أي للمشبه (اِسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً) لالفظ المستعار لصورة وهمية كما هو مذهب السكاكي (كَمَخَالِبِ اَلْمَنِيَّةِ) أي ككون مخالب في مخالب المنية باقيا على معناه الحقيقي ، أو كإثباته فيه لها أي ككونه فيه باقيا الخ .

وكإثباته فيه لها ، لانه كما يصلح لكل واحد منهما على حدة يصلح مثالا لهما جميعا ، فمن اقتصر على الاولين إما للإكتفاء بهما اعتماداً على ذهن المتامل ، وإما لضيق العطن (وَإِنْ كَانَ لَهُ) أي للمشبه المذكور في الكلام (تَابِعٌ) لازم وخاصة (يُشْبِهُ) ذلك التابع (ذَلِكَ الرَّادِفَ اَلْمَذْكُورَ) في كلام المصنف أي رادف المشبه به أو المذكور لفظه في الكلام الذي فيه الاستعارة بالكناية ، وهو أيضا رادف المشبه به (كَانَ) لفظ ذلك الرادف المذكور (مُسْتَعَاراً لِذَلِكَ التَّابِعِ) والمشار إليه تابع المشبه ، لا للامر الوهمي كما ذهب إليه السكاكي (عَلَى طَرِيقِ التَّصْرِيحِ) كما في [ينقضُونَ عَهْدَ الله] على مامر من مذهب صاحب الكشاف .

واعلم أن ماذكره المصنف في هذه الفريدة محاكمة بين السلف وصاحب الكشاف واسقاط المذهب السكاكي بالكلية .

وحاصلها أنه لاشك في صورة الاستعارة بالكناية لابد من رادف للمشبه به ، فإن لم يكن للمشبه رادف يشبه رادفه هذا فالحق ماذكره السلف كصاحب الكشاف من أن الاثبات هو الاستعارة التخييلية ، وإن كان له مايشبه رادف المشبه به فالحق ماذكره صاحب الكشاف في [ينقضون] الاية ، بناء على أنه يستفاد من عبارته كلما أمكن ذلك لايلتفت إلى غيره [و] حيث قال : شاع استعمال النقض في إبطال العهد ، ولم يتعرض لجواز كونه حقيقة .

أما حقية الاول فلان الاولى رعاية جانب اسم الاستعارة إذا لم يكن مانع من جهة المعنى بان لايكون في الطرفين رادف معتبر ، أو كان ولكن ليس الرادف المذكور لفظه للمشبه به مشبهابه لرادف المشبه .

وأما حقية الثاني فلما ظهر من وجه حقية الاول من أنه لو كان مانع من مراعاة جانب الإسم ، لم يراع ويكتفى بادنى وجه للتسمية .

والمانع إما بان لايكون في الطرفين رادف معتبر ، أوكان ولكن لايصلح رادف المشبه به المذكور مشبهابه لرادف المشبه .

وأما إسقاط مذهب السكاكي فلانه مبني على فرض الرادف وتوهمه ، وهو تكلف يؤدي إلى التعسف .

ومما حققنا لك في هذه التعليلات ظهر الجواب الموعود به في شرح قوله: «ولايخفى أنه تعسف» .

وكون الاضبطية أولى من رعاية جانب اللفظ مع عدم مانع من جهة المعنى ممنوع ، ولو سلم فرعاية جانب اللفظ مع مانكر ليجعل استعارة أولى من الاضبطية مع بقائه على حقيقته ، لان الإستعارة أبلغ من الحقيقة ، بل من التشبيه كما

لايخفى على من لم يكن مطروداً من الفن .

وأما الجواب عن ضعف القرينة بواسطة الإستعارة لملائم المشبه فقد مر في الفريدة الاولى في تحقيق مذهب صاحب الكشاف هذا .

بل مانكره في هذه الفريدة اختيار لمذهب صاحب الكشاف من أن القرينة في الإستعارة المكنية قد تكون تخييلية ، بمعنى إثبات ذلك الامر المذكور للمشبه ، وقد تكون تحقيقية كما في مثل [ينقُضُونَ عَهْدَ الله] وتفصيل له ، حيث قيد القسم الاول بما لم يكن للمشبه تابع يشبه رائفه المشبه به المذكور هو الثاني بما يكون له ذلك .

فظهر من تحقيقنا للفرائد الاربع أن الإحتمالات المعتد بها عنده لايزيد على اثنين ، كون الجميع حقيقة كما هو مذهب السلف ، والإنقسام إلى الحقيقة والمصرحة كماهو مذهب صاحب الكشاف ، وتبعه المصنف ، ومذهب السكاكي ، إلا أن المستعار له في المصرحة أمر وهمي عند السكاكي بخلاف صاحب الكشاف والمصنف .

فمن قال : الإحتمالات عنده أربع بناء على التفرقة بين المذاهب[١٣٢] ، فقد اعتمد على فهمه من غير تامل في تحقيق الفرائد وتفحص في كلام السكاكي فدقق .

(اَلفَرِيدَةُ اَلخَامِسَةُ) فيما يذكر زيادة على قرينة المكنية (كَمَا يُسَمَّى مَازَادَ عَلَى قَرِينَةِ اَلْمَصْرَحَةِ مِنْ مُلَائِمَاتِ اَلْمُشَبَّهِ بِهِ) المقترنة بها (تَرْشِيحاً) .

فإن قيل : لاشك أن ملائم المشبه به في الإستعارة المصرحة زائد أبداً على القرينة ، لان القرينة فيها لابد أن تكون من ملائم المستعار له عكس المكنية فلا حاجة إلى أخذ الزيادة هنا .

قلت : لما اعتبر فيها الزيادة عليها في التجريد ذكر الزيادة هنا إشعاراً بأن القرينة لادخل لها في الترشيح والتجريد أصلا (كَذَلِكَ) تاكيد الكاف في كما (يُعَدُّ مَازَادَ عَلَى قَرِينَةِ اَلْمَكْنِيَّةِ) القرينة للتخييلية إن كانت .

والقول بان المكنية زائدة على قرينتها التي هي التخييلية حق ، ولكن المراد وهو الزيادة على الاستعارة المكنية وقرينتها ظاهر ، والإيراد على العبارة بعد ظهور المراد ليس من دأب المحصلين ، والقول في الجواب بان كل ماهو قرينة للتخييلية قرينة للمكنية يستلزم كون المكنية قرينة لنفسها وهو محال .

فإن قيل : إذا كان كل من التخييلية والمكنية إذا اجتمعا قرينة للاخرى يلزم الدور .

قلت : الدور معي لاتقدمي يستلزم تقدم الشيء على نفسه (مِن اَلْمُلَائِمَاتِ) أي ملائمات المشبه به المقترنة بها ، فالالف واللام إما عوض عن المضاف إليه أو للعهد الخارجي (تَرْشِيحاً لَهَا) أي للمكنية (وَيَجُوزُ جَعْلُهُ) أي مازاد على قرينة المكنية من الملائمات (تَرْشِيحاً لِلتَّخْيِيلِيَّةِ) بمعنى الإثبات أو الامر الوهمي .

وقد علم أن الاول مذهب السلف وصاحب الكشاف والمصنف ، لكن في بعض المواد ، والثاني مذهب السكاكي إن كانت (أو الإسْتِعَارَةُ التَّحْقِيقِيَّةُ) إن لم تكن تلك القرينة تخييلية كما في بعض المواضع عند صاحب الكشاف والمصنف (أَمَّا) جواز جعله ترشيح (اَلإسْتِعَارَةُ التَّحْقِيقِيَّةُ) فظاهرٌ لانها استعارة مصرحة ، ولاشك في جوازه لها ، كما عرفت أول هذه الفريدة ، فضلا عن السابق (وَكَذَا) أي كجواز جعله ترشيحا للإستعارة التحقيقية جواز جعله ترشيح (اَلتَّخْيِيلِيَّةُ عَلَى مَذْهَبِ اَلسَّكَّاكِيِّ) لانها مصرحة عنده أيضا ، إلا أن في جعلها مصرحة تكلف كما عرفت (وَأَمَّا) جواز جعله ترشيح (اَلتَّخْيِيلِيَّةُ عَلَى مَذْهَبِ اَلسَّلَفِ) وفي بعض النسخ «والخطيب» والنسخة التي لم توجد فيه [فيها] هذا مبنية على أن مذهبه كمذهب صاحب الكشاف معلوم من قوله : «وأما الإستعارة التحقيقية فظاهر» ومن بيان مذهب السلف (فَـ) ثابت (لِأَنَّ اَلتَّرْشِيحَ يَكُونُ لِلْمَجَازِ اَلعَقْلِيِّ) وهو إسناد نحو الفعل إلى غير ماهو أي الفعل مبني له في الظاهر بتاول .

وتسميته مجازا عقليا ، لان المجاز في الإسناد الموجود في العقل ، ويسمى مجازا حكميا أيضا ، لان المجاز واقع في النسبة الحكمية ، ومجازا في الاثبات ، لان المجاز في المنفي تابع له ، وإسنادا مجازيا ، لان المجاز فيه ، ويقابله المجاز اللغوي ، وهو اللفظ المستعمل في غير ماوضع له لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادته (أَيْضاً) أي كما يكون للمجاز اللغوي بقرينة المقابلة ، فيكون قول المصنف فيما ياتي : «كما يكون الخ» تاكيداً لاتاسيساً ، أو كما يكون للاستعارة المصرحة التي هي قرينة المكنية ، والإختيار إليك ، (بِذِكْرِ مَايُلَائِمُ) ذلك الشيء (مَا) أي الشيء المنسوب إليه فاعلا أو مفعول مالم يسم فاعله الذي (هُوَ) أي المنسوب نسبة المجاز العقلي المفهوم منه التزاما من نحو الفعل (لَهُ) أي حاصل ثابت لذلك المنسوب إليه ، كما في قولنا : «أنبت الربيع المشفق البقل» فإن الإنبات فعل الله تعالى ، أسند إلى ظرفه الذي هو زمان الإنبات

بحسب جري العادة ، وهو الربيع مجازا ، فإن وقوعه للمسلم قرينة حالية على أن الاسناد مجازي ، وبالحقيقة الإنبات لله تعالى ، والشفقة من ملائم المسند إليه الذي هو أي فعل الإنبات له ، وهو الباري تعالى ، فهو ترشيح للمجاز العقلي ، هكذا ينبغي أن يقرر الكلام ، حتى لايتجه المتعلم في المرام (كما يكون) الترشيح (للمجاز اللُّغويّ) الذي هو اللفظ المستعمل الخ (المُرسَل) بين ماعدا علاقة المشابهة من العلاقات .

وإنما قيد بالمرسل لان الاستعارة غير التخييلية مطلقا مجاز لغوي عند القوم ، فالتشبيه بالمطلق تشبيه بالإستعارة أيضا مع أنه لامشابهة للتخييلية عند السلف بها إلا في الكون مجازا ، وتشبيه جواز الترشيح للمجاز العقلي بجوازه للمجاز اللغوي لمجرد المشاركة ، لا لان الثاني أعرف من الاول ، لان الثاني لم يعرف قبله .

واعلم أن المجازات عند السكاكي كلها لغوية ، ومايسمى بالمجاز العقلي عند السلف عنده راجع إلى قسم الإستعارة بالكناية ، فالربيع في مثالنااستعارة بالكناية عنده ، حيث قال السكاكي بعد ماقاله في المفتاح : اجعل المجاز كلها لغويا انتهى[١٣٣] .

وههنا رد وجواب لايليق أن يذكر في هذا الكتاب (و) كما يكون (للتشبيه) فهو عطف على قوله للمجاز اللغوي المرسل ، ولايجوز عطفه على التخييلية ، لان المعنى حينئذ هكذا ، ويجوز جعله أي جعل مازاد على قرينة المكنية ترشيحا للتشبيه مع أنه خلاف المقصود ، لان المقصود بالتشبيه هنا ماهو من غير استعارة كما لايخفى ، على أنه يمنع هذا العطف قوله : «وللإستعارة المصرحة» لما مر من أن المعنى يجوز جعل مازاد الخ ، فإن أريد بالإستعارة المصرحة ماهو قرينة المكنية عند المصنف والسكاكي يلزم التكرار كما لايخفى على المتأمل الكرار (بِذِكْرِ مايُلائِمُ ٱلْمُشَبَّهَ بِهِ) نحو زيد كالاسد الذي له لبد (و) كما يكون (للإستعارة ٱلمصرحة) فهو أيضا عطف على قوله : «للمجاز اللغوي المرسل» والاولى ترك قوله هذا ، وإطلاق المجاز اللغوي عن المرسل ، إلا أن يقال : أراد المصنف تشبيه المجاز العقلي بما يقصد من تشبيهه به مجرد المشاركة كما في الاولين ، وبما يقصد من تشبيهه به تشبيه غير الاعرف بالاعرف كما في هذا .

ومن قال : الاولى ترك قوله : «وللإستعارة المصرحة أو زيادة المكنية أيضا»[١٣٤] فغفلة عن أول الفريدة ، ولو سلمنا القول بان المصنف أراد تشبيه المجاز العقلي الخ ، لانه قد علم أول الفريدة أن الإستعارة المكنية في الترشيح مشبهة بالمصرحة ، فهنا تشبيه المجاز العقلي بها مغن عن التشبيه بالمكنية (كما سَبَقَ) في الفريدة الرابعة في العقد الاول ، أو في أول هذه الفريدة نحو رأيت أسداً يرمي له لبد .

ولما كانت قرينة المكنية وترشيحها كلاهما من ملائمات المشبه به احتجنا إلى الفرق بينهما عند الإجتماع في الذكر أولي النية والذكر تأمل[١٣٥] ، فاشار المصنف إلى وجه الفرق بقوله (وَوَجْهُ ٱلفرقِ بَيْنَ مَا) أي الملائم للمشبه الذي (يُجْعَلُ قَرِينَةً للمَكْنِيَّةِ وَ) بسبب ذلك الجعل (يُجعلُ نَفْسُهُ) أي نفس ذلك الملائم المجعول قرينة للمكنية (تَخْيِيلًا) أي استعارة مصرحة لامر وهمي عند بعض وهو السكاكي ، أو أمراً محققاً كما هو عنده أيضا ، كالمثال المذكور للمجاز العقلي بناء على مذهبه (أَوْ) يجعل نفسه (اسْتِعارَةً تَحقيقيةً) كما هو مذهب صاحب الكشاف كالمصنف في بعض المواد (أو) يجعل (إثْبَاتُهُ) أي إثبات ذلك الملائم للمشبه به المجعول قرينة للمكنية (تَخْيِيلًا) كما هو عند السلف ، وكذا المصنف تبعا لصاحب الكشاف في بعض المواد (وَبَيْنَ مَا) أي الملائم للمشبه به الذي (يُجْعَلُ زَائِداً عَلَيْهَا) أي على قرينة المكنية (و) يجعل ذلك الملائم الزائد (تَرْشِيحاً عَلَيْهَا) أي على المكنية أو على التخييلية أو على الاستعارة التحقيقية ، أو على المكنية والتخييلية معا ، أو على المكنية والإستعارة التحقيقية معا ، ولم يذكر المصنف القسمين الاخيرين سابقا ، لانهما من باب اجتماع الاقسام ، وقوله (قُوَّةُ الإخْتِصَاصِ بِالمُشَبَّهِ بِهِ) خبر قوله : «ووجهه» (فَأَيُّهُمَا) أي فاي الملائمين من القرينة وما عداها من ملائمات المشبه به ، فالمراد فاي القسمين من الملائمات ملائم هو قرينة المكنية وملائم زائد عليها واحدا أو أكثر ، فلايرد أن الصواب أن يقال : فاي شيء من الملائمات (أَقْوَى اخْتِصاصا وَتَعَلُّقاً به) أي بالمشبه به (فَهُوَ ٱلقرينةُ) لاغير (وَمَاسِوَاهُ) أي سوى الاقوى من الملائمات (تَرْشِيحٌ) للمكنية أو التخييلية أو التحقيقية أو أحدهما مع المكنية على مامر آنفا انتهى حكم مازاد على قرينة المكنية من ملائمات المشبه به ، والفرق بين ماهو قرينة لها من ملائماته وماهو ترشيح لها أو لغيرها .

وأما ماهو ملائم المشبه للاستعارة المكنية فهو تجريد لها أو لغيرها من التخييلية والتحقيقية ، ولا التباس له بقرينتها ولابترشيحها ، فلايحتاج إلى الفرق بينه وبينهما .

وأما الإستعارة المصرحة فامر تجريدها كامر ترشيح المكنية في الفرق بين تجريدها وقرينتها ، وأمر ترشيحها كامر تجريد المكنية في عدم الإحتياج إلى الفرق بينه وبين القرينة والتجريد ، وذلك لان قرينة المكنية دائما من ملائمات المشبه به كالترشيح دائما ، وقرينة المصرحة من ملائمات المشبه كالتجريد دائما ، والتجريد كما يكون للاستعارة يكون لقرينة الإستعارة بالكناية ، سواء كانت تخييلية أو استعارة تحقيقية ، والمجاز اللغوي المرسل والعقلي والتشبيه كالترشيح ، لكنا لم نطلع في كتاب غير هذه الرسالة كون الترشيح لغير الإستعارة ، فالتجريد أولى ، بل لم نطلع لاحد في التلخيص ولا في المفتاح مثالا لترشيح المكنية ولا لتجريدها ، ولكن تعريفهما الخارج من تقسيمهما الإستعارة إلى المرشحة والمجردة يشملهما كما يشمل ترشيح المصرحة وتجريدها ، وذلك التعريف هو صفة أو تفريع كلام ملائم للمستعار منه في الترشيح والمستعار له في التجريد .

خاتمة في أمور كثيراً مايصار إليها لقصد تحسين الكلام ، فلاعلينا أن نشير إلى الاعرف منها ، لاسيما المتداولة بين الطالبين .

وهي قسمان ، قسم يرجع إلى المعنى ، وقسم يرجع إلى اللفظ .

فمن القسم الاول المطابقة ، ويسمى التضاد ، وهي أن يجمع بين معنيين متقابلين في الجملة ، نحو قوله تعالى (تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ) وقوله تعالى (وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ) ونحو قوله تعالى (لَهَا مَاكَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَااكْتَسَبَتْ) .

ومنه الإستخدام ، وهو أن يراد بلفظ معنيان حقيقيان أو مجازيان أو مختلفان أحدهما ، ثم يراد بضميره الاخر ، أو باحد الضميرين أحدهما وبالاخر الاخر ، مثال الاول قوله :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَاباً

ومثال الثاني قوله :

نَسْقِي ٱلْغَضَا وَٱلسَّاكِنِيه وَإِنْ هُمُ ... شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

ومنه اللف والنشر ، وهو أن يلف بين متعدد ، ثم ينشر مالكل بلا تعيين ثقة بان السامع يرد مالكل إلى ماهوله ، وهو ضربان مرتب كقوله (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ) ومشوش كقوله :

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتِ حُقْفٌ وَغُصْنٌ ... وَغَزَالٌ لَحْظاً وَقَدّاً وَرِدْفَا

ومنه الإلتفات ، وهو على المشهور التعبير عن المقصود بأحد الثلاثة من التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه بآخر منها ، وعند السكاكي بعد اقتضاء المقام التعبير بآخر منها ، سواء عبربه أولا نحو :

إِلَهِي عَبْدُكَ ٱلْعَاصِي أَتَاكَ

ونحو :

(إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ) ونحوهما

ووجه حسنه أن الكلام إذا غير من أسلوب إلى آخر كان أكثر زيادة لنشاط السامع ، وإيقاظا للإصغاء إليه .

هذا هو الوجه العام المشترك بين جميع الإلتفاتات ، وقد يختص ويمتاز مواقع الإلتفات بمعان لطيفة قلما تتضح الا للحذاق المهرة في فن المعاني كما في قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) بالنظر إلى ما قبله ، فإن العبد إذا افتتح بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة مجريا على لسانه (الحمد لله) يجد محركا للإقبال على من يحمده من معبود عظيم الشان ، حقيق بالثناء والشكر ، مستحق للعبادة على وجه الإخلاص ، ثم إذا انتقل عن قلب حاضر كالافتتاح الى قوله (رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ) واصفا له بكونه ربا مالكا للخلق قوي ذلك المحرك ، ثم إذا قال كذلك (الرَّحمن الرَّحيم) واصفا له بما ينبيء عن كونه منعما على الخلق بأنواع النعم العظمى والصغرى يتضاعف قوة ذلك المحرك . فإذا ال الامر الى خاتمة هذه الصفات وهي (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) المنادية بارفع الاصوات على كون المعبود مالكا لكل أمر في يوم الحشر ، للثواب والعقاب ، صار المحرك بحيث يوجب الإقبال على المحمود بحيث يصير عنده نفسه بل ما سواه من الممكنات كالعدم فلا يقبل ولا يعتمد على غيره ، ولا يعبد الا اياه ، ولا يستعين الا منه ، فيقول (إِيَّاكَ) يا من هذه صفاته (نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) لا غيرك .

ومنه المشاكلة ، وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوع ذلك الشيء في صحبته كقوله تعالى (فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) حيث عبر عن جزاء العدوان بالاعتداء لوقوعه في صحبته ، والا فجزاء العدوان بمثله عدل

البتة .

ومنه الايهام ، ويسمى التورية ، وهو إطلاق لفظ ذي معنيين ويراد به البعيد منها لقرينة خفية ، وهو مجرد ان لم يقترن بما يلائم المعنى القريب كقوله تعالى (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) أي استولى ، ومرشح ان اقترن به كقوله تعالى (وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) أي قوته . فإن المطوي من ملائمات المعنى القريب وهو اليد .

قال السكاكي : وأكثر المتشابهات من هذا القبيل ، يعني متشابهات القرآن ، وهي مالا يتضح معناها بحيث لا يعلم تأويله الا الله على رأي ، والا هو والراسخون في العلم على آخر .

ومنه المبالغة المقبولة ، وهي مطلقا أن يدعي لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حداً مستبعداً أو مستحيلاً ، ليظن أنه متناهٍ فيه أي في أحد الامرين من الشدة والضعف .

ومن المقبولة ما أدخل عليه مقرب الصحة نحو يكاد في قوله تعالى (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ) .

ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم ، وهو أن يستثني من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها في حقيقة الذم ، كقوله :

لاعَيْبَ فيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ .

أي إن كان فلول السيف من ذاك الدال على الشجاعة عيبا ، فالثبت في الممدوح شيئا من العيب ، والإفلا ، وهو ليس بعيب ، بل كمال ، فليس فيهم عيب أصلا .

أو [أن] يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة الاستثناء نحو «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش» يعني لا عيب في فصاحتي غير كوني من قريش (قريشيا) إن كان عيبا ، والا فلا عيب في فصاحتي ، وهو من صفات المدح لها ، لانهم أفصح العرب ، وهم أفصح من عداهم .

ومنه عكسه ، وبيانه موكول الى ذهنك ، كقولك : فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء الى من أحسن إليه ، وكقولك : فلان فاسق الا أنه جاهل .

ومنه التجريد ، وهو انتزاع الشخص من أمر ذي صفة أمراً آخر مثله مبالغة لكمالها فيه حتى كأنه مع اعتباره مع تلك الصفة أمراً آخر غير الاول نحو (لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ) أي في جهنم ، وهي نفسها دار الخلد ، فانتزع منها دار خلد منها مبالغة في اتصافها بالشدة تهويلا للكفار ، وبهذا الاعتبار لايلزم ظرفية الشيء لنفسه .

ومن التجريد مخاطبة الانسان نفسه كقوله :

لاخَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلامَالَ ... فَلْيَسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يَسْعِدِ الْحَالُ

أي الغني . يعني اذا لم يكن لك المال حتى تهديه فقل قولا حسنا سعيداً ، انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال ، وخاطبه .

ومنه تجاهل المعارف ، وسماه السكاكي بما يصلح تعريفا له حيث قال : ومن سوق المعلوم ساق غيره ، ولا أحب تسميته بالتجاهل انتهى .

لوقوعه في القرآن نحو قوله تعالى (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) يعني معلوم إنا على هدى ، لكن ذكر الكلام كما يذكر غير المعلوم ، لئلا يغضب المخاطبون ، وليتفكروا في هذا ، ويعلموا أننا على هدى ، وهم في ضلال ، فيرجعون الى الهدى .

ومن القسم الثاني الذي يرجع الى اللفظ التجنيس ، وهو تشابه اللفظتين في التلفظ كقولك : البدعة شَرَكُ الشَّرْكِ ، والاول بفتح الشين والراء المهملة حبالة الصياد والثاني بكسر ، الاول وسكون الثاني الكفر باثبات الشريك .

ومنه السجع ، قيل : وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر كقوله تعالى (مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً ، وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً) .

وقيل : ولايقال في القرآن أسجاع ، بل يقال فواصل .

وقيل : السجع غير مختص بالنثر كقول الشاعر :

نديم معتصم بالله منتقم ... لله مرتغب في الله مرتقب .

والإسجاع مبنية على سكون الاعجاز كقولهم : ما أبعد ما فات ، وما أقرب ما هو آت . كلاهما فعلا التعجب .
قال السكاكي : ومن جهات الحسن الترصيع ، وهو أن تكون الالفاظ مستوية الاوزان ، متفقة الاعجاز أو متقاربتها كقوله تعالى (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ) وقوله تعالى (إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ) وكقوله تعالى (وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ، وهديناهما الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) .
قال السكاكي ما حاصله : أن أصل الحسن في جميع ذلك - يعني ما في الضرب اللفظي - أن لاتكون الالفاظ متكلفة ومصنوعة ، وتكون المعاني من توابعها ، يعني لابد أن تكون المعاني مفادة بعبارة ظاهرة الدلالة ، وبعد ذلك إن كان في الكلام جهة حسن مما ذكر كان بليغاً حسناً ، وإن كانت تلك العبارة متكلفة مغلقة لاجتماع المحسنات ففي مقبولة ولو اجتمعت في الكلام جميع المحسنات اللفظية .

ولا باس بالإشارة الى الاقتباس والتلميح لكثرة دورانهما على الالسن فنقول : الاقتباس تضمين الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على انه منه ، وهو ضربان : أحدهما : ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي .
والثاني : خلافه ، ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره كقوله :

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا ... إِنَّا إِلَى اللهِ رَاجِعُونَا

والتلميح الاشارة الى قصة او شعر أو مثل سائر من غير ذكره .

الحمد لله الذي لا يليق بالثناء إلا هو ، ولاخالق ولا رازق الا هو ، على تمام هذا الشرح المسمى بالخاتم ، في حل الفاظ أبي القاسم ، لازال خادما للمستفيدين ، بحيث يشتاق لخدمته أكثر المتاخرين ، وأعيذه بك من عين الحاسدين ، اللهم اجعله مضيئا في القبر ومصباحا ، ومفلقا لباب النار ولباب الجنة مفتاحا ، واجعله خالصا لوجهك الكريم ، ولا اطلب منك به عوض الدنيا بل العفو وجنة النعيم ، ووفقني على طريقك المستقيم ، والعلم النافع للقيامة الهادي لمن عمل به الى الطريق القويم ، والصلاة والسلام على من أظهر دين الاسلام ، في فترة من الرسل والنبيين الكرام ، محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، وعلى اله وصحبه المهديين لخير الانام ، وعلى جميع المسلمين برحمتك يا ارحم الراحمين .
قال الشارح : تم بحمد الله على وجه أحسن مما يرجى ، بإذن الله الذي إليه الناس ارتجى ، في الشهر المبارك في يوم الثلاثاء سابع عشر محرم في أول وقت العصر من يد مؤلفه عبدالرحمن بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن حسن . غفر الله لي ولهم ولسائر المسلمين سنة ١١٨٦ يعني ست وثمانين ومئة وألف بعد الهجرة النبوية من مكة المشرفة الى [ال] مدينة المباركة .

قد تم بحمد الله من خط الشارح لاجل ملا حسن بن أبي بكر الصديقي الدايهنجي .
تم مقابلة بحسب الطاقة شرحا وحاشية واعرابا على نسخة الشارح رحمه الله تعالى .

الهوامش

(١) إشارة الى شرح أحمد محمد المشهور بقول أحمد منه .
(٢) إشارة الى شرح عصام الدين . منه .
(٣) مغني المحتاج (١/٣-٤) .
(٤) شرح لب اللباب .
(٥) شرح أحمد بن محمد المشهور بقول أحمد (١/١) .
(٦) وجه التامل أنه حينئذ يلزم اشتمال الشيء على نفسه في كل فرد من أفراد الحمد المرئي والشكر اللغوي لان الشكر اللغوي هو الحمد ، فإذا كان الحمد جامعا ومشتملا على الشكر كان جامعا ومشتملا على نفسه - الا ان يعتبر التغاير بالاعتبار . منه .
(٧) انظر ارواء الغليل (١/٢٩-٣٢) لشيخنا محمد ناصر الدين الالباني ، ثم هو ليس في فضائل الاعمال .
(٨) انظر جلاء الافهام (ص ٩٠) وليس عنده بهذا اللفظ .
(٩) رواه البخاري (٣٢٤٠و٣٣٦١و٤٧١٢) ومسلم (١٩٤) وغيرهما من حديث أبي هريرة .
(١٠) رواه البخاري (٢٤١١) ومسلم (٢٣٧٣) بلفظ لايخيروني على موسى ، ولم أره بلفظ لاتفضلوني على الانبياء ولا بلفظ لاتخيروني على الانبياء ....
(١١) رواه البخاري (٢٤١٢) ومسلم (٢٣٧٣) وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري .
(١٢) شرح مسلم (٤/١٣٦) للنووي .
(١٣) مختار الصحاح (ص ٢٦) .
(١٤) الفوائد الضيائية (٢/٣٨٧) .
(١٥) فتح المبين شرح الاربعين لابن حجر الهيتمي .
(١٦) هو قول أحمد في شرحه (١/١) .

(١٧) شرح عصام الدين (ص ١٣) .
(١٨) مختار الصحاح (ص٨٣) .
(١٩) القاموس (٣٨/٢) والناقل عبدالله بن حيدر في حاشيته على شرح عصام الدين (٢/١) .
(٢٠) مختار الصحاح (ص/٣٩) .
(٢١) هو قول أحمد حيث قال (١/١) واضافة فرائد الى عوائد من قبيل لجين الماء .
(٢٢) القاموس (٩٤/٣) والناقل عبدالله بن حيدر في حاشيته (٢/١-١/٢) .
(٢٣) المطول (ص ٣٢٤) حيث التفتازاني قال ذلك . وكذلك قاله قول أحمد (٢/١) .
(٢٤) المطول (ص ٣٢٤) .
(٢٥) الناظر عصام الدين في الاطول (١١٧/٢) .
(٢٦) اشارة الى ان الظرف في قولهم في اصطلاح به التخاطب متعلق بمستعمله بعد اعتبار تعلق فيما وضعت له به كما حققه عصام الدين في الأطول(١١٧/٢) .
(٢٧) وهو القائل عصام الدين في شرحه (ص ٢٢) حيث قال : على ما نقول .
(٢٨) هو قول أحمد بن محمد المشهور بقول أحمد في شرحه (٢/١) .
(٢٩) هو أحمد بن حيدر في حاشيته على شرح عصام الدين . (١/٩) .
(٣٠) مختار الصحاح (ص ٣٥٤) .
(٣١) قائله عصام الدين في شرحه (ص ٢٤-٢٥) .
(٣٢) الراد عبدالله بن حيدر في حاشيته (١/٢) .
(٣٣) أحمد بن حيدر المجيب في حاشيته (٢/١٠-١/١١) .
(٣٤) قاله التفتازاني .
(٣٥) الناقل حسن بن محمد الزيباري في حاشية حاشيته على شرح عصام الدين (ص ٢٤) .
وانظر تفسير الكشاف (٣٧٦/١) ولكن الزيباري قال : قال العلامة التفتازاني في التلويح وهو ليس شرح شرح مختصر الاصول لابن الحاجب .
(٣٦) هو عصام الدين في شرحه (ص ٢٦-٢٨) .
(٣٧) المطول (ص ٣٦٩) .
(٣٨) وبعض الشارحين هو عصام الدين في شرحه (ص ٣٠) .
(٣٩) القائل عصام الدين في شرحه (ص٣١) .
(٤٠) شرح عصام الدين (ص٣٤) .
(٤١) هذا نص ما قاله قول أحمد في شرحه (١/٢) وما بين المعقوفين منه .
(٤٢) الاطول (١٣٦/٢-١٣٧) .
(٤٣) وجه التأمل أنه لما كان المعبر به هو المؤول لا المؤول إليه فالمناسب التسمية بما هو مناسب للمؤول لا المؤول إليه .
(٤٤) الاطول (١٣٧/٢) .
(٤٥) حاشية حسن الزيباري على شرح عصام (ص ٣٠) وهو القائل ذلك .
(٤٦) القائل لأحمد بن حيدر (١/١٦) .
(٤٧) الذي حمله كذلك هو عبدالله بن حيدر في حاشيته على شرح عصام الدين (٢/٢) .
(٤٨) حاشية السيد على المطول .
(٤٩) المفتاح (ص ١٨٠) للسكاكي .
(٥٠) قال ذلك عصام الدين في شرحه (ص ٣٨-٤١) .
(٥١) هذا كلام عصام الدين في شرحه (ص ٤٧-٤٨) .
(٥٢) هذا كلام عبدالله بن حيدر في حاشيته على شرح عصام الدين (٢/٣-١/٤) .
(٥٣) المفتاح (ص ١٨) للسكاكي . (٥٤) المفتاح (ص ١٧٣) للسكاكي . وليس عنده كلمة المرسل .
(٥٥) المطول (ص٣٤٣) وفي شرح عصام الدين (ص٥٢) في شرح التلخيص .
(٥٦) شرح عصام الدين (ص ٥٢-٥٣) .
(٥٧) المطول (ص ٣٤٥) .
(٥٨) المفتاح (ص ١٨) للسكاكي .
(٥٩) المفتاح (ص ١٧٨) للسكاكي .
(٦٠) المفتاح (ص ١٧٦) للسكاكي .
(٦١) شرح عصام الدين (ص ٥٥) وهو الذي قال ذلك .
(٦٢) القائل عصام الدين في شرحه (ص ٥٥-٥٦) .
(٦٣) المفتاح (ص ١٨٢) للسكاكي .
(٦٤) المفتاح (ص ١٧٦) للسكاكي .
(٦٥) قاله عصام الدين في شرحه (ص ٥٧) .
(٦٦) القائل عصام الدين في شرحه (ص ٥٧) .
(٦٧) نسب في الحاشية القيل الى عبدالله بن حيدر ، ولكني لم أره في نسختي المخطوطة .
(٦٨) الصحاح (٢٣٩٥/٦) ولم اره في نسختي من مختار الصحاح .
(٦٩) في الحاشية قائله الخلخالي .
(٧٠) عبارة قول أحمد في حاشية شرحه (٢/٣) ومن ثمة قيل : مبني الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبه به .
فإن قيل : كيف يجتمع مع التجريد المذيء على تذكره ؟
قلت : هذا لا ينافي الاجتماع مع التجريد لجواز أن يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض كذا أفاده السيد الشريف قدس سره .
(٧١) هذا مضمون كلام عصام الدين في شرحه (ص ٦٠-٦١) .
(٧٢) هو عبدالله بن حيدر في حاشيته (١/٤) .
(٧٣) هو أحمد بن حيدر في حاشيته (٢٤/-١/٢٥) .
(٧٤) في الاصل الحقيقيين المعتبرين ، وهو خطأ .
(٧٥) في الاصل حقيقي أحدهما ، وماذكرناه من النسخة الثانية .
(٧٦) يقصد بذلك عصام الدين في شرحه (ص٦٢-٦٣) .
(٧٧) صاحب النظر هو عصام الدين في شرحه (٦٤) .
(٧٨) حاشية عصام الدين على شرح الجامي «الفوائد الضيائية» (ص ٤٨) .
(٧٩) شرح عصام الدين (ص ٦٤) .
(٨٠) المطول (ص ٣٥١) .
(٨١) شرح عصام الدين (ص ٦٤-٦٥) .
(٨٢) القائل عصام الدين في شرحه (ص٦٦) .
(٨٣) المطول (ص٣٤٨) .
(٨٤) شرح عصام الدين (ص ٦٧-٦٨) .
(٨٥) بعض المتأخرين هو أحمد بن حيدر قاله في حاشيته على شرح عصام الدين (٢/٣٦) .
(٨٦) رد على عصام الدين في شرحه (ص٧٠-٧١) .
(٨٧) قال في الحاشية : هو السيد السند في حاشية شرح المفتاح للعلامة التفتازاني .

(٨٨) المطول (ص٣٤٨) .
(٨٩) قال عبدالله بن حيدر في حاشيته (١/٦) .
(٩٠) القائل عصام الدين في شرحه (ص٧٥) .
(٩١) شرح مختصر المنتهى (١/١٥٥ـ١٥٦) للعضد .
(٩٢) قاله أحمد بن حيدر في حاشيته (١/٣٨) .
(٩٣) قاله أحمد بن حيدر (١/٣٨) .
(٩٤) الواهم هو عصام الدين في شرحه (ص ٧٦) .
(٩٥) هو عصام الدين في شرحه (ص ٧٧) .
(٩٦) المطول (ص ٢٨٣) .
(٩٧) القائل عصام الدين في شرحه (ص ٧٨) .
(٩٨) المفتاح (ص ١٧٩) للسكاكي .
(٩٩) القائل عصام الدين في شرحه (ص ٧٩) .
قال الشارح في الحاشية : وإنما نسبنا الى القيل ـ وهو عصام الدين ـ لانا لم نطلع عليه فيما رأينا من كتب اللغة انتهى .
قلت قال في تاج العروس (٣/٢٤٨) (واضطرب) الشيء (تحرك وماج كتضرب) والاضطراب تضرب الولد في البطن ، واضطرب البرق في السحاب تحرك ، (و) اضطرب الرجل (طال مع رخاوة) ورجل مضطرب الخلق طويل غير شديد الاسر (و) اضطرب أمره (اختلل) يقال حديث مضطرب السند ، وأمر مضطرب .
ثم قال : (و) يقال : اضطرب (حبلهم) واضطرب الحبل بين القوم إذا (اختلفت كلمتهم) .
(١٠٠) القائل عصام الدين في شرحه (ص ٧٩) .
(١٠١) مختار الصحاح (ص ٢٤٥) .
(١٠٢) المطول (ص٣٥٠ـ٣٥١) .
(١٠٣) مختار الصحاح (ص ٢٠٣) والمطول (ص ٣٧٤) .
(١٠٤) التلخيص مع المطول (٣٧٤) .
(١٠٥) هو عصام الدين في شرحه (ص ٨١) .
(١٠٦) المفتاح (ص ١٨٩) للسكاكي .
(١٠٧) يقصد عصام الدين في شرحه (ص٨٣) قال في الحاشية : لان المقصود منه ايراد دليل آخر على ترجيح مذهب السلف كما ذهناك عليه لابيان مايلزم من الدليلين الاولين .
(١٠٨) تشنيع لعصام الدين في شرحه (ص ٨٤) حيث قال : إما من الرد أو من الورود .
(١٠٩) المفتاح (ص ١٧٩) للسكاكي .
(١١٠) المفتاح (ص ١٨٩) للسكاكي .
(١١١) القائل قول أحمد في شرحه (١/٦) .
(١١٢) القائل هو قول أحمد في شرحه (١/٦ـ٢) .
(١١٣) بعض المتأخرين هو عبدالله بن حيدر في حاشيته (٢/٨) .
(١١٤) هو عصام الدين في شرحه (ص ٨٥ـ٨٦) .
(١١٥) المفتاح للسكاكي (ص١٨٩) .
(١١٦) هو عصام الدين في شرحه (ص ٨٦) .
(١١٧) هو عصام الدين في شرحه (ص ٨٧ـ٨٨) .
(١١٨) قال الشارح في الحاشية : وفيه تامل ، لان السكاكي أبطل قسم التبعية بناء على أن النادر كالعدم . لا انه أثبتها وردها الى قسم المكنية ، وجعلها مندرجة فيه ، لان ما لم يثبت في نفسه فكيف يندرج في غيره ؟ تامل .
(١١٩) هو عصام الدين في شرحه (ص ٨٩) .
(١٢٠) القائل عصام الدين في شرحه (ص ٩٠) .
(١٢١) ملخصة عصام الدين في شرحه (ص ٩١) .
(١٢٢) هو قول أحمد في شرحه (١/٧) .
(١٢٣) نص عبارة الكشاف (١/١١٩ـ١٢٠) فإن قلت : من أين سائغ استعمال الفصّ في ابطال العهد ؟ .
قلت : من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من [!] ثبات الوصلة بين المتعاهدين .. وهذا من أسرار البلاغة وفطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ، ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه ، فيذيهوا بتلك الرمزة على مكانه ، ونحوه قولك ، شجاع يفترس أقرانه . وعالم يغترف منه الناس ، واذا تزوجت امرأة فاستوثرها ، لم تقل هذا الا وقد شبهت على الشجاع والعالم بانهما أسد وبحر ، وعلى المرأة بانها فراش .
(١٢٤) القائل قول أحمد في شرحه (١/٧ـ٢) .
(١٢٥) مختار الصحاح (ص ٥٢٥) .
(١٢٦) هو عصام الدين في شرحه (ص ٩٣) .
(١٢٧) هو عصام الدين في شرحه (ص ٩٤) .
(١٢٨) هو عصام الدين في شرحه (٩٤) .
(١٢٩) هو قول أحمد في شرحه (٢/٧) .
(١٣٠) المطول (ص ٣٥٨) .
(١٣١) هو عصام الدين في شرحه (ص ٩٥) .
(١٣٢) يقصد عصام الدين في شرحه (ص ٩٧) .
(١٣٣) المفتاح (ص ١٨٩) للسكاكي .
(١٣٤) هو عصام الدين في شرحه (ص ١٠٠) .
(١٣٥) قال الشارح في الحاشية : وجه التأمل أنه إن كان ماني الذكر أقوى كان قرينة بلا ترشيح ، لان الامر العكوي لايصلح ترشيحا ، وان كان ماني النية أقوى كانت القرينة وما ذكر ترشيحا .